الجرح والتعديل

العلامة
جمال الدين القاسمي

ومعه

١ ـ تحقيقات وتقييدات لضوابط الرواية والجرح والتعديل
٢ ـ تراجم للرواة المبدعين المخرج لهم فى كتب السنة
٣ ـ ضوابط البدع المكفرة وغير المكفرة

جمع وتحقيق
محمد عبد الحكيم القاضى

دار الحديث

١٤٠ شارع جوهر القائد أمام جامعة الأزهر
ت: ٩١٩٦٩٧ - ٩١٨٧١٩ - ٩٢٦٥٠٨

تلكس: ٩٢٩٨٥ ٢٣١٦٢

بسم الله الرحمن الرحيم
يارَبِّ . مِنْكَ العَوْنُ

مقـــدمة

إن الحمد لله ، نحمده ، ونستعينه ، ونستهديه ، ونستغفره .
ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا .
من يهده الله فلا مُضِلّ له ، ومَنْ يُضْلِل فلا هادىَ له .
وأشهد ألاّ إلهَ إلا الله وحده لا شريك له ،
وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله .
اللهم اجعل صلواتك وتسليماتك وبركاتك على محمد وعلى آله وأزواجه وذريته ، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، فى العالمين ، إنك حميد مجيد .

(أما بعــد)

فهذا الكتاب ثورة وميزان ودعوة

أما أنه ثورة فلأنه يخرج إلى الناس فى عَصْرٍ تعتصر أهلَهُ الأهواء ، وتعتور القائمين على الإسلام فيه ضروب الدَّاء ؛ فلقد انقضت سُنَّته، وخَلَتْ أُمَّةٌ يقرَّبُ فيها المرءُ بدينه وعِلْمه وفَضْلِه ، ولا يكاد يُسْأَلُ عن رأيه ومذهَبِه إلاّ ليجتنب الخطأ منه ، ويُؤَال إلى الصواب فيه . حتى خرجت علينا طوائف تدعى نُصْرةَ الإسلام ، وتحتمى فى جدار « العمل الإسلامى » ، تقول فى مخالفيها الرَّأىَ مَا لا يحمد اللهُ من القول . وتبيح لأتْباعها ـ بالعبارة والإشارة ـ أن يطلقوا ألْسِنتهم فى مخالفيهم بالحق والباطل ، وبالصدق والكذب ، وبالحقيقة والبُهتان .

ولو كان هؤلاء المخالفون مخالفين فى أبواب العقيدة لكانت البليةُ عظيمة ؛ لأن عدالة الإسلام ، وسواء شخصية المسلم تأبيان على الذى تربّى على حقائق هذا الدين أن يتُوه فى سراديب الحَيْف ، ويتلوّى فى متاهات البُهْت ، وهو الذى وقر قلبه قول الحق جل وعلا :

﴿ ولا يجرمنكم شنئان قومٍ على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾

فكيف إذا لم يكن الخلاف عقيديًا ، وإنما كان خِلافًا فى المسائل الفقهية ، والرُّؤى التى يستحيل ـ عادة ـ اتفاق الناس جميعًا عليها ؟

وإذا كانت الصراحة لازمة فى كل شىء ، فإنها اليوم ألزم ، وفى معالجة هذا الأمر أحرى :

إنَّ الله تعالى ناصِرُ نفسه ودينه لا ريب ، وهى قضية قد فرغ منها الثقلان من زمان . وهو ينصر دينه بالفاجر أحيانًا ـ بهذا نطقت السنة ، ولكنه لا يُشرِّف طائفة على ضلالة فى القول أو السلوك بهذا النصر المبارك ، وإنما يصطفى من ينصره .

والسلوك الذى طغا على طوائف المسلمين ـ المتقوقعة اليوم تحت أفكار جزئية أو تصورات عامة ـ هو ادّعاءُ الأفضلية على غيرها ، وياليت الأمر يسكت عند هذا الحد . وإنما الطعن فى مخالفيهم وإن كانوا خيرًا منهم بشواهد الإسلام .

الولاء للتنظيم :

وكما سيطر على الفِرق الإسلامية سابقًا عُقدة « الولاء للفرقة » فقد سيطر على إخواننا اليوم ـ وياللأسف ـ عقدة « الولاء للتنظيم » . التى ذابت معها أواصر الانتماء لدين الإسلام ، وتصَرَّمَت معها أحبال الولاء لأمة المسلمين ، بل وانطمست معها معالم البصيرة فى تقديم الرجال أو تأخيرهم ، حتى أضحى الرجل منهم يقِّدم الرجلَ من أبناء طائفته على الرجل من خارجها ، ولعل الله يشهد أنه ليس أزكى منه ولا أكرم عليه . بل لعل المسلمين قاطبة يشهدون أنه لا يساوى ـ إلى جواره ـ كثير شىء ؛ فعالِمهُم هو أعلم الناس ، وجاهلهم هو أرْجَى من عالم غيرهم ، ومجاهدهم هو أشجع الناس ، وقاعدهم هو أحظى عندهم من مجاهد غيرهم .

وإذا استقام منهم رجل على الجادة ، وأراد تبصيرهم بها أو حملهم عليها ، خذلوه وخالفوه ، بل ربما عزلوه وأبعدوه . فانظر إلى الجهل بميزان السماء فى النقد ، والغفلة عن ضوابط العلماء فى الجرح والتعديل كيف أدّى بهم إلى هذا الخلط والتطفيف ، وويل للمطففين .

كتابنا ميزان :

فآثرت ـ حين اطلعت على كتاب مولانا جمال الدين القاسمىّ هذا ـ أن أبادر بتحقيقه ، وأسارع إلى نشره ، طمعًا فى رضا الله ؛ فالكتاب ـ وما جعلناه معه من الملاحق ـ ميزان للتقديم والتأخير ، وقاعدة فى الجرح والتعديل ، يفهمها من لم يغلق الله بصيرته ، ولم يجعل الران على قلبه بسوء عمله .

ولقد أمر الله بالعدل والقسط ، فقال :

﴿ اعدلوا ولو كان ذا قربى ﴾

وقال :

﴿ والسماء رفعها ، ووضع الميزان ، وأقيموا الوزن بالقسط ، ولا تخسروا الميزان ﴾

نعم : قد ابتُلينا بَجوْر الطوائف عَلَيْنا ، فنسأل الله اللُّطفَ .

وابحثوا فى تراث أمتكم :

أفلم ينظر قومنا إلى جهود سلفهم الصالح ، وميراث نبيهم ﷺ وصحابته ؟

الذَى ينظر إلى هذا الميراث المبارك يلمح دقائق لا يجود الزمان بمثلها . قال الإمام الذهبى فى ميزانه (١/١١١) :

« كلام الأقرانِ بعضهم فى بعض لا يُعْبَأ به ، لا سيّما إذا لاح لك أنه لعداوة ، أو لمذهب ، أو لحسد ، ما ينجو منه إلا من عصم الله . وما علمتُ أن عصرًا من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصِّدِّيقين ، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس ، اللهم فلا تجعل فى قلوبنا غِلاّ للذين آمنوا ، ربنا إنك رءوف رحيم ... »

وكان عبد الرحمن بن مهدى ـ شيخ البخارى ـ يوثق محمد بن راشد ، ويروى عنه ، فراجعه بعض أصحابه فى ذلك .

قال له . لِمَ ؟

قال : كان قدريًا !

قال : فما يضُرُّه أن يكون قدريًا ؟

(ميزان ٣/٥٤٤)

يعنى مادام ثقة فى الحديث .

ولعلك إذا فتحت التراجم الأولى من الميزان ، وجدت حديث الذهبى عن إبّان بن تغلب ، حين قال .

« شيعى جلد ، لكنه صدوق ، فلنا حديثه ، وعليه بدعته » (ميزان ١/٥) .

ـ موقف العلماء من الرواية عن المُبدَّعين :

وليس اختيار بعض العلماء الرواية عن بعض أهل البدع حبًّا فى بدعتهم ، وإنما هو حرص على عدم فوات الخير الذى عندهم ، وعبارة الذهبى السابقة شاهدة لذلك . ثم العلماء ليسوا سواء فى توثيق أهل البدع والرواية عنهم :

١ ـ فمنهم من ردَّ الرواية عنهم مُطْلَقًا . كراهية لهم ، ومبالغة فى الإعراض عنهم وتوهين شأنهم . من هؤلاء الإمام عبد الله بن المبارك وسفيان الثورى ، فقد حضر ابن المبارك ثابت بن أبى صفية (أبا حمزة الثمالى) فذكر حمزة حديثًا فى ذكر عثمان ، فنال من عثمان ، فقام ابن المبارك ومزّق ما كتب ، ومضى . [ميزان الاعتدال ٣٦٣/١] .

وأما سفيان الثورى فقد كان شديدًا على أهل البدع ، مات عُمَر بن ذر ، وهو من خُلاصة العلماء والمحّدثين فامتنع الثورىّ عن أن يشهد جنازته ، لأنه كان يتهمه بالإرجاء . [مقدمة الفتح /٤٣٠] .

٢ ـ ومنهم من روى عنهم كافة إلا من استباح الكذب ـ كالخطابية من الشيعة ـ ومن هؤلاء الإمام الشافعى كما نقلنا عنه: « أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية ، فإنهم يرون جواز الشهادة بالزور على مخالفيهم » . [راجع المستصفى للغزالى ١٦٠/١ بهامش فواتح الرحموت] .

٣ ـ ومنهم من فرَّق بين المبتدع الداعية وغير الداعية إلى بدعته ، ومن هؤلاء الإمام أحمد بن حنبل وابن معين ؛ فقد ضعف ابنُ معين عمرو بن عبيد ، فقيل له : كان يكذب ؟

قال : كان داعية إلى دينه .

قيل له : فلِمَ وثقت قتادة وابن أبى عروبة وسلام بن مسكين ؟

قال : كانوا يصدقون فى حديثهم ، ولم يكونوا يدعون إلى بدعة .

(الميزان ٢٧٧/٣)

والإمام أحمد ـ أيضًا ـ يضعّف شُبابة بن سوار .

قال : تركت شبابة للإرجاء .

قيل له : فأبو معاوية كان مرجئًا .

قال : كان شبابة داعية .

٤ ـ ومنهم مَنْ فرَّق بين أنواع البدع ، فهناك بدعة خفيفة ، وبدعة ثقيلة ، وهناك بدعة مكفرة وبدعة غير مكفرة . وهذا يُشَمُّ أيضًا من نقد ابن معين للرجال ، فهو يغضى عن المرجئة المعتدلين ، ويترك غلاة القدريَّة .

وقد ترك ابن حجر هذا المذهب فى (النُّزهة) وقال إن التحقيق خلافة ، لكنه يبدو أنه رجع إليْه فى (التهذيب) وفى (مقدمة الفتح) ، فهو يقول فى التهذيب (١/٩٣) :

«... فالتشيع فى عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل عليٌ على عثمان ، وأن عليًا كان مصيبًا فى حروبه ، وأن مخالفه مخطىء ... وربما اعتقد بعضهم أن عليًا أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ وإذا كان معتقد ذلك دينًا صادقًا مجتهدًا فلا ترد روايته بهذا . لا سيما إن كان غير داعية . وأما التشيّع ـ فى عرف المتأخرين ـ فهو الرفض المحض ، فلا تقبل رواية الرافضىّ الغالى ولا كرامة »

ويقول فى مقدمة (الفتح) ص ٤٣١ ـ بعد أن نقل توثيق الناس لعمرو بن سليم :

«... وقال ابن خراش : ثقة فى حديثه اختلاط . قلت : ابن خراش مذكور بالرفض فلا يلتفت إليه »

[وقد ألحقنا فى آخر الكتاب كشافًا لتفسير بعض الإصطلاحات المتعلقة بالبدع كالرفض وخلافه] .

والمبتدعون ليسوا سواء :

وإذا كان أهل الجرح والتعديل ليسوا سواء فى توثيق المبدعين ، وإذا كان المذهبُ الأخير أقرب إلى الحقِّ إن شاء الله تعالى : لأن المبتدع ـ وإن كان داعية ـ لا يقدح فى حديثه مادام ثقة صدوقًا ، أما إذا تعدت بدعته خلاف الرأى إلى سوء العَمَلِ ، وسب الصحابة ، فهذا طعن فى المروءة ، وخارم للدين .

أقـول :

إذا كان الأمر كذلك فالمبتدعون ليسوا سواء فى الثقة :

١ ـ لأن بعضهم أضلُّ من بَعْضٍ مع التفصيل الذى ذكرنا آنفًا ، ومن ذا الذى لا يقبل رواية رجل لأنه يقول « إن الله لم يعط الإنسان إرادة خلق الفعل ـ أو الفعل نفسه » حتى وإن كان هذا الرأى فيه مبالغة ـ مادام صادقًا .

ومن ذا الذى يقبل رواية الذى يَسُبُّ عليًا أو أبا بكر أو عمر ، خصوصًا إذا دعا الناس لذلك ؟

٢ ـ ولأن بعضهم قد اتُّهم ـ إلى جوار بدعته ـ إمَّا فى دينه ، كاستحلال الحرام ، وإنكار المعلومات عن الدين ؛ مثل بعض الشيعة الذين أنكروا بعث

الأجسام . وإما بالكذب فى الحديث أو وضعه ، أو النكارة فى حديثهم ، مثل :

- اسماعيل بن زياد السكونى . (تهذيب ١/٢٩٨)
- أصبغ بن نباتة . (تهذيب ١/٣٦٣)
- عمرو بن فائد الأسوارى . (ميزان ٣/٢٨٣)
- عيسى بن مهران بن المستعطف . (ميزان ٣/٣٢٤)

ونكتفى بقول الذهبى فى عيسى بن مهران - الأخير هذا - :

« رافضىّ ، كذّاب ، جبل ».

فينبغى إذن أن يلتفت إلى كل ذلك حين الحكم على كل شخص بعينه ، حتى لا تختلط الأمور ، أو تضطرب الموازين .

هــذا الكتــــاب :

وقد ارتبط كتاب « الجرح والتعديل » للقاسمى - فى نفسى - بمعانٍ عِدَّة :

١ - منها : القاسمىّ نفسه - الذى أحب دراساته ، لأنها تمثل جمعًا لضوابط المتقدمين فى المسائل المتخصصة فى محاولةٍ لصوغ نظرية عامة للأمر الذى اختص به الجمع ، وقد عرفت ذلك فى تحقيق لكتابه « الفتوى فى الإسلام » - الذى نشرته دار الكتب العلمية ببيروت .

٢ - ومنها : ما أثارته هذه الرسالة فى نفسى من أهميَّة لأنها تطرح أمر الطوائف الإسلامية الذى أشرت إليه هنا فى أول حديثى . وتلقى الضوء - مع ما صنعناه معها - على هذا العجز الصارخ فى ميزان التعديل وقيمه وضوابطه عند قومنا .

٣ - ومنها : إجلالى لهؤلاء الأئمة الذين صنع الله بهم أعظم قيم التاريخ . وهم علماء الحديث - صورة هذه الأمة فى الوسطية والقوامة والقسط والعدالة .

إن هذه الأمة هى الأمة الوسط حقًا ، والعدل حقًا ، فكم أصاب العالم من اليهود والنصارى من جنف القول وحيف الفعل . وكم أراد الله تعالى أن يرفع هذا الإصر وهذه الأغلال بهذه الأمة العظيمة .

وكان علماء الحديث هم صورة هذا « التوقيع » الإلهى الكريم . وكان هذا الكتاب صفحة من صفحات هذا التوقيع أو وجهًا من أوجه تلك الصورة ؛ فهو يتحدث عن ضوابط الرواية عن أهل البدع ، وإن كان لم يستوعب ، وأخطأه التوفيق فى قليل يسير مما قال ، وهو يعكس جانبًا مهمًا من جوانب الشخصية الإسلامية عامة ، وشخصية المحدثين خاصة .

عملي في الكتـاب :

ولذلك انشرح صدري لتحقيق الكتاب ـ مراعيًا سدَّ الثغرات التي تركها ، فكان العمل كما يأتي :

أولاً : ضبط أصل الكتاب المطبوع طباعة مليئة بالتحريفات ، ووضع عناوين مساعدة وليس في الوسع الآن إعطاء أمثلة لهذه التحريفات .

ثانيًا : ترقيمه على فقرات حتى يسهل تناوله ودراسته .

ثالثًا : توثيق المعلومات من مصادرها المطبوعة .

رابعًا : التعليق المناسب على بعض ما يستوجب التعليق .

خامسًا : أضفت إلى الكتاب ملاحق تتمم الفائدة منه ، وتعطى تصُّورًا مناسبًا لعموم المسألة التي ذكرها الشيخ ، وهذه الملاحق هي :

١ ـ قاعدة مهمة في الجرح والتعديل للإمام تاج الدين السبكي ، صاحب « طبقات الشافعية » ، وهي في ترجمة أحمد بن صالح المصرى هناك . مع مراعاة أن السبكي رحمه الله تعالى لم يوفَّق إلى تطبيق هذه القاعدة على نفسه ، فلم يكن ـ رحمه الله ـ منصفًا مع شيخه الذهبي في سياقة هذه القاعدة ، فوقع فيه وقوعًا عظيمًا ، أرجو أن يقرأ الدارس تعليق الأستاذ العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة عليه حين نشر رسالته هذه مفردة في كتابٍ ، ثم مجموعة في كتاب آخر .

وتبع الرسالة نصيحة لطالب العِلْم من نفس الكتاب المتقدم في ترجمة الحارث المحاسبي ـ رحمة الله عليه .

٢ ـ طائفة من القواعد في الجرح والتعديل نقلناها من كتاب الإمام عبد الحيّ الكنوى (الرفع والتكميل) ، وقد طبع بعناية الشيخ عبد الفتاح أبي غُدة أيضًا .

وفي هذه القواعد فروق دقيقة بين أتباع مذهب واحد حتى لا يؤخذ البعض بجريرة غيره ، وإذا كان من أكثر الدوافع عند هؤلاء الهنود لنشر هذه القواعد هو الدفاع عن « أبي حنيفة » ، فإنَّ الفوائد التي فيها تُحسب لهم ونسأل الله أن يكتبها في ميزان حسناتهم .

٣ ـ جملة من النقول والأنظار في ضوابط الرّمي بالبدعة ، وأنواعها ، وما يكون منها كفر وما لا يكون كفرًا . نقلت من كتاب الإمام القاضي عياض « الشفا » . وإذا كان القاضي كثير النقل عن المالكية ، فإن فيها إن شاء الله غِنًى .

٤ ـ تراجم لمائة وأربعين نفسًا ونفس ممن رُمُوا بالبدعة ، ولم يمنع ذلك الأئمة أصحاب السِّتَّةِ أو غيرهم من الرواية لهم والاحتجاج بهم . جمعتها من كتب الجرح والتعديل ، ورتبتُها على حروف المعجم .

وقد أفادنى فى ذلك كتب التخصص فى تصنيف الرجال ، كالمعارف لابن قتيبة ، والملل والنِّحل للشهرستانى . وكذلك أفادنى كتابان لمُحَدِّثى الشيعة . وهما :

المراجعات : لشرف الدين العاملى .

والعتب الجميل على أهل الجرح والتعديل : لبعضهم لا يحضرنى الآن ذكره .

وإن كان فيهما من التعصُّب ما أرهقهما عن كثير من مسائل التحقيق ، وقد أشرت أحيانًا إلى ذلك فى التراجم حين التعرض لبعض كلام صاحب « المراجعات » ، أما صاحب « العتب » فتركت مراجعته على الرغم من كثرة كبواته ، لأن الأول مشارٌ إليه فى المذهب .

وإن كان حدث خطآن فى الترتيب الألفبائى ، وهما :

الأول : فى الترجمتين (١٢٧) ، (١٢٨) : كان ينبغى أن يكون العكس ، لأن موسى قبل نعيم .

الثانى : فى الترجمتين (١٣٤) ، (١٣٥) ، كان ينبغى أن يكون العكس ، لأن وكيعًا قبل الوليد .

٥ ـ كشاف مختصر لأشهر اصطلاحات الفِرَق التى نُسِبَ إليها المجروحون من المحَدِّثين ـ خصوصًا المذكورين فى الملحق السابق . مرتبًا ترتيبًا ألفبائيًا بعد تجريد المصطلح من حروف الزيادة ، فمثلاً (الإرجاء) يكون فى حرف الراء التى بعدها جيم . لأن أصله (رجأ) أو(رجا) . ولا تعتبر الهمزة لزيادتها صرفيًا .

اعتذار وشكر ودعوة :

وأخيرًا لا بد لى من هذه الثلاثة :

الاعتذار : فإن ظروف إخراج هذا الكتاب لم تلق العناية التى كنا نودُّها . ولذلك أرجو من القراء والدارسين موافاتى بكل ما يرونه من أوجه تقصير أو تطوير ولهم أدعو بالخير متمنيًا أن يتاح لنا فى الطبعات القادمة التخلص من التقصير ما أمكننا .

ثم الشكر : للذين ساهموا فى إعداد هذا الكتاب ، وهم كثير ، لا يتسع المجال لهم جميعًا ، فمنهم الأخ الكريم حسن عبد الحميد والأخ الكريم رجب أبو زيد اللذان نقلا الكتاب بالصورة المريحة للقارىء ، ومنهم الأخ عبد الناصر الدمشاوى الذى ساعد فى نقل الملاحق ، ومنهم الأخوان : فريد عبد العزيز وسعيد عبد المجيد اللذان ظلا معى حتى أواخر لحظات كتابة المقدمة .

يجزى الله كل من ساعدنى خير الجزاء ، ويعيننى على رد جميله آميـن .

ثم دعوة للدارسين والعاملين :

ـ أما الدارسون فلأن يهتموا بهذه الجوانب الخطيرة فى التراث التى تعالج الجوانب الخطيرة فى نفس المسلم وفى واقع المسلمين ، بدلاً من الإسراف فى نشر ما سبق نشره ، أو ما نُشِر كثير مثله .

ـ وأمّا العاملون : فلأن يتّزنوا فى أحكامهم ونَقدهم ، وليتركوا كلام الكبار بعضهم فى بعض :

لا تلتفتوا لكلام الألبانى فى الصابونى .
ولا تلتفتوا لكلام حبيب الرحمن الأعظمى فى ناصر الدين الألبانى .
ولا تلتفتوا لكلام بعض الباحثين فى أبى غُدَّة .

ثم ماذا أنتم قائلون فيما هم أقل من هؤلاء ؟

وبعـــد :

أرجو الله أن ينفعنى بهذا الكتاب ، وأن ينفع به إخوانى .

« إنْ أريد إلا الإصلاح ما استطعت . وما توفيقى إلا بالله ، عليه توكلت ، وإليه أنيب »

وكتب

محمـد عبد الحكيم القاضى

المنيا ثم القاهرة : الثالث من ذى القعدة سنة ١٤٠٧

بسم الله الرحمن الرحيم

ميزان الجرح والتعديل

١ ـ هذا بحث جليل ، ومطلب خطير ، طالما جال فى النفس التفرغ لكتابة شىء يكون لباب اللباب ، فى هذا الباب ، الذى اختلف فيه الناس ، لما غلب التعصب على النفوس ، ونبذوا مشرب كبار المحدثين رواة السنة وهداة الأمة ، حتى سنحت لى فرصة كتبت فيها ترجمة حافلة للإمام البخارى جعلتها مفصلة لتراجم منوعة كان منها (تخريج البخارى عمن رمى بالإبتداع) وهم الذين أسميتهم « المبدَّعين »(١).

٢ ـ ذكرت ثمة ما يناسب تأليف الترجمة ، ثم رأيت أن المقام يستدعى زيادة بسط وإسهاب ودرء شُبَهٍ واحتمالات أوردها بعض الفقهاء خالف فيها الحقيقة ، فخشيت أن يطول بإيرادها ـ فى ترجمة البخارى ـ الكلام ، ويشبه الخروج عن الموضوع ، فأفردت تتمة هذا البحث فى مقالة خاصة تحيط به من أطرافه ، وترده على أنحائه وهذا البحث من جملة المباحث العلمية التى نسيها الخلف أو أضاعوها ، ولا غرو أن يذهل عن الغايات من يقصر فى البدايات ولا حول ولا قوة إلا بالله .

منشأ النبز بالإبتداع

٣ ـ من المعروف فى سنن الإجتماع أن كل طائفة قَوِىَ شأنها ، وكثر سوادها ، لابد أن يوجد فيها الأصيل والدخيل ، والمعتدل والمتطرف والغالى والمتسامح ، وقد وجد بالاستقراء أن صوت الغالى أقوى صدى ، وأعظم استجابة لأن التوسط منزلة الاعتدال ـ ومن يحرص عليه قليل فى كل عصر ومصر ، وأما الغلو

(١) سماهم ـ رحمه الله ـ المُبَدَّعين ، ولم يسمِّهم (المبتدعين) ، لَفْتًا إلى أن بعضهم قد يُسَمَّى بذلك ، وينسب إلى البدعة اتهامًا بلا دليل .

فمشرب الأكثر ورغيبة السواد الأعظم ، وعليه درجت طوائف الفرق والنحل ، فحاولت الاستئثار بالذكرى والتفرد بالدعوى ، ولم تجد سبيلاً لاستتباع الناس لها إلا الغلو بنفسها ، وذلك بالحط من غيرها والإيقاع بسواها ، حسب ما تسنح لها الفرص وتساعدها الأقدار ، إن كان بالسنان أو اللسان .

٤ ـ وأول من فتح هذا الباب ـ باب الغلو فى إطالة اللسان بالمخالفين ـ الخوارج ، فأتى قادتهم عامتهم من باب التكفير ـ لتستحكم النفرة من غيرهم ، وتقوى رابطة عامتهم بهم ، ثم سرى هذا الداء إلى غيرهم وأصبحت غلاة كل فرقة تكفر غيرها وتُفَسِّقه ، أو تبدعه أو تضلله ، لذلك المعنى نفسه ، حتى قيض الله تعالى من الأئمة من قام فى وجه أُولئك الغلاة ، وزيف رأيهم ، وعرف لخيار كل فرقة قدرهم ، وأقام لكل منهم ميزان أمثالهم .

من شهر الرواية عن المبدعين
وقاعدة المحققين فى ذلك

٥ ـ كان من أعظم من صدع بالرواية عنهم الإمام البخارى (٢) رضى الله عنه ، وجزاه عن الإسلام والمسلمين أحسن الجزاء ، فخرَّج عن كل عالم صدوق ثبت من أى فرقة كان حتى ولو كان داعية كعمران بن حطان وداود بن الحصين وملأ مسلم (٣) صحيحه من الرواة الشيعة ، فكان الشيخان عليهما الرحمة والرضوان بعملهما هذا قدوة الإنصاف ، وأسوة الحق ، الذى يجب الجرى عليه ـ لأن مجتهدى كل فرقة من فرق الإسلام مأجورون أصابوا أو أخطأوا بنص الحديث النبوى .

---

(٢) **البخارى** : هو زَيْنُ المُحَدِّثين أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن بردزبه البخارى الجعفى . ولد يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوّال سنة أربع وتسعين ومئة ببخارى . حفظ ، وطلب ، ورحل ، وصنف أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى . توفى سنة ٢٥٦ هـ .

(٣) **مسلم** : هو الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى . ولد سنة ٢٠٦ هـ ، وطلب ورحل وصنف الصحيح . وهو صاحب البخارى وتلميذه . توفى فى رجب سنة ٢٦١ هـ .

٦ ـ ثم تبع الشيخين على هذا المحققون من بعدهما حتى قال شيخ الإسلام الحافظ بن حجر[٤] فى شرح النخبة[٥] :

«والتحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته مخالفيها لأن كل طائفة تدّعى أن مخالفيها مبتدعة ، وقد تبالغ فتكفر ، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف .

قال : فالمعتمد أن الذى ترد روايته من أنكر أمرًا متواترًا من الشرع معلومًا من الدين بالضرورة ، وكذا من اعتقد عكسه . فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه ـ مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله » ا . هـ .

آفات الجرح إلا بقاطع

٧ ـ قال الإمام ابن دقيق العيد :

أعراض المسلمين حفرة من حفر النار ، وقف على شفيرها طائفتان من الناس : المحدثون والحكام . وقال الإمام النووى فى التقريب وشارحه السيوطى[٦] : أخطأ غير واحد من الأئمة بجرحهم لبعض الثقات بما لا يجرح ـ

---

(٤) **الحافظ ابن حجر العسقلانى** : هو أبو الفضل أحمد بن على بن محمد بن محمد بن علىّ العسقلانى ـ المشهور بابن حجر . ولد سنة ٧٧٣ بمصر ، له جولة فى العلوم ، ومصنفاته على ذلك شاهدة . وهو أحسن من شرح صحيح البخارى ، واهتم به . وكتابا « فتح البارى » ، و « تغليق التعليق » شاهدان . ومن أهم تصانيفه « تهذيب التهذيب » ، « الإصابة » ، « لسان الميزان » . توفى سنة ٨٥٢ هـ .

(٥) **نزهة النظر شرح نخبة الفكر** لابن حجر ط/المدينة المنورة ص ٥٠ .

(٦) **الاقتراح** لابن دقيق العيد ط /العراق ص ٣٤٤ . وقد قالها بعد كلام طيّب عظيم عن آفات الجرح فليراجع . وقد نقله عنه العراقى فى التبصرة والتذكرة ، والأنصارى فى فتح الباقى (٣/٢٦٠) ، قالا :

« ولقد أحسن الشيخ تقىّ الدين بن دقيق العيد بقوله : (أعراض المسلمين ... الخ » .

كما جرح النسائى[٧] أحمد بن صالح المصرى[٨] بقوله : غير ثقة ولا مأمون . وهو ثقة إمام حافظ احتج به البخارى ووثقه الأكثرون[٩] وقال

(٧) **النسائى** : هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على بن بحر النسائى .

(٨) **أحمد بن صالح المصرى** : هو الإمام الحافظ أبو جعفر أحمد بن صالح الطبرى ثم المصرى . ولد بمصر سنة ١٧٠هـ ، وسمع سفيان بن عيينه ، وعبد الله بن وهب ، وغيرهما ، وحدَّث عنه البخارى ، وأبو داود وغيرهما ، لم يكن بمصر من يحسن الحديث مثله .

وقد نال منه بعض أئمة الحديث ـ وهو النسائى ـ وستتعرض لذلك فى الهامش التالى ـ إن شاء الله ـ لكن القول ما قاله الذهبى :

« الرجل حجة ثبت ، لا عبرة بقول من نال منه » .

ت ٢٤٨ هـ ـ رحمه الله .

(٩) أنظر ترجمة الإمام أحمد بن صالح فى : التاريخ الكبير للبخارى ، والجرح والتعديل للرازى (ابن أبى حاتم) ، وتهذيب التهذيب لابن حجر ٣٩/١ ، تذكرة الحفاظ (٤٩٥/٢) ـ وغيرها .

وعموم ما كُتب عن الإمام أحمد بن صالح المصرى يؤكد توثيق عامة علماء الحديث له ؛ فقد وثقه البخارى وأبو حاتم ـ وناهيك بهما ؛ فما اجتمعا على توثيق رجل إلا استراح صدرى لتوثيقه إن شاء الله تعالى ـ ووثقه العجلى ، وغيره . حتى قال يعقوب الفسوىّ :

« كتبت عن ألف شيخٍ وكَسْرٍ ، وحجتى فما بينى وبين ربى رجلان : أحمد بن صالح ، وأحمد بن حنبل » .

ولا نعرف من تكلم فيه غير ما نُقل عن يحيى بن معين والنسائى ـ رحمهما الله تعالى ـ فأما يحيى ابن معين : فإنه ورد عنه توثيق أحمد بن صالح بأحسنِ رواية ، فقد كان يقول : « سلُوا أحمد ،

ولذلك جزم الخطيب البغدادى بأنه احتج بأحمد جميع الأئمة إلا النسائى .

والقول الذى ورد عن الإمام يحيى بن معين فى (أحمد بن صالح) هو نقل النسائى عنه ؛ « حدثنا معاوية بن صالح ، سمعت يحيى بن معين يقول : « أحمد بن صالح كذَّابٌ يتفلسف » .

وقد ذكر ابن حبان أن أحمد بن صالح الذى تكلم فيه ابن معين هو رجل آخر غير ابن الطبرى ، وإنما هو أحمد بن صالح الشمومى ـ كما وقع فى « التهذيب » لابن حجر ٤٢/١ . أو هو (الشمونى) كما فى « المجروحين » لابن حبان ١٤٩/١ .

يقول محمد القاضى :

لكنى لم أجد هذا القول لابن معين فى ترجمة الشمومى . فهل كان لإلصاق النسائى إياه بأحمد بن صالح المصرى أثر فى عزوف أهل الجرح والتعديل لمن ذكرهم إياه فى حديثهم عن الشمومى . حتى ابن حبان نفسه لم يذكره فى ترجمة الشمومى حين تعرض له فى المجروحين ـ وأما النسائى فقد ضعفه غير مرة ، واشتد عليه قال : « ليس بثقة ولا مأمون » ولم يَسُدْ هذا الرأى حتى عند تلاميذ النسائى نفسه ، فبعد أن روى أبو سعيد بن يونس تضعيف النسائى له ، قال : ولم يكن عندنا ـ والحمد لله ـ كما قال النسائى . وقد فسروا جرح النسائى إياه ووهمه فى النقل عن ابن =

ابن الصلاح [١٠] :

وذلك لأن عين السخط تبدى مساوىء لها فى الباطن مخارج صحيحة ، تعمى عنها بحجاب السخط ، لا أن ذلك يقع منهم تعمدًا للقدح مع العلم ببطلانه ا . هـ .

٨ ـ وقال الإمام ابن دقيق العيد [١١] :

والوجوه التى تدخل الآفة منها خمسة :

أحدها : الهوى والغرض وهو شرها ، وهو فى تاريخ المتأخرين كثير .

الثانى : المخالفة فى العقائد .

الثالث : الإختلاف بين المتصوفة وأهل علم الظاهر .

الرابع : الكلام بسبب الجهل بمراتب العلوم . واكثر ذلك فى المتأخرين لاشتغالهم بعلوم الاوائل ، وفيها الحق والباطل .

الخامس : الأخذ بالتوهم مع الورع .

= معين بحادثة رواها أبو جعفر العقيلى قال :

«كان أحمد بن صالح لا يحدث أحدًا حتى يسأل عنه ، فلما أن قدم النسائى مصر جاء إليه وقد صحب قومًا من أهل الحديث لا يرضاهم أحمد ، فأبى أن يحدثه ، فذهب النسائى فجمع الأحاديث التى وهم فيها أحمد وشرع يشنع عليه ، وما ضره ذلك شيئًا ، وأحمد بن صالح إمام ثقة » .

ثم وجدنا الذهبى يفتتح حديثه عن أحمد بن صالح فى الميزان ١٠٣/١ بقوله : « أحمد بن صالح ... ... أحد الأعلام آذى النسائى نفسه بكلامه فيه » قال محمد :

« هكذا المتعاصرون ، ولم يقلل كلام النسائى فى أحمد بن صالح من شأنه ولا من شأن نفسه . والله أعلم .

(١٠) **ابن الصلاح** : هو الحافظ تقى الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى المعروف بابن الصلاح . كان أحد فضلاء عصره فى التفسير والفقه والحديث ، وهو صاحب المقدمة فى علوم الحديث .

ولد سنة ٥٧٧ هـ ، وتوفى سنة ٦٤٣ هـ .

(١١) **الإقتراح** ص ٣٣١ فى الباب الثامن الذى عقده (فى معرفة الضعفاء) ، والملاحظ أن القاسمى قد تصرف كثيرًا فى النص بالإختصار الشديد .

٩ ـ وقد عقد ابن عبد الرؤوف بابًا لكلام الأقران المتعاصرين بعضهم فى بعض ، ورأى أن أهل العلم لا يقبل جرحهم إلا ببيان واضح [١٢]

الوجوه التى يعرف بها ثقة الراوى

١٠ ـ قال السيوطى [١٣] :

قال فى الإقتراح [١٤] : تعرف ثقة الراوى بالتنصيص عليه من رواية : أو ذكره فى تاريخ الثقات ، أو تخريج أحد الشيخين له فى الصحيح ، وإن تُكُلِّم فى بعض من خرج له فلا يلتفت إليه ، أو تخريج من اشترط الصحة له ، أو من خرج على كتب الشيخين .ا . هـ .

فتمت النعمة بتعديل رجال الصحيحين ونبذ كل وهم سواه ، وبذلك عُرِفَ للرجال فضلهم ، ولأولى العلم قدرهم ، وسن الناس طرح التعصب والتحزب والتصافح على الأخوة الإيمانية ، وتبادل الآراء والأفكار ، واستماع الحكم ، ومدارك الإستنباط والإجتهاد من ذويها ، على هذا جرى أئمة الحديث وقادة الروايات ، الذين جمعوا ما جمعوا لدلالة الأمة على هدى نبيها وسنة رسولها ـ ﷺ ـ فى أقواله وأفعاله ، حتى أصبحت مرجع الفروع والأحكام ، ومُعَوَّل الأئمة الأعلام .

---

(١٢) سننشر فى نهاية الكتاب إن شاء الله رسالة موجزة هى مختزلة من كتاب طبقات الشافعية للسبكى فيها بسط لهذه المسألة ، وكذلك مسألة من هذا النوع من كتاب الجرح والتعديل لعبد الحى اللكنوى .

(١٣) تدريب الراوى :

٣٧١/٢ ويلاحظ فى الأصل « الإختصار الشديد » لعبارة ابن دقيق العيد ، بما لا يصح معه إطلاق النسبة إليه هكذا ، راجع الإقتراح /٣٢٥ : ٣٢٩ .

(١٤) الإقتراح /٣٢٥ : ٣٢٩ ، وقد بدأ بقوله :

« ولمعرفه كون الراوى ثقه طرق منها : ... ... »

فأورد هذه الطرق مفصلة .

زيادة إيضاح فى حكمة التخريج عن المبدعين وفوائد ذلك

١١ ـ إن تخريج أئمة السنة ، وحُفَّاظ الهدى النبوى ـ حديث من نبذوا بالإبتداع على طبقاتهم فيه حكمة بليغة ، وفائدة عظيمة ، ألا وهى النهم بالعلم ، والسعى وراءه ، والجد فى طلبه ، والتنبه لحفظه من الضياع ، وسن نبذ التعصب والتشيع والتحزب ، والتقاط الحكمة من أى قائل ؛ قال حافظ المغرب الإمام ابن عبد البر(١٥) فى كتاب جامع العلم وفضله فى :

(باب جامع فى الحال التى تنال بها العلم) ما مثاله(١٦) :

وروينا عن على رحمه الله أنه قال فى كلام له :

العلم ضالة المؤمن ، فخذوه ولومن أيدى المشركين ، ولا يأنف أحدكم أن يأخذ الحكمة ممن سمعها . وعنه أيضًا أنه قال :

الحكمة ضالة المؤمن يطلبها ولو فى أيدى الشرط .ا .هـ . فأئمة الحديث رأوا أن السنة من الحكمة بل هى الحكمة ـ فى تفسير الإمام الشافعى(١٧) كما أوضح ذلك فى رسالته الشهيرة فى (باب بيان ما فرض الله من اتباع سنة نبيه ﷺ)(١٨)

---

(١٥) **ابن عبد البر** : يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمَّرى الأندلسى ، ويكنى أبا عمرو .. ولد فى قرطبة سنة ٣٦٨ هـ .

وطلب العلم ورحل ، اهتم بالفقه ، فتتلمذ على الظاهريّة أولاً ، ثم تحول إلى المذهب المالكى ، وهو أحسن من شرح الموطأ فى كتابه (التمهيد) وله غيره من الكتب ، توفى سنة ٤٦٣ هـ .

(١٦) **جامع بيان العلم** : ١٢١/١ مصورة دار الفكر (بيروت) .

(١٧) **الإمام الشافعى** : هو محمد بن إدريس الشافعى المطلبى ابن عم النبى ﷺ ، الحافظ ، الحجة ، الفقيه ، الأصولى ، أشهر من التعريف ، صاحب الرسالة والأم وغيرهما من التصانيف ، وصاحب المذهب . شيخ الإمام أحمد بن حنبل وغيره ، ولد سنة ١٥٠ هـ ، وتوفى سنة ٢٠٤ هـ .

(١٨) **الرسالة** للإمام الشافعى (شاكر) ص ٧٣ : باب فرض الله فى كتابه اتباع سنة نبيه ﷺ . فذكر قوله تعالى : ﴿ **ربنا وابعث فيهم رسولاً منهم يتلو عليهم آياتك ويعلمهم الكتاب والحكمة**

فلذا عمدوا إلى تلقيها من كل ذى علم ، واشترطوا للعناية بها أن تكون من مسلم عدل صدوق ، ثبت فى روايته ولم يبالوا بما غمز أو نبز أو رمى به علمًا بأن المسائل النظرية ، أو التى دخل على أصولها تأويل بنظر المأوِّل هلى من المجتهَدِ فيها ، والمجتهد مأجور أصاب أو أخطأ ، فعلام يترك الأخذ عن المأجور وقد يكون رأيه هو الحق ، ومذهبه هو الأدقّ ؟

مادام الأمر فيه احتمال ولا قاطع ، أو اعترض النص ما رجحه ظاهرًا ـ كما يعلمه من أعار نظر الإنصاف مآخذ الأئمة ومداركهم ـ وقد أوضح جملاً من ذلك الإمام تقى الدين بن تيمية فى كتابه (دفع الملام ، عن الأئمة الأعلام)(١٩) .

١٢ ـ فكان أئمة الحديث بهذا ـ أعنى التلقى عن كل عالم ثبت ـ مثال الإنصاف وكبر العقل ، وقدوة كل من يلتمس الحكمة ، ويتطلب العلم ، فجزاهم الله أحسن الجزاء .

عقوق الخلف بهجر مذهب السلف

١٣ ـ سبق أنى قلت فى هذا المعنى كلمة فى كتابى (نقد النصائح الكافية)

= **ويزكيهم . إنك أنت العزيز الحكيم** ﴾ .

وذكر نظائرها ثم قال ص ٧٨ : « فذكر الله الكتاب . وهو القرآن . وذكر الحكمة . فسمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول :

« الحكمة سنة رسول الله ﷺ ثم شرع يستدل لهذا المعنى .

(١٩) هذه المعانى مثبوتة فى كتاب الإمام ابن تيمية من أمثلة ذلك حديثه عن السببين التاسع والعاشر من أسباب ترك بعض العلماء للحديث . ومن ذلك قوله : (ص ٢٦ ط/ دار الحياة) :

« ... ... وفى كثير من الأحاديث يجوز أن يكون للعالم حجة فى ترك العمل بالحديث لم نطلع عليها ...)

وقوله : ص ٢٨ :

« ... ... وإذا كان الترك يكون لبعض هذه الأسباب فإذا جاء حديث صحيح فيه تحليل أو تحريم أو حكم فلا يجوز أن يعتقد أن التارك له من العلماء الذين وصفنا أسباب تركهم يعاقب لكونه حلل الحرام أو حرم الحلال أو حكم بغير ما أنزل الله ... ... »

وقوله : ص ٣١ :

بعد أن سَبَرْتُ رجال من خرَّجَ لهم الشيخان أو أحدهما في صحيحيهما ـ ممن نُبِزَ بالابتداع ـ هي قولي :

« فترى من هذا أن التنابز بالألقاب والتباغض لأجلها الذي أحدثه المتأخرون بين الأمة عقوا به أئمتهم وسلفهم ـ أمثال البخاري ومسلم والإمام أحمد بن حنبل ، ومن ماثلهم من الرواة الأبرار ، وقطعوا به رحم الأخوة الإيمانية الذي عقده تعالى في كتابه العزيز ، وجمع تحت لوائه كل من آمن بالله ورسوله ، ولم يفرق بين أحد من رسله ، فإذًا كل من ذهب إلى رأي محتجًا عليه ، ومبرهنًا بما غلب على ظنه ، بعد بذل قصارى جهده ، وصلاح نيته ، في توخي الحق ، فلا ملام عليه ولا تثريب ـ لأنه مأجور على أي حال ، ولمن قام عنده دليل على خلافه ، واتَّضحت الحجة في غيره ، أن يجادله بالتي هي أحسن ويهديه إلى سبيل الرشاد ، مع حفظ الأخوة والتضافر على المودة والفتوة » .

١٤ ـ هذا ما قلته ثمة مما يبين أنه لو كانت الفرق التي رميت بالابتداع تهجر لمذاهبها ، وتعادى لأجلها ، لما أخرج البخاري ومسلم وأمثالها لأمثالهم .

١٥ ـ نعم : إن هؤلاء المبدعين وأمثالهم لم يكونوا معصومين من الخطأ حتى يَعْدوهم الانتقاد ، ولكن لا يستطيع أحد أن يقول : إنهم تعمدوا الإنحراف عن

= « وإيضاح هذا أن من ترك العمل بحديث فلا يخلو من ثلاثة أقسام ... وعدد هذه الأقسام ».

تنبيه :

ولكن ينبغي التنبيه إلى أن ظاهر كلام الشيخ القاسمي رحمه الله يوهم أن الأخذ من المأجور كله صحيح سواءٌ أصاب أم أخطأ ، وهذا مخالف لما استدل الإمام ابن تيمية عليه بذكره ، فقد استدل بذلك على شيئين مهمين :

١ ـ عذر العلماء في خطأ الإجتهاد .

٢ ـ عدم اتباع العالم إذا أخطأ ـ فإن العذر للعالم المجتهد لا لمقلده يقول ص ٢٦ :

« لكن نحن ـ وإن جوزنا هذا ـ فلا يجوز لنا أن نعدل عن قول ظهرت حجته بحديث صحيح وافقه طائفة من أهل العلم إلى قول آخر قاله عالم يجوز أن يكون معه ما يدفع به هذه الحجة وإن كان أعلم ، إذ تطرق الخطأ إلى أقوال العلماء أكثر من تطرقه إلى الأدلة الشرعية ، فإن الأدلة الشرعية حجة الله على جميع عباده ، بخلاف رأي العالم »

فليتأمل ذلك .

الحق ، ومكافحة الصواب عن سوء نية وفساد طوية وغاية ما يقال فى الانتقاد فى بعض آرائهم : إنهم اجتهدوا فيه فأخطأوا وبهذا كان ينتقد على كثير من الأعلام سلفًا وخلفًا لأن الخطأ من شأن غير المعصوم ، وقد قالوا : « المجتهد يخطىء ويصيب » ، فلا غضاضة ولا عار على المجتهد إن أخطأ فى قول أو رأى ، وإنما الملام على من ينحرف عن الجادة عامدًا متعمدًا ، ولا يتصور ذلك فى مجتهد ظهر فضله ، وزخر علمه .

رد القول بمعاداة المُبَدَّعين

١٦ ـ قدَّمنا أن رواية الشيخين وغيرهما عن المبدعين تنادى بواجب التآلف والتعارف ، ونبذ التناكر والتخالف وطرح الشنآن والمحادَّة والمعادَاة والمضارّة ، لأن ذلك إنما يكون فى المحاربين المحادين ، لا فى طوائف تجمعها كلمة الدين ، ومن الأسف أن يغفل عن هذا الحق من غفل ، ويدهش لسماعه المتعصبون والجامدون ، ويحق لهم أن يُذْعروا لهذا الحق الذى فاجأهم ، لأنه مات منذ قضى عصر الرواية والرواة وانقضى زمن المحدِّثين والحفاظ ، ودال الأمر بعد الأخبار النبوية للآراء والأقوال .

١٧ ـ وصار الحق ـ بعد أن كانت الرجال تعرف به ـ يعرف بالرجال وأصبح مشرب أمثال البخارى وغيره نسيًا منسيًا ، ونشر لواء التعادى والتباغض فى الأمة وكان مطويًا ، وسبب على الأمة من التفرق والانقسام ، ما أورثها الضعف والانفصام ، فبعد أن كان التسامح فى التلقى عن الحكماء والفضلاء من أى طبقة ـ ركنًا ركينًا فى حضارة الإسلام ، خلفه التخاذل والتدابر والتعصب والملام ، ولم يكف ذاك حتى ادعى أنه من الدين ، مع أن الدين يأمر بالتآخى ونبذ التفرق فى محكم كتابه المبين .

١٨ ـ (ومن العجب) أن يقول قائلٌ : « لا يلزم من الرواية عنهم عدم معاداتهم ، أى يجوز أن نروى عن راوٍ ، مع التدين بمعاداتنا له ، وبغضنا إياه !

(فنجيب عنه) بأنا لا نعرف من قال ذلك من السلف ، ولا من ذهب إليه من الأئمة ، والرواية يراد بها هنا تلقى أقوال النبى ﷺ وسنته وهديه وتشريعه وأقضيته ، وفتاويه وشمائله ، لتتخذ دينًا يدان الله به ، وشريعة يقضى بها فى التنازع ، ومرجعًا تحل به المشكلات ، فهل يتلقى ذلك عمن يجب علينا معاداته فى الدين ؟

١٩ ـ وكيف يُتَصوَّر أن نأخذ الدين عمَّن نرى أنه عدو للدين ؟ ؟ سبحان الله ما هذا التناقض ؟ إن من يأمرك الدين بأن تعاديه لا يبيح لك أن تأخذ دينك وشريعتك وعقيدتك عنه ، ومن المُسَلَّم أن هذا الراوى أداه اجتهاده إلى ما رأى ، ومن أداه اجتهاده إلى ما رأى كيف يُعادَى ـ وقد بذل قصارى جهده ، وليس قصده إلا الحق ، والتقرب إلى الله .

والتقرب الى الله سبحانه وتعالى ، وكيف يعادى من أثبت له الشارع الأجر ولو كان مخطئًا ؟

وإنما يعادى الآثم لا المأجور .

رد القول بتفسيق المبدعين(٢٠)

٢٠ ـ أغرب من ذلك قول البعض بتفسيق من يبدِّعه ، وإن بلغ ذروة الإجتهاد ، وأصبح معذورًا لا ملام عليه عند الله والملائكة والنبيين ، لا بل قد تفضَّل عليه الشارع بالأجر . ومتى عهد تفسيق مجتهد إذا أخطأ فى المسائل الإجتهادية ؟

٢١ ـ وهل يمكن لمثل البخارى ـ وهو ما هو فى نقد الرجال ـ أن يضم إلى صحيحه من مجتهدى الفرق من كان فاسقًا ليصبح جانب من كتابه مرويًا للفسقة وقد جمعه ليجعله حجة بينه وبين ربه ؟

---

(٢٠) وسننقل فى آخر الكتاب إن شاء الله فصلاً من كلام القاضى عياض رحمه الله حول هذا الموضوع ، وكذلك فصلاً للإمام الصنعانى نحوه .

٢٢ ـ وهل يُعقل أن يجعل رواية الفاسق حجة عند المولى ؟ هذا ما يلزم من تفسيق من يفسق من الرواة فليُحْكِم المتعصب النظر ، وليتدبر فى المآل ، قبل أن يأخذ فى المقال .

٢٣ ـ نعـم : ذهبت طائفة إلى تفسيق من خالفهم فى شىء من مسائل الاعتقاد ـ كما نقله الإمام ابن حزم فى كتابه الفصل ـ إلا أنه قول مردود ولذا قال الإمام ابن حزم رضى الله عنه :

« وذهبت طائفة إلى أنه لا يُكفَّر ولا يُفَسَّق مُسْلمٌ بقول قاله فى اعتقاد أو فتيا ، وإن كل من اجتهد فى شىء فَدَان بما رأى أنه الحق فإنه مأجور على كل حال : إن أصاب الحق فأجران ، وإن أخطأ فأجر واحد . قال : وهذا قول ابن أبى ليلى وأبى حنيفة والشافعى وسفيان الثورى وداود بن على رضى الله عن جميعهم ، وهو قول كل من عرفنا له قولاً فى هذه المسالة من الصحابة رضى الله عنهم ، لا نعلم منهم فى ذلك خلافًا أصلاً » ـ ا . هـ . كلامه .

٢٤ ـ فأين هذا من التسرع فى التفسيق وتقليد من قاله من المتأخرين المقلدين ، الذين ليسوا بأئمة متبوعين ، ولا قولهم حجة فى الدين ، ولا استندوا إلى دليل أو برهان ؟

﴿ **قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ** ﴾ .

خطر النبز بالفسق ، ومعنى الفسق

٢٥ ـ إن النبز بالفسق ليس بالأمر السهل ، لأن الفسق كثيرًا ما جاء فى القرآن الكريم مقابلاً للإيمان كآية :

﴿ **أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا** ﴾

وأمثالها .

ولذا قيل بأن عطف قوله تعالى ﴿ **والفسوق** ﴾ على قوله ﴿ **والكفر** ﴾ عطف تفسير ـ فى آية :

﴿ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ ﴾ .

وإن احتمل أن يكون غيره إشارة إلى نوع آخر ؛ إلا أن النظائر والأشباه فى موارده فى التنزيل ، تدل على أنه عطف تفسير ، وهَبْ أنه كان غير الكفر فهو شيء قريب منه ، ونوع أُنْزِلُ منه بدرجة ، وناهيك به . وإليك ما قاله فيه أئمة اللغة وفلاسفتها .

٢٦ ـ قال الجوهرى فى (الصِّحاح)[٢١]

« فسق الرجل فجر ، وفسق عن أمر ربه ـ أى خرج » وفى (المصباح)

« فسق فسوقًا خرج عن الطاعة ، والإسم الفسق ويقال أصله خروج الشيء من الشيء على وجه الفساد يقال : فسقت الرطبة ـ إذا خرجت من قشرها » .

٢٧ ـ وفى القاموس[٢٢] :

الفسق الترك لأمر الله ، والعصيان ، والخروج عن طريق الحق ، أو [هو] الفجور ـ كالفسوق .

٢٨ ـ وقال الإمام الراغب الأصفهانى فى مفرداته .

فسق فلان : خرج عن حجر الشرع ، وذلك من قولهم : فسق الرطب ـ إذا خرج عن قشره . وهو أعم من الكفر .

قال :

والفسق يقع بالقليل من الذنوب وبالكثير ، لكن تعورف فيما كان كثيرًا ، وأكثر ما يقال الفاسق لمن التزم حكم الشرع وأقر به ، ثم أخل بجميع أحكامه أو ببعضه . وإذا قيل للكافر الأصلى فاسق فلأنه أخل بحكم ما ألزمه العقل واقتضته الفطرة إلى أن قال :

---

(٢١) **الصحاح** : مادة فسق .
وانظر المختار ص ٥٠٣ ... « وفسق عن أمر ربه أى خرج » .

(٢٢) **القاموس المحيط** : فسق ٢٧٦/٣ ط/ المأمون ١٣٥٧ هـ ـ ١٩٣٨ م .

فاسق أعم من الكافر . ا . هـ .

٢٩ ـ وقال الإمام محمد بن مرتضى اليمانى فى كتابه (إيثار الحق) فى (فصل فى الفسق) ما نصه :

وأما العرف المتأخر : فالفسق يختص بالكبيرة من المعاصى مما ليس بكفر ، والفاسق يختص بمرتكبها . ا . هـ .

٣٠ ـ فأنت ترى من هذا كله أن الفسق مدلوله الكبائر والمعاصى العظائم لأنه دائر بين الكفر وما يقرب منه ، وإذا كان هذا مدلوله الشرعى ، ومعناه العرفى فكيف يجوز أن يوصف به عالم ثبت ثقة من ذوى الألباب وأولى الإجتهاد لمجرد أنه أداه اجتهاده إلى رأى يخالف غيره مع أنه لم يقصد إلا الحق ولم يتوخ إلا ما رآه الأوفق ، إذ لم يأل جهدًا فى اهتمامه بما يراه الصواب ، وإن كان فى نظر غيره على خلاف ذلك ، إذ هذا من لوازم المسائل النظرية ؟

ومتى عُهِدَ أن يُفَسَّقَ المخالف فيها أو يُضَلَّل ؟

لا جَرَم أنه بدعة قبيحة وجناية فى الدين كبيرة .

٣١ ـ وقد قال كثير من أئمة التفسير فى قوله تعالى :

﴿ **ولا تنابزوا بالألقاب** ﴾ .

هو قول الرجل للرجل : يا فاسق ، [يا منافق] [٢٣] رواه ابن جرير عن مجاهد وعكرمة . وقال قتادة : يقول تعالى : لا تقل لأخيك المسلم ذاك فاسق ، ذاك منافق ، نهى الله المسلم عن ذلك وقدم فيه . وقال ابن زيد : هو تسميته بالأعمال السيئة بعد الإسلام ـ زان فاسق . (ثم قال ابن جرير) [٢٤] :

---

(٢٣) زيادة من الطبرى (تفسير سورة الحجرات) .
١٣٣/١٣ ط / دار الفكر .

(٢٤) **تفسير الطبرى** : (تفسير ﴿ **ولا تنابزوا بالألقاب** ﴾) .
١٣٣/١٣ .

والتنابز بالألقاب هو دعاء المرء صاحبه بما يكرهه من اسم أو صفة ، وعم الله بنهيه ذلك ، ولم يخصص به بعض الألقاب دون بعض ، فغير جائز لأحد المسلمين أن ينبز أخاه باسم يكرهه أو صفة يكرهها .

٣٢ ـ (ثم قال) :

وقوله تعالى :

﴿ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾

أى ومن لم يتب من نبزه أخاه بما نهى الله عن نبزه من الألقاب أو لمزه إياه أو سخريته منه ، فأولئك هم الذين ظلموا أنفسهم فأكسبوها عقاب الله بركوبهم ما نهاهم عنه .

ولما لم يكن عند من يرمى أخاه بالفسق إلا الظن جاء النهى عن سوء الظن إثر تلك الآية فى قوله تعالى :

﴿ يأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا من الظن إن بعض الظن إثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضًا أيُحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتًا ؟ فكرهتموه واتقوا الله ، إن الله تواب رحيم ﴾ .

ولما كان الرمى بالفسق مدعاة لتفرق القلوب وإثارة الشحناء ، على عكس حكمة الله تعالى فى خلقه الخلق للتعارف والتآلف .

٣٣ ـ جاء ذلك على أثر ما تقدم بقوله تعالى :

﴿ يأيها الناسُ إنا خلقناكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وأُنْثَى ، وجعلناكُمْ شعوبًا وقبائلَ لِتَعَارَفُوا ، إنَّ أكرمَكُمْ عندَ اللهِ أتقَاكُم ، إنَّ الله عليم خبير ﴾ .

٣٤ ـ فليتدبر المتقى هذه الآيات الكريمة وليقف عند أوامرها وزواجرها ، وليعتبر وليستعبر .

٣٥ ـ قال السيد الطباطبائى فى المفاتيح :

الفسق يتحقق بفعل المعصية المخصوصة ـ مع العلم بكونها معصية ، أما مع

عدمه ، مع اعتقاد أنه طاعة ، بل من أمهات الطاعات فلا . والأمر فى المخالف للحق كذلك ـ لأنه لا يعتقد المعصية ، بل يزعم أن اعتقاده من أهم الطاعات سواء كان اعتقاده صادرًا عن نظر أو تقليد ، ومع ذلك لا يتحقق الفسق ، وإنما يتفق ذلك ممن يعاند الحق ـ مع علمه به ، وهذا لا يكاد يتفق ، وإن توهمه من لا علم له .ا . هـ .

٣٦ ـ فسترى من العجب . بعد ما ذكرناه أن يوسم بالفسق من لا يحل واسمه به ، لأن معناه لا ينطبق عليه بوجه ما ، على أنه ورد تسمية رواة الحديث خلفاء فيما رواه الطبرانى والخطيب وابن النجار وغيرهم عن على مرفوعًا .

« **اللهم ارحم خلفائى الذين يأتون من بعدى ، يروون أحاديثى وسنتى ، ويعلمونها للناس** »(٢٥). إذا علمت هذا فماذا يقال فى هؤلاء المفسِّقين ؟ أجهلوا المعنى العرفى للفسق أم تجاهلوا ؟ أم اجتهدوا فأداهم اجتهادهم أم قلدوا ؟ لا غرو أنهم جهلوا وقلدوا ، وياليتهم قلدوا إمامًا متبوعًا ، بل قلدوا أواخر المقلدة الجامدة المتعصبة .

٣٧ ـ ولو نظروا فى تراجم الرجال ، وتدبروا سيرة كثير من أولئك المبدعين الأبطال ، لعلموا أن رميهم بالفسق يكاد أن يهتز له العرش . خذلك مثلاً من

---

(٢٥) الحديث :

خرجه الرامُهُرمزى فى « المحدث الفاصل » (دار الفكر/١٦٣) .
والخطيب البغدادى فى « شرف أصحاب الحديث » (أنقرة /٣٠) .
والقاضى عياض فى « الإلماع » (المأمون /١٧ ، ١٨) .
وذكره السيوطى فى « جمع الجوامع » (ط / المجمع ص ٣٦٩٩) برقم ٦٣٥ ـ ٩٨٨٦ ، وفى الصغير برقم ١٥٤٤ . وعزاه إلى الرامهرمزى والخطيب ، وللطبرانى فى الأوسط ، ولابن النجار عن ابن عباس .

درجته وتحقيقه :

نقل السيوطى عن الطبرانى أنه قال :
« تفرّد به أحمد بن عيسى أبو طاهر العلوى الهاشمى » .
ونقل عن الزين العراقى :
« وأحمد هذا . قال الدارقطنى : كذاب » .

=

شيوخ المعتزلة . عمرو بن عبيد[٢٦] ، وانظر فى ترجمته إلى زهده وتقواه .

= ونقل عن الميزان :

« هذا حديث باطل ، وأحمد كذاب » .

يقول محمد القاضى :

أسنده الرامهرمزى فى المحدث الفاصل من طريق أحمد بن عيسى العلوى هذا ثنا ابن أبى فُدَيك [ووقع فى سياق الذهبى فى الميزان (١٢٦/١) اختصار لتسمية شيخ ابن خلاد ، وهو أبو الحُصَين (محمد بن الحُسَيْن) الوادعى (قاضى الكوفة)] - وهو ثقة ترجمته فى تاريخ بغداد (٢٢٩/٢) .

ومن طريق أحمد بن عيسى أيضًا ذكره القاضى عياض فى الإلماع وكذلك الخطيب البغدادىّ فى شرف أصحاب الحديث .

وأحمد بن عيسى حاله فى الضعف ما وُصِفَ لك . ولكن لنا ملاحظتان :

الأولى : أنه لم يتفرّد به عن ابن أبى فُدَيك - خلافًا لما ظَنَّ الطبرانى - وإنما تابعه عليه عبد السلام بن عُبَيْد من رواية سعيد بن علىّ بن الخليل عنه . فلو لم يكن عبد السلام هذا ضعيفًا أو مجهولاً فهو عاضد والله أعلم .

والثانية : أن له شاهدًا من حديث ابن عباس أورده القاضى فى (الإلماع) ص ١٨ وهو « ... فطوبى للغرباء » قيل : ومن الغرباء .. قال : « الذين يحيون سنتى ويعلمونها الناس »

وهذا الشاهد جيد ، فإن صلحت المتابعة قوى الحديث ، والله أعلم - أعوذ به من سفه الرأى وخطل القول .

(٢٦) ترجمته فى :

المجروحين ٦٩/٢ ، الميزان ٢٧٢/٣ ، التهذيب ٧٠/٨ وهو عمرو بن عبيد بن عبيد بن كيسان ابن باب - كما فى المجروحين - وقال الذهبى : عمرو بن عبيد بن باب - دون ذكر كيسان - ، والظاهر أن الحافظ فى التهذيب رجح كلام الذهبى رحمه الله .

قال الذهبى : « عمرو بن عبيد بن باب ، أبو عثمان البصرى المعتزلى القدرى مع زهده وتألهه » .

روى له ابن ماجه - من الستة - فى التفسير ، وأبو داود فى القدر .

وقد سوَّدَ ابن حبان صحيفة هذا الرجل بما نقل عن أهل الحديث . واتهمه بسب الصحابة ، وهذا حال ابن حبان مع أهل البدع عامة - فإن صح ذلك عنه فليس بثقة ولا كرامة وقال الحافظ ابن حجر ٧٥/٨ « والكلام فيه والطعن عليه كثير جدًا ... »

يقول محمد :

ينبغى أن يتأمل ما بكثير من هذه الطعون من مبالغة أزعجت الإمام الذهبى نفسه . فقد روى قوله عن يحيى بن معين أنه من الدهرية .

قال الذهبى : لَعن الله الدّهْرِيّة ، فإنهم كفار . وما كان عمرو هكذا !

توفى ١٤٣ أ ، ١٤٤ . =

٣٨ ـ قال الذهبي فى الميزان[٢٧] :

وقد كان المنصور [الخليفة العباسى الشهير] يخضع لزهد عمرو وعبادته [و] يقول [شعرًا] . [مجزوء الرمل]

(كلكم يطلب صيد غير عمرو بن عبيد)

وذكر ابن قتيبة فى (المعارف)[٢٨] :

أن المنصور رثى عمرو بن عبيد فقال (شعرًا) : [الكامل]

صلى الإلـه عـليك من متوسـد
قـبـرًا مررت بـه على مُـرَّان
قبـرًا تضـمن مؤمـنًا متـحـنـفًا
صـدق الإلـه ودان بـالـقـرآن
لو أن هـذا الـدهـر أبقى صالـحًا
أبقى لـنـا حـقًـا أبـا عثمان

٣٩ ـ هذا هو التوثيق ـ أعنى توثيق الملوك ـ لأن كلام الملوك ملوك الكلام[٢٩] . وما غمز به فكله ـ إن أنصفت ـ من عصبية التمذهب والجمود فى التعصب[٣٠] .

---

(٢٧) **الميزان** للذهبي ٢٧٩/٣ . والخبر أيضًا فى تاريخ بغداد ١٦٩/١٢ .

(٢٨) نفس المصدر السابق .

(٢٩) سبحان الله ! هذا من الأستاذ القاسمى عجيب ، بل هو مخالف للجادة ؛ فمن زعم أن توثيق الملوك هو التوثيق .

ومن الذى يسحب هذا الحكم بغير سلطان أتاه ؟

وهل وُثِّق الملوك أصلاً حتى يكون توثيقهم حجة ؟

والأعجب من هذا أن يستدل عليه بأن « كلام الملوك ملوك الكلام » ! وكان الأولى برجل يخوض بحار علوم الحديث ألا يجدِّف ، بل أن يتذرع بالدقة فى اللفظ والتثبت فى الإستدلال رحمه الله .

(٣٠) وليس كل ما غمز به أبو عبيد من عصبية التمذهب كما قال القاسمى ؛ نعم ربما كان هناك بعض التحامل والمبالغة ولكن تبقى بقية من جرح فى حديثه ، يقول ابن حبان فى المجروحين :

٤٠ ـ نحن لا نقول هذا تحزبًا للمعتزلة أو لغيرهم ـ معاذ الله ـ فإنا فى الرأى مستقلون ، فلسنا بمقلدين ولا متحزبين ، ولكن هو الحق والإنصاف وما قولك فى قوم يرون مرتكب الكبيرة كافرًا أو مخلدًا فى النار ؟ . أليس فى هذا نهاية التعظيم للدين وغاية الإبتعاد عن المعاصى والإشعار بامتلاء القلب من خشية الله بما يزع عن الكذب والإفتراء ؟.

٤١ ـ بلى ! وألف بلى ! :

فأنّى يستجيز عاقل بعد ذلك تفسيقهم وهم على ما رأيت من التمسك بدين الله ، والتصلُّب فى المحافظة على حدوده ؟. فتدبر وأنصف ؛ على أن خبر الفاسق مرغوب عنه فى نظر العقل ساقط الاحتجاج به فى أصول الشرع ، ولذا أمرنا بأن نتبينه ولا نلوى عليه بادىء بدء فكيف يحكم صاحبه فى السنة والأحكام ؟

قال الإمام الحجة مسلم ـ فى مقدمة صحيحه فى :

٤٢ ـ باب وجوب الرواية عن الثقات ، وترك الكذابين والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ ـ ما مثاله(٣١) :

« ... ويكذب مع ذلك فى الحديث توهمًا لا تعمدًا » ومثله نقل أبو داود عن أيوب السختيانى .

بل إن الحسن البصرى وهو شيخه حين أثنى عليه قال :

نعم الرجل عمرو لو لم يحدث .

بل نقل عن الحسن وابن عون وأيوب أنهم كانوا يذمون عَمْرًا وينهون الناس عنه ـ وكانوا أعلم به ..

وليس هذا من قبيل التعصب المذهبى ، وإن كان بعض ما ذكر ـ غير هذا ـ ربما كان من قبيل هذا التعصب .

يبدو أن الشيخ القاسمى دعاه إغراقه فى دعوته إلى نبذ التعصب ـ دعاه ذلك إلى المبالغة فيها ـ فرحمة الله عليه ، وغفر لنا وله .

(٣١) انظر : **صحيح مسلم** (عبد الباقى ـ المقدمة) ١/٨ .

والمقصود بالسّتارة : الصيانة أو التصوُّن .

تنبيه : ليس التبويب الموجود فى الصحيح من وضع الإمام مسلم رحمه الله وإنما هو من وضع بعض النقلة وارتضاه النووى وجعله فى مواضعه التى نعرفها اليوم . والله أعلم .

« واعلم وفقك الله تعالى أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين ـ أن لا يروى منها إلا ما عرف صحة مخارجه ، والستارة فى ناقليه ، وأن يتقى منها ما كان منها عن أهل التهم ، والمعاندين من أهل البدع .

٤٣ ـ قـال :

فدل بما ذكرنا من هذه الآى أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول ، وأن شهادة غير العدل مردودة . والخبر إن فارق معناه معنى الشهادة فى بعض الوجوه ، فقد يجتمعان فى أعظم معانيها ـ إذ كان خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم ، كما أن شهادته مردودة عند جميعهم ـ ثم روى عن سلام قال :

بَلَغَ أيوب أنى آتى عمرًا ، فأقبل علىَّ يومًا فقال : أرأيت رجلاً لا تأمنه على دينه فكيف تأمنه على الحديث ؟

فدل ذلك على أن من ائتمنه الشيخان على الحديث ، فقد ائتمنوه على الدين ، ومن اؤتمن على الدين فليس فاسقًا ولا مبتدعًا .

٤٤ ـ (ثم قال الإمام مسلم) [٣٢] :

« وإنما ألزموا ـ يعنى العلماء ـ أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلى الأخبار وأفتوا بذلك حين سئلوا ـ لما فيه من عظيم الخطر ، إذ الأخبار فى أمر الدين إنما تأتى بتحليل أو تحريم أو أمر أو نهى ، أو ترغيب ، أو ترهيب ، فإذا كان الراوى لها ليس بمعدن للصدق والأمانة ، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ، ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان آثمًا بفعله ذلك ، غاشًا لعوام المسلمين ، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها ، ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها ، مع أن الأخبار

---

(٣٢) صحيح مسلم (عبد الباقى) [المقدمة ١/٢٨] .

والمقصود بأهل القناعة : الذين وصلت درجة الثقة فيهم إلى حد القناعة بهم عمن سواهم والمُقْنَع هو ما يقنع به ويكتفى .

الصحاح من رواية الثقات وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقةٍ ولا مقنع . ا . هـ .

٤٥ ـ فهل بعد هذا يجوز غمز بعض من روى لهم الشيخان من أولئك الأعلام المبدعين ؟ لا جرم أنه لأمر ما عنى البخارى ومسلم ، بالتخريج عنهم ، وأخذ السنة منهم ، وتبليغها للأمة ، وجعلها حجة بينه وبين ربه ، وما ذاك إلا إجلالاً لفضلهم ، وإنصافًا لقدرهم .

٤٦ ـ أنظر كيف يتحمل مثل البخارى عن أعلام الشيعة والمعتزلة والمرجئة ، والخوارج ويجعل حديثهم حجة ، ومرويهم سنة ويفخر بذكر أسمائهم فى أسانيده ، ويخلد لهم أجمل الذكر ، فى أشرف مصنف .

٤٧ ـ أنظر هذا وقابل بينه وبين جمود المتأخرين ورميهم علماء الفرق بالفسق والابتداع والضلال ، وهجرهم لعلومهم ، وصد الناس عنهم حتى فات الناس ـ واأسفى ـ علم جم ، وخير كثير ، ولإن دُوِّنَ ما دُوِّنَ من معارفهم ، فما بقى من فوائدهم فى خزائن صدورهم مما كان يستثار بالأخذ عنهم ، ويُنال بمجالسهم ـ أوسع وأوفر .

٤٨ ـ أفليس فى جمود هؤلاء على ما ذكر عقوق لسلفهم الصالح ؟. بلى !

وما يضرون إلا أنفسهم لوكانوا يشعرون . بما ذكرناه استبان لك الخطأ فى نبز رواة الصحيح بالفسق والابتداع ، وأنه تعصب يجب التنبه له ، والحذر منه .

٤٩ ـ نحن إنما نصدع بهذا ـ تفقهًا من مشرب البخارى ومذهبه ، وموافقة له فى رأيه الذى لا نشك فى أنه الصواب الذى تدعو إليه الأخوة الإيمانيه والإنصاف مع كل راو مجتهد من هذه الأمة لا يروم إلا الحق ، ولا يسعى إلا إليه ولا يتحمل الأذى والاضطهاد إلا لأجله . إذ لم يصب من رأيه وما دعا إليه لا دنيا ولا جاهًا ، ولا ملكًا ، فأى دليل أدل على حُسن نيته من هذا ؟

٥٠ ـ وبالجملة فتَسْميةُ المتفقهة بعضَ الرواة فسقةً جَهْلٌ بما قاله الأصوليون

من أن الفاسق مردود الشهادة والرواية ومَنْ قبلَ الشيخان وغيرهما خبره وحكموه فى السنة ، وأخذوا عنه ، فهل يكون فاسقًا ؟

٥١ ـ على أن إجماعهم على تلقى الصحيحين بالقبول موجب لتعديل رواتهما جميعًا .

لأن التلقى بالقبول فرع صحة الحديث ، وهو إنما يكون من صحة سنده ، وهو من عدالة رجاله وتوثيقهم . ولذا قالوا فيمن خرج له الشيخان : جاز القنطرة . بمعنى أنه لا يلتفت إلى ما غُمِز به .

٥٢ ـ وبالجملة فمشرب المحدثين فى التسامح ونبذ التعصب هو الذى تقتضيه الأصول ، وتقبله العقول وما أحدث من النبز بالفسوق للبعض فلا سند له ـ لأن دعوى فسق الإنسان إنما يكون بإتيانه ما فسَّقه الشارع به ونص عليه كتاب أو سنة نصًا قاطعًا لا يحتمل التأويل ، وأما مسائل الاجتهاد فلا يصح ذلك فيها بوجه من الوجوه .

٥٣ ـ والحاصل أن لا تفسيق ولا تضليل مع الاجتهاد والتأويل ، وإن كان ليس كل اجتهاد صوابًا ، ولا كل تأويل مقبولاً ، ولكن كلامنا فى ذات المجتهد والمؤول .

٥٤ ـ فمن لا يألُ جهديًا فلا ملام عليه ولا كلام ، لا . بل يُتحمل فيه الدين ، ويُتلقى عنه الهدى النبوى ، ويحكم فى السنة ، على هذا جرى البخارى ومسلم وغيرهما من أقطاب الحديث والأثر ، وهو الصواب ، بلا ارتياب .

٥٥ ـ وقد نقل الغزالى فى المستصفى عن الشافعى أنه قال(٣٣) :

---

(٣٣) **المستصفى** ١/١٦٠ بهامش فواتح الرحموت ط / بولاق ١٣٢٢ ص ١٩٤ ط / دار الكتب الحديثة تحقيق محمد الحافظ التيجانى بلفظ « تُقبل » والعبارة فى الكفاية فى علم الرواية وكذلك نقلها مبهمة العزو بن الصلاح فى المقدمة . قال : « وعزا بعضهم هذا إلى الشافعى بقوله : « أقبل شهادة أهل الأهواء .... »

قال العراق (فى التقييد والإيضاح) ص ١٤٩ :

« أراد المصنف ببعضهم الحافظ أبا بكر الخطيب ـ فإنه عزاه للشافعى فى كتاب الكفاية ».

قال محمد :

« تقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم فى المذهب » .

٥٦ ـ (ثم قال) :

ويدل على مذهب الشافعى قبول الصحابة قول الخوارج فى الأخبار والشهادة ، وكانوا فسقة متأولين ، وعلى قبول ذلك درج التابعون ـ لأنهم متورعون عن الكذب ، جاهلون بالفسق . ا . هـ .

فسترى من هذا أن الصحابة قبلوا خبرهم وما ضرهم تسمية الفقهاء لهم بالفسقة ، لأنه فسق بمعنى مخالفة غيرهم ، وهذا الإطلاق اصطلاحى للفقهاء ، وربما رجع الخلاف ـ فى تسمية أولئك فساقًا ـ لفظيًا ، وإلا فيستحيل إرادة الفسق الحقيقى المانع للشهادة والرواية ـ كما قدمنا ـ .

٥٧ ـ ومعلوم أنه لا يكون مذهب حجة على مذهب ، ولا عرف برهانًا على عرف ، وإنما الحجة والبرهان قواطع الكتاب والسنة . ولما كان البحث المذكور فى غاية من الدقة ترى الكلام فى مطولات الأصول مضطربًا متشعب الأقوال ، حتى اختلفوا لذلك فى ماهية العدالة . ويقرب لمذهب المحدثين فيها قول بعض أهل العراق : العدالة عبارة عن إظهار الإسلام فقط ـ مع سلامته عن فسق ظاهر . ا . هـ .

جواب شبهة

٥٨ ـ رب قائل يقول : كيف لا يفسق هؤلاء وقد خالفوا بتأويلهم النصوص من الكتاب والسنة ؟

= الغزالى أسبق من الخطيب البغدادى ومذهب الأكثر من العلماء هو أنه لا يقبل رواية المبتدع الداعية لبدعته ، قاله ابن الصلاح ص ١٤٨ لكن صرح ابن حبان بأن هذا لا خلاف فيه . وقد ذكر فى النوع التاسع عشر من الضعفاء المردودة روايتهم [١/٨١ مجروحين] ..

« قال أبو حاتم : ومنهم المبتدع إذا كان داعية يدعو الناس إلى بدعته حتى صار إمامًا يقتدى به فى بدعته ويرجع إليه فى ضلالته » .

فنقول :

٥٩ ـ قدمنا ما يمنع تسميتهم فسقة شرعًا ولغة ، ولذا جاء فى مسلم الثبوت ـ من كتب الأصول ـ ما مثاله :

لك أن تمنع كون المتدين من أهل القبلة فاسقًا بالعرف المتقدم الذى عليه القرآن الكريم ـ وهو شموله للكافر والمؤمن المرتكب الكبيرة . ا . هـ .

٦٠ ـ وقال حجة الإسلام الغزالى فى الإحياء :

مهما اعترضت على القدرى فى قوله « الشر ليس من الله » اعترض عليك القدرى أيضًا فى قولك « الشر من الله » . وكذلك فى قولك « إن الله يرى » . وفى سائر المسائل ، إذ المبتدع محق عند نفسه ، والمحق مبتدع عند المبتدع ، والمحق مبتدع عند المبتدع ، وكل يدّعى أنه محق وينكر كونه مبتدعًا ا . هـ .

٦١ ـ وبالجملة فهم مخالفون بنظر غيرهم ، وأما عند أنفسهم فغيرهم هو المخالف وهم الموافقون ، وحاشا لمؤمن عالم أن يخالف كتابًا أوسنة عامدًا متعمدًا ، فهم مجتهدون مثابون إذ لم يألوا جَهْدًا فيما ذهبوا إليه ، وإن كنت لا تقول به وترى الحجة فيما أنت عليه ، على أن ما تسميه أنت نصًا هم يرونه ظاهرًا ، إذ دعوى نصيته الشيء ليست بالأمر اليسير ـ لأن النص هو القاطع فى معناه ، المفيد لليقين فى فحواه ، وهذا إنما يكون فى محكمات الدين وأصوله التى لم يختلف فيها الفرق كلها ، وأما ما عداه فكلها ظواهر ، وقد يراها البعض باجتهاده نصًا ، وليس اجتهاد مجتهد بقاضٍ على اجتهاد آخر . وعلى من يريد تحقيق هذا أن يراجع مُطَوَّلات الخلاف ، ويطالع مآخذ المجتهدين .

٦٢ ـ ومن أنفع ما أُلف فى هذا الباب كتاب (رفع الملام عن الأئمة الأعلام) لشيخ الإسلام تقى الدين بن تيمية رحمه الله ، فإنه جدير لو كان فى الصين أن يرحل إليه ، وأن يُعَضَّ بالنواجز عليه ، فرحم الله من أقام المعاذير للأئمة ، وعلم أن سعيهم إنما هو للحق والهدى ـ كما أسلفنا ـ وبالله التوفيق .

جواب شبهة أخرى [نسبة الجهل إلى الرواة وأهل الحديث]

٦٣ ـ يزعم بعضهم بأنه : يُحتمل أن يكون الراوى تحمل عن المبدع قبل تمذهبه بذلك المذهب ، وهذا جهل بمذاهب الرواة ومشارب الرجال فإن كلاًّ من ألف فى نقد الرجال لم يذكر فى المشاهير منهم أنه كان على بمذهب كذا ، أوأن الحافظ الفلانى تحمل عن فلان قبل تمذهبه بمذهب كذا ، ومثل هذا إنما يؤخذ عن النقلة الأثبات كالمصنفين فى أحوال الرجال ، ولذا تراهم يقولون فى ترجمة الراوى : كان خارجيًا . ونحو ذلك قولاً واحدًا[٣٤] .

٦٤ ـ وحبذا أن يكون ما ذكره مأثورًا عن إمام مؤرخ مشهور .

وأما القول بالاحتمال ، فإذا فتح أورث الإضمحلال ، لكل ما يعول عليه فى الاستدلال ، ـ ومثل ذلك ما يقال : يحتمل أن يكون روى عنه وهو غير عالم بما هو عليه من فساد العقيدة ! فهذا يزيد عما قدمنا من الجهل بمذاهب الرواة تجهيل أئمة الحديث ، ووصمهم بما هم براء منه من الغباوة والبلاهة ، وأنهم يتحملون عمن لا يعرفون مذهبه ولامشربه ، وأنهم كحاطب ليل ، نعوذ بالله من ذلك .

---

(٣٤) مثل هذا الإعتذار الذى يعيبه القاسمى موجود عند ابن حجر فى تراجمه التى ساقها عن المتكلم فيهم من رجال البخارى .

وقد أجمل مثل هذا فى قوله (ص ٤٥٧ من المقدمة) :

« الأول : من ضَعفُه بسبب الإعتقاد ، وقد قدمنا حكمه ، وبينا فى ترجمة كل منهم أنه لم يكن داعية أو كان تاب أو اعتضدت روايته بمتابع ... » .

ولا نظنه جهلاً بمذاهب الرواة فلقد كان العلماء رواة الحديث من الدقة بالمنزلة التى فرقوا بها حقيقة » بين المعالم الدقيقة فى حياة راوى الحديث ، ففرقوا بين الذين رووا عن المختلط قبل الإختلاط والذين رووا عنه بعده ، وبين الذين رَوَوْا عنه قبل إظهار مذهبه أو بعد ذلك .

ومن أمثلة التشدد فى ذلك ما قال ابن أبى حاتم عن الإمام البخارى بعد أن ذكر فى آخر من اسمه محمد واسم أبيه اسماعيل إمعانًا فى تجهيله ، مترجمًا له فى أقل من أربعة أسطر قال : « محمد ابن اسماعيل البخارى ـ أبو عبد الله ـ قدم عليهم ـ الرّى سنة مائتين وخمسين روى عن عبدان المروزى وأبى همام الصلت بن محمد والغريانى وابن أبى أويس .

سمع منه أبى وأبو زرعه ثم ترك حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى النيسابورى أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق (أنظر الجرح والتعديل ١٩١/٧) .

٦٥ ـ وأى عاقل يجرؤ على مثل ذلك فى البخارى صاحب التاريخ فى الرجال ؟بل من دونه من أرباب السنن وغيرهم ممن تكلم فى الجرح والتعديل ، وميز بين صحيح الحديث وضعيفه ـ لثقة رجاله أو ضعفهم .

٦٦ ـ وهل يعقل فى صحاح ، وسنن ، ومسانيد ، وموطآت ، عليها مدار أدلة الأحكام وحجج الفروع ، صنفت على الأسانيد المنوعة والمكررة بالأسماء والكنى والألقاب ـ أن يكون جامعوها لا يدرون مشرب رجالها ولا ما يتحملونه ـ مع أن العامى والأمى نراه إذا خدم عالمًا لا يخفى عليه مشربه ومذهبه ورأيه وفكره .

٦٧ ـ فكيف بعالم مؤلف ، لا . بل بإمام مجتهد يستنبط الأحكام من الأحاديث ويترجم عليها ، ويزاحم من تقدمه من الأئمة فى التخريج والرد والاستدراك والتفريع والتأصيل ؟

ألا يدرى مذهب رجال إسناده ونحلتهم ـ وهم عمدته فى الاستدلال ، وركنه فى الاحتجاج ؟؟ بلى .!. ثم . بلى !.

وهو أجلى من أن يُبَرْهَن عليه ، أو يرد على من كابر فيه .

٦٨ ـ ولقد كان علم الجرح والتعديل ، ومعرفة طبقات الرجال وتراجمهم من أوائل ما يدريه طلاب الحديث ومريدو التحمل عن الحفاظ ، ولكن من أين يدرى أبناء هذا الجيل ، ما كان عليه السلف من فنون التحصيل وقد اندرست تلك العلوم ولم يبق منها إلا الرسوم ، فإنا لله وإنا إليه راجعون .

٦٩ ـ وأما قول بعضهم : فكيف يستدل بإخراج الشيخين على عدم جواز المعاداة ـ مع قيام هذه الاحتمالات ؟ . وكيف يسوغ للإنسان أن يتمسك بالمحتمل الذى لا تقوم به حجة ؟

٧٠ ـ فقد علمت سقوط هذه الاحتمالات وأنها أشبه بالأوهام والخيالات ، والتلاعب فى الحقائق الواضحات . والمحتمل الذى تقوم به حجة هو الذى

يتطرق إليه احتمال معقول ، أو تأويل مقبول ، جار على قوانين التأويلات ، والأوجه المعروفة فى نظائره .

٧١ ـ وأما احتمال فى مقابلة حقيقة ثابتة ، وأمر واضح ، فلا يقال له احتمال ، وإنما هو تلاعب وهوس خيال ، يقول أئمة الجرح والتعديل فى كتبهم عن راو ـ ممن خرج له الشيخان أو أحدهما ـ إنه شيعى ، أو خارجى ، أو قدرى ، أو مرجىء ، ثم يأتى من يريد أن ينقض هذا بالاحتمال ، وهو لم يضرب فى هذا الفن بسهم ، ولا يمكن أن يُرجع إليه فى رأى ولا علم ، كيف لا . وقد اجتمعوا على الرجوع إلى أئمة الفن فى هذا الباب لأنه أمر لم يبق فيه مجال ولا نظر ولا احتمال ، وهذا من البديهيات الفنية عن الحجة والبرهان .

رفع وهم فى عبارة للبخارى

٧٢ ـ وأما زعم أن قول البخارى فى جزء رفع اليدين : «كان زائدة[٣٥] لا يحدث إلا أهل السنة اقتداء بالسلف» : يخالف ما استنبطناه ـ فعجيب جدًا لأنه لا شاهد فيه ، ولا يناسب بحثنا حتى يخالفه ، لأن زائدة رحمه الله كان يمتنع عن تحديث غير أهل السنة ـ أى إسماعهم الحديث وإقرائهم إياه ـ وذلك فى التلاميذ منهم والمبتدئين فى طلب الحديث الذين يبغون التلقى والسماع .

---

(٣٥) **زائدة** : هو زائدة بن قدامة الثقفى أبو الصلت الكوفى من شيوخ البخارى رحمه الله . وقد روى عنه ابن المبارك وابن مهدى وابن عيينة وخلائق .

ترجمه الحافظ فى التهذيب (٣٠٦/٣) ونقل مثل هذه عبارة البخارى عن أبى داود الطيالسى وسفيان بن عيينة قالا :

« حدثنا زائدة بن قدامة وكان لا يحدث قدريًا ولا صاحب بدعة » . وهو شيخ ثقة حافظ ،

ترجمه الحافظ فى التقريب أيضًا (٢٥٦/١) وقال :

« ثقة ثبت ، صاحب سنة من السابعة مات سنة ٦٠ هـ وقيل بعدها » .

قال محمد :

قتلته الخوارج أيام الحجاج .

تنبيه :

ترجمه الحافظ فى التهذيب ورمز له برمز البخارى ثم عاد فى التقريب ورمز له برمز الستة .

وقال قلعجى فى تحقيق ثقات العجلى ص ١٦٣ : « احتج ابن البخارى ... ... » .

٧٣ ـ وقد انتموا إلى غير مذهب أهل السنة ، فكان زائدة يتجافى تحديثهم اقتداء بمن رآه من سلفه كذلك ، ولا منازعة فى الوجدانيات ، ولا يكلف المرء ما لا يطيقه ، فمن كانت نفسه لا تحب إسماع من كان كذلك ، فله الخيرة ولا جناح عليه فى ترك الإسماع ، لا سيما لتلاميذ لم يتأهلوا بعدُ للنظر والوقوف على التحقيق ، فمثلهم إنما يكون مقلدًا لا مجتهدًا . وأما حفاظ شيوخ ، ذوُو علم ورسوخ ، أوتوا من العلم والفضل ما أهَّلهم للتحمل عنهم ، والإستفادة من علمهم ، بحيث طارت شهرتهم وتفرقوا على غيرهم ، فلا دخل لكلام زائدة فيهم ، ولا يشملهم مشربه ، وهكذا نحن نقول : لا ينبغى لأستاذ أن يشرح صدره لتلاميذ أغْرار ، انتحلوا غير ما يراه الحق بدون نظر أو فكر ، بل تقليدًا أو اتباعًا لكل ناعق .

٧٤ ـ وأما من بلغ مرتبة الرسوخ والإفادة ، وكان على جانب عظيم من العلم ، وانتحل ما انتحل عن اجتهاد ونظر ، فلا يرتاب أحد فى العناية بالأخذ عنه ، والتلقى منه ، كما فعل الأئمة أمثال البخارى وأشياخه ، فكلام زائدة من واد ، وما نقوله من واد آخر ، وهكذا يقال فيمن حكى عنهم من المرجئة من أهل بلخ .

وأما قوله « ولقد رأينا غير واحد من أهل العلم يستتيبون أهل الخلاف ، وإلا أخرجوهم من مجالسهم » .

٧٥ ـ فهو يعنى به ما ذكرناه من التلاميذ لقوله « وإلا أخرجوهم » .

وهل يخرج إلا المتعلم الضعيف فى العلم والفهم ، المتطفل على ما ليس له بأهل ؟ وشتان بين من يخرج من مجلس الحديث من أهل الخلاف وبين من يرحل إليه ويتحمل عنه منهم ـ كرجال الشيخين وغيرهما من هؤلاء . ولو اطَّرَدَ الابتعاد عن هؤلاء أو إبعادهم لما تلقى عنهم أمثال الشيخين ، وخلد [وا] أسماءهم ومرويهم فى أصح الكتب بعد التنزيل الكريم . [مقصود البخارى من عبارته] .

٧٦ ـ وقد يكون مراد البخارى بأهل الخلاف أهل الرأى جمودًا وتقليدًا المؤثرين آراء الفقهاء على صحيح السنة ـ لأن كتابه المذكور وهو « جزء رفع اليدين » ـ فى مناقشة أهل الرأى وحَجِّهم بصحيح السنة على رأيهم ، وقد تجافى أربابُ الصحاح الرواية عن أهل الرأى فلا تكاد تجد إسمًا لهم فى سند من كتب الصحاح أو المسانيد أو السنن ، وإن كنت أعدُّ ذلك فى البعض تعصُّبًا ؛ إذ يرى المُنصف عند هذا البعض من العلم والفقه ما يجدر أن يُتحمل عنه ، ويستفاد من عقله وعلمه ، ولكن لكل دولة من دول العلم سلطة وغصبة ذات عصبية ، تسعى فى القضاء على من لا يوافقها ولا يقلدها فى جميع مآتيها وتستعمل فى سبيل ذلك كل ما قدِّر لها من مستطاعها ، كما عرف ذلك من سبَرَ طبقات دول العلم ومظاهر ما أوتيتَه من سلطان وقوة . وقد وُجد لبعض المحدثين تراجم لأئمة أهل الرأى يخجل المرء من قراءتها فضلاً عن تدوينها ، وما السبب إلا تخالف المشرب على توهم التخالف ، ورفض النظر فى المآخذ والمدارك ، التى قد يكون معهم الحق فى الذهاب إليها ، فإن الحق يستحيل أن يكون وقفًا على فئة معينة دون غيرها ، والمصنف من دقق فى المدارك غاية التدقيق ثم حكم بعد .

أثر السلطات فى الإتهام بالإبتداع

٧٧ ـ ومما نعده تعصبًا ما حكاه الإمام البخارى فى « جزء رفع اليدين » المذكور من إخراج أهل الخلاف من مجالس الحديث حتى يُستتابوا ، وحَمْل قاضى مكة سليمان بن حرب على الحجر على بعض علماء الرأى من الفتوى ، وما ذلك إلا سلطة دولة الأثريين وقتئذ(٣٦) ، وقيامهم بالتشديد ضد غيرهم ، ونبذ

---

(٣٦) ليت دولة الأثريين تدوم أبدًا ولا يحسب التعصب على أهل الأثر وأصحاب السنة . وما كان البخارى رحمه الله متعصبًا إلا للحق . ومع ذلك فلم يقصد بأهل الخلاف المخالفين فى فروع الفقه ، وإنما أهل الخلاف فى العقيدة وأهل الأهواء .

أما دولة الأثريين فهى دولة أتباع سنة المصطفى ﷺ . والحاكمين بما أنزل الله . والعاملين لدينه تعالى على بصيرة ؛ فما الخوف من سلطة دولتهم ؟

التسامح الذى كان عليه الصحابة والتابعون فى أن يفتى كل بما يراه بعد بذل جهده فى المسألة دون تعنيف أو اضطهاد ـ لا جرم أن سنة كل قوم ـ آنسوا من أنفسهم قوة وسلطانًا ـ أن يستعملوا لبثٍّ مذهبهم ونشره هيمنة الحاكم وسيطرته ، ولا سيما إذا كان منهم وعلى شاكلتهم وهو مستبد فى علمه وما يمضيه فحدث هناك ولا حرج .

٧٨ ـ إنظر إلى القدرية لما دالت لهم دولة العلم أيام المأمون ماذا جرى منهم مع من لم يقل بمشربهم ولم يستجب لدعوتهم ، فقد ضُربت أئمة وأهينوا وسُجنوا الأعوامَ وأوذوا مما دونه التاريخ وأحصاه على هؤلاء المتعصبين ، وكان نقطة سوداء فى تاريخ حياتهم ، وإن كانوا يزعمون مقاومة الحشو والجمود ، وتنوير الأذهان بعلوم الأوائل مما أخذوا بتعريبه ، وجهدوا فى نشره ، إلا أنّ الغلو كان رائدهم ، والبطش قائدهم ، ولكنْ هى السَّكرة ، التى يذهب معها صحيح الفكرة (أعنى سكرة الدولة والغلبة ، والسلطة والقوة) فما من دولة إلا ونقم عليها شيء من ذلك ـ كما يدريه من سبر أخبار الدول وفلسفة حياتهم ، ومظهر آرائهم وآمالهم .

٧٩ ـ وكذلك قُل عن الفتنة التى فرّ من أجلها إمام الحرمين من العراق إلى الحجاز حينما دالت دولة الحنفية ، وثارت عصبيتهم على الشافعية والأشعرية .

٨٠ ـ قال التاج السبكى فى طبقاته فى ترجمة الإمام أبى سهل الشافعى [٣٧] :

إنه لما بلغ من سمو المقام أن أرسل إليه السلطان الخلع وظهر له القبول عند الخاص والعام حسده الأكابر وخاصموه ، فكان يخصمهم ويتسلط عليهم .

(قال) فبدا له خصوم واستظهروا بالسلطان عليه وعلى أصحابه .

---

(٣٧) **طبقات السبكى الكبرى** :

أبو سهل الشافعى محمد بن أحمد الصعلوكى أو محمد بن سليمان بن محمد أبو سهل الصعلوكى ولم أجد فى ترجمته هذه العبارات التى ذكرها .

(قال) وصارت الأشعرية مقصودين بالإهانة والمنع عن الوعظ والتدريس ، وعُزلوا من خطابه المجامع .

٨١ - (وقال)

وتبع من الحنفية طائفة أُشربوا فى قلوبهم الاعتزال والتشيع ، فخيلوا إلى أولى الأمر الإزراء بمذهب الشافعى عمومًا وبالأشعرية خصوصًا.

(قال) وهذه هى الفتنة التى طار شررها ، وطال ضررها ، وعظُم خطبها ، وقام فى سب أهل السنة خطيبُها ، فإن هذا الأمر أدى إلى التصريح بلعن أهل السنة فى الجْمع ، وتوظيف سبهم على المنابر ، وصار لأبى الحسن الأشعرى بها أسوة بعلى بن أبى طالب رضى الله عنه ، واستعلى أولئك فى المجامع ، فقام أبو سهل فى نصر السنة قيامًا مؤزرًا ، وتردد إلى المعسكر فى ذلك ولم يغد ، وجاء الأمر من قبل السلطان (طغر لبك) بالقبض على الرئيس الفراتى ، والأستاذ أبى القاسم القشيرى ، وإمام الحرمين ، وأبى سهل بن الموفق ، ونفيهم ومنعهم عن المحافل . وكان أبو سهل غائبًا فى بعض النواحى ، فلما قرأ الكتاب بنفيهم أغرى بهم الغاغة والأوباش ، فأخذوا بالأستاذ أبى القاسم القشيرى والفراتى يجرونهما ويستخفون بهما ، وحبسا بالقهندر . وبقيا فى السجن متفرقين أكثر من شهر (وأما إمام الحرمين فإنه كان أحسَّ بالأمر فاختفى وخرج على طريق كرمان إلى الحجاز) .

٨٢ - وفى شرح الإقناع قال ابن عقيل :

رأيت الناس لا يعصمهم من الظلم إلا العجز ، ولا أقول العوام بل العلماء - كانت أيدى الحنابلة مبسوطة فى أيام ابن يونس ، فكانوا يستطيلون بالبغى على أصحاب الشافعى فى الفروع حتى ما يمكنوهم من الجهر بالبسملة والقنوت - وهى مسألة اجتهادية - فلما جاءت أيام النِّظَّام ، ومات ابن يونس وزالت شوكة الحنابلة ، استطال عليهم أصحاب الشافعى استطالة السلاطين الظلمة فاستعدَوْا بالسجن ، وآذوا العوام بالسعايات ، والفقهاء بالنبذ بالتجسيم .

٨٣ ـ (قال) فتدبرت أمر الفريقين ، فإذا بهم لم تعمل فيهم آداب العلم ، وهل هذه إلا أفعال الأجناد يصولون فى دولتهم ، ويلزمون المساجد فى بطالتهم ؟ ا هـ . ولدينا من القصص فى عجائب ما روى التاريخ من التعصب ما لا يسعنا إلا إمساك القلم عن نشره إبقاءً على هذه لبقية الباقية ، وفى الإشارة ما يغنى عن الكلم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

٨٤ ـ وكل ذلك من التفرق الذى نهى عنه الدين لما يستتبعه من الأرْزاء التى تعمل فى أساسه المتين ، ويكفى ما جنت وتجنى الأمة من ويلاته إلى هذا الحين حتى فشلت وذهب ريحها أمام أعدائها الكافرين ، والمستعان بالله .

درءُ وَهْمٍ واشتباه

٨٥ ـ يقول بعضهم : إن مسلمًا روى عن ابن عباس أنَّه قال فى نجدة الحرورى (٣٨) :

لولا أن أرده عن نتن يقع فيه ما كتبت إليه ولا نعمة عين !

قال النووى : كان ابن عباس يكرهه لبدعته وهى كونه من الخوارج .

والجواب : أنه لا يلزم من كراهة الفرد كراهة المجموع ، وإلا لما خرّج لثقاتهم وعلمائهم الشيخان وغيرهما ، وهل يؤخذ الجمع بجريرة الفرد ؟ على أنّ نجدة ليس من رجال الرواية عند المحدثين ، فقد ضعفه الذهبى فى ميزان الإعتدال وقال عنه (٣٩) :

٨٦ ـ « ذكر فى الضعفاء للجوزجانى ، على أن الحال وصل إليه فى قومه أن يختلفوا عليه وينبزوه بالكفر كما تراه فى كتاب الفرق للإمام أبى منصور

---

(٣٨) هو نجدة بن عامر الحرورى من رءوس الخوارج الذى قاتلهم على بن أبى طالب فى حروراء وإليها نسبوا .

(٣٩) الميزان ٤/٢٤٥ ، وقال نجدة بن عامر الحرورى من رءوس الخوارج زائغ عن الحق . ذكر فى الضعفاء للجوزجانى .

البغدادى ، والملل والنحل للشهرستانى وغيرهما ، فلا نعمة عين له ـ كما قال ابن عباس ـ ولو كان يكره كل خارجى لبدعته لما أخرج لأثباتهم أئمة السنة فى الصحاح والمسانيد ، ويكفى أن الإمام مالكًا ـ رضى الله عنه ـ عُدَّ ممن يرى رأيهم كما رواه الإمام المبرد فى كامله ومن عزا لك ما يأثره ، وأراك مصدره ، فقد أوقفك من المسالك على الصراط المستقيم .

ومن الغريب أن يستدل بعضهم على معاداة المبدعين بأمر النبى ـ ﷺ ـ بهجر الثلاثة الذين خُلِّفوا ، ورفض تكليمهم حتى تيب عليهم ، مع أنه لا تناسب بين دليله والدعوى بوجه ما ـ لأن البحث فى الرواة المجتهدين الثقات المتقنين الذين ما نبذ السلف مرويهم لرأى رأوه ، أو مذهب انتحلوه ، فهل كان المخلفون كذلك ؟

٨٧ ـ وما المناسبة بين قوم هجرهم النبى ﷺ لذنب محقَّق اعترفوا به حتى تيب عليهم ـ وقوم لا يرون ما هم عليه إلا طاعة وعقدًا صحيحًا يدان الله به ، وتنال النجاة الزلفى بسببه ، فالإنصاف يا أولى الألباب الإنصافَ ، وحذارِ من الجرى وراء التعصب والاعتساف . غريب أمر المتعصبين ، والغلاة الجافين ، تراهم سراعًا إلى التكفير والتضليل ، والتفسيق والتبديع ، وإن كان عند التحقيق لا أثر لشىء من ذلك إلا ما دعا إليه الحسد ، أو حمل عليه الجمود وضعف العلم ، وجهل مشرب البخارى ومسلم ، وأصحاب المسانيد والسنن وهُداةِ الأمة ، . ولا قوة إلا بالله .

ثمرة الرفق بالمخالفين

٨٨ ـ قال بعض علماء الإجتماع : يتخلف فكر عن آخر باختلاف المنشأ والعادة والعلم والغاية . وهذا الإختلاف طبيعى فى الناس ، وما كانوا قط متفقين فى مسائل الدين والدنيا ، ومن عادة صاحب كل فكر أن يحب تكثير سواد القائلين بفكره ، ويعتقد أنه يعمل صالحًا ويسدى معروفًا ، وينقذ من جهالة ، ويزع عن ضلالة ، ومن العدل أن لا يكون الإختلاف داعيًا للتنافر مادام

صاحب الفكر يعتقد ما يدعو إليه ، ولو كان على خطأ فى غيره ، لأن الإعتقاد فى شيء أثر الإخلاص والمخلص فى فكر ما إذا أخلص فيه يناقش بالحسنى ، ليتغلب عليه بالبرهان ، لا بالطعن وإغلاظ القول وهجر الكلام ، وما ضرّ صاحب الفكر لو رفق بمن لا يوافقه على فكره ريثما يهتدى إلى ما يراه صوابًا ، ويراه غيره خطأ ، أو يقرب منه ، وفى ذلك من امتثال الأوامر الربانية ، والفوائد الإجتماعية ، ما لا يحصى . فإن أهل الوطن الواحد لا يحيون حياة طيبة إلا إذا قلَّ تعاديهم ، واتفقت على الخير كلمتهم ، وتناصفوا ، وتعاطفوا ، فكيف تريد منى أن أكون شريكك ولا تعاملنى معاملة الكفؤ على قدم المساواة .

٨٩ ـ دع مخالفك ـ إن كنت تحب الحق ـ يصّرح بما يعتقد ، فإما أن يقنعك ، وإما أن تقنعه ، ولا تعامله بالقسر ، فما قط انتشر فكر بالعنف ، أو تفاهم قوم بالطيش والرعونة .

من خرجَ فى معاملة مخالفه عن حد التى هى أحسن ، يحرجه فيخرجه عن الأدب ويوجه إليه ـ لأن ذلك من طبع البشر مهما تثقفت أخلاقهم ، وعلت فى الآداب مراتبهم .

٩٠ ـ وبعد : فإن اختلاف الآراء من سنن هذا الكون ، وهو من أهم العوامل فى رقىّ البشر ، والأدب مع من يقول فكره باللطف قاعدة لا يجب التخلف عنها فى كل مجتمع . والتعادى على المنازع الدينية وغيرها من شأن الجاهلين لا للعالمين ، والمهوسين لا المعتدلين . ا . هـ .

(انتهى مع تلخيص وزيادة)

٩١ ـ ولا يخفى أن الأصل فى هذا الباب قوله تعالى :

﴿ **ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن** ﴾

وقوله سبحانه :

﴿ **وقولوا للناس حسنًا** ﴾

٩٢ ـ وقوله جل ذكره :

﴿ يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قومٌ من قومٍ عسىٰ أن يكونوا خيرًا منهم ، ولا نساءٌ من نساءٍ عسىٰ أن يكنّ خيرًا منهنّ ، ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب ، بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان ، ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون ﴾ .

ولا تنس ما أسلفنا عن السلف فى تفسيرها .

حملة الأعلام المحققين على المتفقهة المكفرين

٩٣ ـ لما استفحل الرمى بالتكفير والتضليل لخيار العلماء فى منتصف قرون الألف الأولى من الهجرة ضجت عقلاء الفقهاء ، وصوبى سهام الردود فى وجوه زاعمى ذلك ، حتى قالت الحنفية (عليهم الرحمة) ما معناه :

لو أمكن أن يكفر المرء فى أمر من تسعة وتسعين وجهًا ، ومن وجه واحد لا يكفر يرجح عدم التكفير على التكفير لخطره فى الدين . ولم يشتد الرمى بالتكفير والإرهاق لأجله ، والإرجاف به ، فى عصر من العصور مثل القرن الثامن للهجرة . ومن سبر تاريخ الحافظ بن حجر المسمى (بالدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة)(٤٠) أخذه من ذلك المقيم المقعد ، إذ يرى أن العالم الجليل الذى هو زينة عصره ، وتاج دهره ، كان لا يأمن على نفسه من الإفك عليه ، والسعاية به ، فيما يكفرهُ ويحل دمه ، حتى صار يخشى على نفسه من أخذت منه

---

(٤٠) ينبغى أن يتنبه إلى أن ابن حجر فى هذا الكتاب إنما يروى تاريخًا . وليس من مذهبه رحمه الله أن يكفر مسلمًا بغير جريرة وهو القائل فى كتاب النزههُ :

« أنه لا يصح تكفير أحد ببدعته مهما كان غاليًا أو داعيًا ... » أنظر أيضًا إلى ما كتب بيمينه وهوكتابه ردع المجرم عن سب المسلم قال فى بدايته « فهذه أربعون حديثًا منتقاة من كتب الصحاح والسنن فى تعظيم المسلم والزجر عن سبه وسوء الظن به . وتعمد ظلمه ... كتبتها عظة لمن بسط لسانه ويده فى المسلمين مع قلة علمه واعوجاجه وتعرضه لسخط ربه واغتر بحلمه ... عسى الله أن يرزقه التوبة والإنابة فيقتدى بالسلف الصالح والصحابة ... » .

انظر الجواهر والدرر ق ١٢٣ م .

وهذا الكتاب صغير يطبع الآن فى مكتبة مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت .

السن ، وأقعده الهرم ، وأفلجته الشيخوخة ، ولا من راحِم أو منصف ـ كما تقرأ ذلك فى ترجمة علاء الدين العطار تلميذ الإمام النووى ، وأنه مع زمانته ، وكونه صار حِلْس بيته ، يتأبط دائمًا وثيقة أحد القضاة بصحة إيمانه وبراءته من كل ما يكفره ».

٩٤ ـ ولقد أريقت دماء محرمة ، وعذبت أبرياء بالسجون والنفى والإهانات باسم الدين ، ورُوِّعت شيوخ وشبان أعوامًا وسنين ، حتى عج لسان حالها وقالها بالدعاء إلى فاطر الأرض والسموات ، بكشف هذه الغمم والظلمات ، ولم يزل سبحانه يملى لها ويستدرجها فى غيها ، ولم تحسب للأيام ماخبىءلها فى طيها ، إلى أن امتلأ إناؤها ، وحان حصدها وإفناؤها ، فأخذها الله وهى ظالمة جائرة ، ودارت على دولتها الدائرة ، ومحق الله بفضله تلك الدولة المجنونة الجاهلة ، وأورثها للدولة الصالحة العاقلة ، فأمنت الناس على أنفسها ودمائها ، وذهبت عصبة الجمود بزبدها وغثائها .

٩٥ ـ سيقول بعض الناس ممن تغره القشور ، ولم تقف مداركه على لباب روح العصور : إن تلك الدماء المراقة ، والأرواح المهدرة ، لم يحكم عليها إلا بالبينة والشهود ، التى بمثلها تقام الحدود ، وهل بعد ذلك من ملام أو جحود ؟ يقول ويجهل أو يتجاهل أن التعصب يحمل على الأخذ بالظِّنة ، أو الإيقاع بالشبهة ، وأن المتطوعة بالشهادة قد يحملهم على اختلاقها ظن الأجر بنُصرة الدين ، بقتل هؤلاء المساكين لا سيما إذا دفعوا بتشويق المتصولحين والمتمفقرين ، والحشوية البكائين ، إحتيالاً وقنصًا للمفعلين .

٩٦ ـ ولقد استُفيض عن كثير من هؤلاء الضالين المضلين ، الإغراءُ بقتل الداعين إلى الكتاب والسنة والمجاهدين فى الإصلاح ، العاملين أن قاعدة المحققين هى عدم البت فى أمر تاريخى إلا بعد تعّرفه من أطرافه ، ومراجعة عدة أسفار للوقوف على كنهه وحقيقته ، والإشراف على غثه وسمينه ووزنه بميزان العقول السليمة ، والقواعد الإجتماعية المعقولة ـ كما أشار إليه الإمام ابن خلدون فى مقدمته .

من رسالة ابن الوردى فى ذم التعصُّب

٩٧ ـ نحن لم نَصِمْ أعمال أولئك بالظلم والجور والبغى إلا لما فضح نبذًا منها الإمام زين الدين بن الوردى الشهير صاحب البهجة ، واللامية ، والديوان ، والمقامات ، فقد شفى بالحقيقة الأوام ، وأوضح عن مكر أولئك بالتمويه والإيهام ، فى مقالة بديعة أنشأها فى القاضى الرباحى المالكى سماها (الحرقة للخرقة) ولا بأس بنقل جمل منها تاييدًا لما قلناه.

٩٨ ـ قال رضى الله عنه :

« أما بعد : حمدًا لله الذى لا يحمد على المكاره سواه ، والصلاة والسلام على نبيه محمد الذى خاف مقام ربه وعُصم من اتباع هواه ، وعلى آله وصحبه الذين بذل كل منهم فى صون الأمة قواه ، وسلمت صدورهم من فساد النيات وإنما لكل امرىء ما نواه ، فإن نصيحة أولى الأمر تلزم ، والتنبيه على مصالح العباد قبل حلول الفساد أحزم ، والمتكلم لله تعالى مأجور ، والظالم ممقوت مهجور ، وتحسين الكلام لدفع الضرر عن الإسلام عبادة ، والنثر والنظم للذب عن أهل الإسلام من باب الحسنى وزيادة ، وجَرْحة الحاكم الأعراضَ بالأغراضِ صعبة ، إذ نص الحديث النّبوى أن حرمة المسلم أعظم من حرمة الكعبة ، ومخرق خرقته مذموم ، ولحم العلماء مسموم ، (وهذه رسالة) أخلصت فيها النية ، وقصدت بها النصيحة للرعُاة والرعية ، أودعتها من جوهر فكرى كل ثمين ، وناديت بها على هزيل ظلم أبناء جنسى مناداة اللحم السمين ، لكن جنّبتها فحش القول إذ لست من أهله ، وخلدتها فى ديوان الدهر شاهدة على المسىء بفعله ، ورجوت بها الثواب ، نصرة للمظلوم ، وغيرة على حملة العلوم ، وسميتها : (الحرقة للخرقة).

٩٩ ـ فقلت : إعلموا ياولاة الأمر ويا ذوى الكرم الغمر ، أبقاكم الله بمصر للأمة ، ووفقكم لدفع الإصر وبراءة الذمة ، أن حلب قد نزعت للزبدة ، ووقعت من ولاية التاجر الرباحى فى خسر وشدة ، قاض سلب الهجوع ، وسَكب الدموع ، وأخاف السرب ، وكدر الشِّرْب ، بجراءته التى طَمَت

وطمَّت ، وعاميته التى عَمَت وعَمَّت ، وفتنته التى بلغت الفراقد ، وأسهرت ألف راقد ، ووقاحته التى أدهشت الألباب ، وأخافت النطف فى الأصلاب ، فكم لطخ من زاهد ، وكم أسقط من شاهد ، وكم رعب بريًا ، وكم قرب جَرِيًّا ، وكم سعى فى تكفيرسليم ، وكم عاقب بعذاب أليم ، وكم قلب ذائب ، بنائبة توسط بها عند النائب ، فامتنعت الأمراء عن الشفاعة ، وظنوا هم والنائب أن هذا امتثال لأمر الشرع وطاعة : [مخلع البسيط] .

ياحامل النائب فى حُكْمِه   أن يقتل النفس التى حرمت
غششتـه والله فى ديـنـه   بُشراك بـالـنـار التى أضرمت

١٠٠ ـ إلى أن قال الزين بن الوردى :

ثم إنه فسَّق مفتيًا فى الدين ، وفضح خطيبًا على رؤوس المسلمين .

(ثم قال)

يجب إثبات الردة والكفر ، كحب الدنانير الصفر : [مجزوء الوافر]

حـاكـمٌ يصـدُرُ مِـنْـه   خَـلْـفَ كـلّ الـنـاس حَـفْـرُ
يـتـمنى كـفـر شـخصٍ   والـرضـا بـالـكُـفْـر كُـفْـرُ

١٠١ ـ ثم قال :

إذا وقع عنده عالم فقد وقع بين مخالب الأسود وأنياب الأفاعى السود : [الوافر]

أَدرِكـوا العلم وصُونُوا أهلَه   مـن جـهول حاد عن تَبْجيلِهِ
إنما يَعْرفُ قدر العلم مَنْ   سَهِرتْ عيـناه فى تحصيـلِهِ

١٠٢ ـ ثم قال :

ما أقدره على السفير ! وما أسهل عليه التفسيقَ والتكفير !

كم دعا إلى بابلة فما ارتاح إلى الباب ، وزاه حيران لعدم الرقة فإذا قيل له فلان كفر طاب ، يحبس على الردة بمجرد الدعوى ، ويقوى شوكته على أهل

التقوى ، قد ذلل الفقهاء والأخيار ، وجرأ عليهم السفهاء والأغيار ،

[مجزوء الهزج]

يَحبِسُ فى الردة مـ ـن شاءَ بغير شاهد
لا كان من قاضٍ حكى الـ ـفقاعَ قَدًّ باردِ

أراح الله من تعرضه ، وصان عِراض الأعراض عن تعرُّضه ،

يقصد بذلك أهل الدين ، والقراء الموجودين :

[الوافر]

جرحْتَ الأبرياء فأنت قاضٍ على الأعراض بالأغْراضِ ضَارِى
ألم تعلم بأن الله عَدْلٌ «ويعلم ما جرحتم بالنهار»

١٠٣ ـ هذا بعض ما جاء فى رسالة الإمام إبن الوردى التى هى أشبه بمقامة بديعية ، وكلها حقائق صادقة ناطقة بما كان عليه من تعصب قضاة ذاك الوقت ولا سيما المالكية منهم .

١٠٤ ـ ولقد كان قضاة المذاهب يحيلون الأمر فى التعزير والتأديب إلى القاضى المالكى لما اشتهر فى الفقه المالكى من مضاعفة النكال ، وشدة التأديب فى باب التعزير ، إذ بَسَط للقاضى يده فيه بسطًا لم يوجد فى مذهب غيره فلذا كان محبو الإنتقام والتشفى ، يعمدون إلى إحالة القضية إلى القاضى المالكى لما يعلمون ما وراء قضائه ـ مما فصَّل بعضه الإمام ابن الوردى كما قرأت .

١٠٥ ـ على أن الأمر فى التعصب لم يقف عند القاضى المالكى وحده ، لتعصب ضده ، وإنما كان هو الأقوى تعصبًا ، والأشد تصلبًا ، وإلا فإن مظهر ذاك العصر كان التعصب لجميعهم .

١٠٦ ـ فقد حكى الشيخ الشعرانى ـ رحمه الله تعالى ـ فى مقدمة (طبقاته الكبرى) المسماة بلواقح الأنوار . ما مثاله :

« وقد أخبرنى شيخنا الشيخ أمين الدين إمام جامع الغمرى بمصر المحروسة أن

شخصًا وقع فى عبارة موهمة للتكفير ، فأفتى علماء مصر بتكفيره ، فلما أرادوا قتله قال السلطان جقمق : هل بقى أحد من العلماء لم يحضر؟ فقالوا : نعم . الشيخ جلال الدين المحلى شارح المنهاج . فأرسل وراءه فحضر ، فوجد الرجل فى الحديد بين يدى السلطان .

فقال الشيخ : ما لهذا ؟

قالوا : كفر .

فقال : ما مستند من أفتى بتكفيره ؟

فبادر الشيخ صالح البلقينى من مشاهير الشافعية ـ وقال :

قد أفتى والدى شيخ الإسلام سراج الدين فى مثل ذلك بالتكفير .

فقال الشيخ جلال الدين رضى الله عنه : يا ولدى أتريد أن تقتل رجلاً مسلمًا موحدًا يحب الله ورسوله بفتوى أبيك ؟

حلُّوا عنه الحديد .

فجردوه وأخذه الشيخ جلال الدين بيده وخرج السلطان ينظر ، فما تجرأ أحد يتبعه رضى الله تعالى عنه .

١٠٧ ـ وقد عَدَّ الشعرانى من الأعلام الذين أكفرهم الجامدون المتعصبون ما يقرب من الثلاثين . (فمنهم) القاضى عياض اتهموه بأنه يهودى لملازمته بيته للتأليف نهار السبت وذكر أن المهدى قتله .

(ومنهم) الإمام الغزالى كفّره قضاة المغرب ، وأحرقوا كتبه .

(ومنهم) التاج السبكى رموه بالكفر مرارًا وسُجن أربعة أشهر .

١٠٨ ـ وكل هذا إنما كان بزعم المتعصبين بشهادات وأقضية وفتاوى ، ولكن سرعان ما فضحهم التاريخ ، وكشف عوارهم ، كما حكاه الشعرانى وغيره ، والحمد لله الذى جعل الباطل زهوقًا .

١٠٩ ـ وهكذا يمر بتواريخ تلك القرون ما لا يُحْصَى من حوادث من

أقيمت عليهم الفتن ، واتهموا بما اتهموا به ، مع أن الحدود تدرأ بالشبهات ، ونعني بالحدود ما نص عليه في الكتاب العزيز والسنة الغراء ، فإذا كانت في تلك المكانة وقد شرع فيها محاولة درؤها بالشبهات ، فكيف بحدود لا سند لها إلا بالإجتهاد ، ولس لها أصل قاطع ، ولا نصٌ محكم ، فلا ريب أنها أولى بالدرء ، وأجدر بالدفع ، ولا يدرى المرء ما الذى حملهم على نسيان هذه الموعظة حتى عكسوا القضية ، وأصبحوا يكبرون الصغير ، ويعظمون الحقير ، ويهولون الأمور ، ويدعون بالويل والثبور ، مما لا يقومون بعشره للمنكرات المجمع عليها ، والكبائر التى يجاهر بها ، فلا حول ولا قوة إلا بالله .

١١٠ ـ ولما تشدّدت القضاة المالكية فى هذا الباب ، أصبحوا هدفًا لأولى الألباب ، حتى قال الإمام إبن الوردى فى ذاك القاضى المتقدم الرباحى :

إن المالكية بدمشق كتبوا إليه : يا مغلوب ، لقد بغّضْتَ مذهب مالك إلى القلوب ، وقطعت المذاهب الأربعة عليه بالخطأ ، وزالت بهجته عند الناس وانكشف الغطا ، الخ .

١١١ ـ والسبب فى ذلك ما ابتدعه الظاهر برقوق من توظيف قضاة أربعة على المذاهب الأربعة مما لم يعهد قبله فى دولة من الدول ، حتى نشأ من ذلك ما نقمه عليه الأعلام وعدّوه من التفرقة فى الإسلام .

١١٢ ـ قال التاج السبكى فى طبقاته فى ترجمة قاضى القضاة بالديار المصرية تاج الدين عبد الوهاب بن بنت الأعز الشافعى المتوفى سنة ٦٦٥ ما مثاله (٤١) :

وفى أيامه جدّد الملك الظاهر القضاة الثلاثة فى القاهرة ، ثم تبعتها دمشق ،

---

(٤١) **الطبقات الكبرى** للسبكى ترجمة تاج الدين عبد الوهاب بن بنت الأعز الشافعى ٣١٩/٨ .

وابن بنت الأعز : هو قاضى القضاة : تاج الدين عبد الوهاب بن خلف بن بدر العلامى ولد فى مستهل رجب سنة ٦٠٤ ، وكان رجلاً فاضلاً زكى الفطرة حادّ الذكاء عفيفًا نزيهًا عالمًا ولّى قضاء مصر والوزارة والنظارة والتدريس . وكان شيخ الشافعية . مات سنة ٦٦٥ هـ .

وكان الأمر متمحضًا للشافعية فلا يعرف أن غيرهم حكم فى الديار المصرية منذ وليها أبو زُرعة محمد بن عثمان الدمشقى فى سنة ٢٨٤ إلى زمان الظاهر إلا أن يكون نائبٌ يستنيبه بعض قضاة الشافعية فى جزئية خاصة ، وكذا دمشق لم تليها بعد أبى زُرعة المشار إليه إلا شافعى غير التلاث عونى التركى ، الذى وليها يويمات وأراد أن يجدد فى جامع بنى أمية إمامًا حنفيًا ، فأغلق أهل دمشق الجامع وعُزِل القاضى .

١١٣ ـ (قال السبكى) :

واستمر جامع بنى أمية ـ فى يد الشافعية ـ كما كان فى زمن الشافعى رضى الله عنه .

١١٤ ـ (قال) :

ولم يلى قضاءَ الشام والخطابة والإمامة بجامع بنى أمية إلا من يكون على مذهب الأوزاعى إلى أن انتشر مذهب الشافعى ، فصار لا يلى ذلك إلا الشافعية .

ثم قال السبكى :

١١٥ ـ وقد حُكى أن الملك الظاهر رؤى فى النوم فقيل : ما فعل الله بك ، قال : عذبنى عذابًا شديدًا بجعل القضاة أربعة ، وقال فرقت كلمة المسلمين » ا . هـ .

١١٦ ـ ولا يخفى على ذى بصيرة ما حصل من تفرق الكلمة وتعددالأمراء ، واضطراب الآراء ، وقد قال أبو شامة لما حكى ضم القضاة : إنه ما يعتقد أن هذا وقع قط .

١١٧ ـ قال السبكى :

وصدق فلم يقع هذا فى وقت من الأوقات .

١١٨ ــ قال :

وبه حصلت تعصبات المذاهب ، والفتن بين الفقهاء : فإنه يؤيد ما قدمناه من اتخاذ هذه آلة للفتن والتشفى من المخالفين ، حتى أدال الله من تلك الدولة للسلطان سليم خان فنسخ كل ذلك ، وقصر الأمر على قاضى حنفى واحد ، ولا ريب أن هذا كان من النعم الكبيرة ، إذ قُمعت به فتن خطيرة ، وحسمت به شرور وفيرة .

١١٩ ــ نعم لم يزل فى الأمر حاجة إلى الكمال ، وهو سعى أولى الحلّ والعقد بعقد مؤتمر علمى من كبار فقهاء المذاهب المعروفة ، وتأليف مجلة تستمد من فقه سائر الأئمة الأربعة وغيرهم مما فيه رحمة ويسر ، ومشى مع المصالح والمنافع ، ودفع المضار فى أبواب المعاملات .

١٢٠ ــ فبذلك تظهر محاسن الدين فى الأقضية والأحكام ، ويعرف أنه دين المدنية فى كل زمان ومكان إلى قيام الساعة وساعة القيام ، وأن اليوم الذى تتحقق فيه هذه الأمنية لهو أسعد الأيام ، والمستعان بالله ذى الجلال والإكرام .

ا . هـ .

الملحق الأول

قاعدة

فى الجرح والتعديل

لتاج الدين السبكى

من كتاب

(طبقات الشافعية الكبرى)

وقد نشرها عبد الفتاح أبو عزة مفردةً فى
دار الوعى بحلب

[مع مراعاة أنَّ الشيخ رحمه الله قد وقع فى شيخه الإمام الذهبى وقوعًا شديدًا ، وانتقصه ، عفا الله عنه ، فلا يلتفت إلى هذا الكلام الناتج عن اختلاف المذاهب]

بسم الله الرحمن الرحيم

قاعـدة فى الجرح والتعـديل

ضرورية نافعة ، لا تراها فى شيء من كتب الأصول ؛ فإنك إذا سمعت أن الجرح مقدم على التعديل ورأيت الجرح والتعديل وكنت غرًّا بالأمور أو فَدْمًا مقتصرًا على منقول الأصول حسبت أن العمل على جرحه فإياك ثم إياك والحذر كل الحذر من هذا الحسبان .

بل الصواب عندنا أن من ثبتت إمامته وعدالته وكثر مادحوه ومزكوه وندر جارحوه وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصب مذهبى أو غيره فإنا لا نلتفت إلى الجرح فيه ونعمل فيه بالعدالة . وإلا فلو فتحنا هذا الباب وأخذنا تقديم الجرح على إطلاقه لما سلم لنا أحد من الأئمة إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنوه وهلك فيه هالكون .

وقد عقد الحافظ أبو عمر بن عبد البر فى « كتاب العلم » بابًا فى حكم قول العلماء بعضهم فى بعض بدأ فيه بحديث الزبير رضى الله عنه : « **دب إليكم داء الأمم قبلكم الحسد والبغضاء** ... » الحديث . وروى بسنده عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : « **استمعوا علم العلماء ولا تصدقوا بعضهم على بعض فوالذى نفسى بيده لهم أشد تغايرًا من التيوس فى زروبها** » . وعن مالك بن دينار : يؤخذ بقول العلماء والقراء فى كل شيء إلا قول بعضهم فى بعض .

قلت : ورأيت فى كتاب « حصين الحكام » لابن عبد الرفيع من المالكية وقع فى « المبسوطة » من قول عبد الله بن وهب أنه لا يجوز شهادة القارىء على القارىء ـ يعنى العلماء لأنهم أشد الناس تحاسدًا وتباغضًا . وقاله سفيان الثورى ومالك بن دينار .

ولعل ابن عبد البر يرى هذا ؟ ولا بأس به غير إنا لا نأخذ به على إطلاقه ولكن نرى أن الضابط ما نقوله : من أن ثابت العدالة لا يُلتفت فيه إلى قول مِن تشهد القرائن بأنه متحامل عليه إما لتعصب مذهبي أو غيره .

ثم قال أبو عمر بعد ذلك : الصحيح فى هذا الباب أن من ثبتت عدالته وصحت فى العلم إمامته وبانت ثقته وبالعلم عنايته لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتى فى جرحته بينة عادلة تصح بها جرحته على طريق الشهادات .

واستدل بأن السلف تعلم بعضهم فى بعض بكلام منه ما حمل عليه الغضب أو الحسد ومنه ما دعا إليه التأويل واختلاف الاجتهاد مما لا يلزم المقول فيه ما قال القائل فيه وقد حمل بعضهم على بعض بالسيف تأويلاً واجتهادًا .

ثم اندفع ابن عبد البر فى ذكر كلام جماعة من النظراء بعضهم فى بعض ، وعدم الالتفات إليه لذلك ، إلى أن انتهى إلى كلام بن معين فى الشافعى ، وقال : إنه مما نقم على ابن معين وعيب به ، وذكر قول أحمد بن حنبل : من أين يعرف يحيى بن معين الشافعيَّ ؟ هو لا يعرف الشافعى ، ولا يعرف ما يقوله الشافعى ، ومن جهل شيئًا عاداه .

قلت :

وقد قيل إن بن معين لم يرد الشافعى وإنما أراد ابن عمه ... وبتقدير إرادته الشافعى فلا يلتفت إليه ، وهو عار عليه . وقد كان فى بكاء ابن معين على إجابته المأمون إلى القول بخلق القرآن ، وتحسره على ما فرط منه ما ينبغى أن يكون شاغلاً عن التعرض للامام الشافعى ـ إمام الأئمة ـ ابن عم المصطفى .

ثم ذكر ابن عبد البر كلام ابن أبي ذئب وإبراهيم بن سعد فى مالك بن أنس ، قال :

« وقد تكلم أيضًا فى مالك عبد العزيز بن أبي سلمة وعبد الرحمن بن زيد ابن أسلم ومحمد بن إسحق وابن أبي يحيي وابن أبي الزناد ، وعابوا أشياء من مذهبه . وقد برأ الله عز وجل مالكًا مما قالوا ، وكان عند الله وجيهًا » .

قال :

« وما مثل من تكلم فى مالك والشافعى ونظائرهما إلا كما قال الأعشى : [بسيط]

كناطح صخرة يومًا ليوهنها ... فلم يضرها ، وأوهى قرنه الوَعْلُ

أو كما قال الحسن بن حُمَيد : [بسيط]

ياناطح الجَبَل العالى لَيكْلِمَه ... أشفِقْ على الرأس لا تشفِق على الجَبَلِ

ولقد أحسن أبو العتاهية حيث يقول : [طويل]

ومن ذا الذى ينجو من الناس سالمًا

وللناس قَالٌ بالظنون وقيلُ

وقيل لابن المبارك : فُلانٌ تكلَّم فى أبي حنيفة ، فأنشد :

حَسَدًا إذْ رأَوْك فضَّلَكَ الله بما فُضِّلَتْ به النُّجَباءُ

وقيل لأبي عاصم النبيل : فُلانٌ يتكلم فى أبي حنيفة .

فقال : هو كما قال نُصَيْبٌ : [طويل]

(سَلِمْتَ ، وهل حَيٌّ على الناس يَسْلَمُ) ؟

وقال أبو الأسود الدُّؤلىء [كامل]

حسدوا الفتى إذْ لم ينالوا سعيه

فالقوم أعداءٌ له وخُصومُ

ثم قال ابن عبد البر :

« فمن أراد قبول قول العلماء الثقات ـ بعضهم فى بعض ـ فليقبل قول الصحابة بعضهم فى بعض ، فإن فعل ذلك فقد ضلَّ ضلالاً بعيدًا ، وخسر خسرانًا مبينًا » .

قال :

« وإن لم يفعل ـ ولن يفعل إنْ هداه الله وألهمه رشده ، فليقف عند ما شرطناه فى ألاَّ يُقبل فى صحيح العدالة ، المعلوم بالعلم عنايته ، قولُ قائل لا برهانَ له » .

قلت :

هذا كلام ابن عبد البَرِّ ، وهو ـ على حُسْنِه غير صافٍ من القذى والكَدر ، فإنه لم يزد فيه على قوله : إنَّ من ثبتت عدالته ومعرفته لا يقبل قول جارحه إلا ببرهان . وهذا قد أشار إليه العلماء جميعًا ، حيث قالوا : لا يقبل الجرح إلا مفسرًا ، فما الذى زاده ابن عبد البر عليهم ؟ وإنْ أومأ إلى أن كلام النظير فى النظير ، والعلماء بعضهم فى بعض مردود مطلقًا ـ كما قَدّمناه عن « المبسوطة » فليفصح به .

ثم هو مما لا ينبغى أن يؤخذ على إطلاقه ، بل لا بد من زيادة على قولهم : إن الجرح مقدم على التعديل ، ونقصان من قولهم : كلام النظير فى النظير مردود . والقاعدة معقودة لهذه الجملة . ولم ينحُ ابن عبد البر فيما يظهر سواها وإلا لصرح بأن كلام العلماء بعضهم فى بعض مردود ، أو لكانَ كلامه غير مفيد فائدة زائدة على ما ذكره الناس ، ولكن عبارته ـ على ما ترى ـ قاصرة عن المراد .

فإن قلتَ : فما العبارة الوافية بما تَرَوْنَ ؟

قلتُ : ما عَرَّفناك أَوَّلاً مِنْ أنَّ الجارح لا يقبل منه الجرح ، وإن فسَّره ، فى

حقّ من غلبت طاعاته على معاصيه ، ومادِحوه على ذامِّيه ، ومُزَكُّوه على جارحيه ، إذا كانت هناك قرينةً يشهد العقل بأنّ مثلها حاملٌ على لوقيعة فى الذى جرحه ؛ مِنْ تعصب مذهبى ، أو منافسة دنيويةً ، كما يكون بين النُّظَراء أو غير ذلك .

فنقول مثلاً : لا يُلْتفت إلى كلامِ ابن أبى ذئب فى مالك ، وابن مَعين فى الشافعىّ ، والنسائى فى أحمد بن صالح المصرى ؛ لأنَّ هؤلاء أئمة مشهورون . صار الجارحُ لهم كالآتى بخبر غريب ، لو صحَّ لتوفّرت الدواعى على نقله ، وكان القاطع قائمًا على كَذِبه .

ومما ينبغي أن يتفقَّدَ عند الجــرح

حال العقائد واختلافها بالنسبة الى الجارح والمجروح ، فربما خالف الجارح المجروحَ فى العقيدة ، فَجَرَحُه لذلك ، وإليه أشار الرافعىّ بقوله :

« وينبغى أن يكون المزكُّون بُرَآء من الشَّحناء والعصبيةِ فى المذهب ، خوفًا من أن يحملهم ذلك على جرحِ عَدْلٍ أو تزكية فاسق ، وقد وقع هذا لكثير من الأئمة جَرَحوا بناء على معتقدهم ، وهم المخطئون ، والمجروح مصيب » .

وقد أشار شيخ الإسلام سيد المتأخرين تَقَىّ الدين بن دقيق العيد ، فى كتابه « الاقتراح » إلى هذا ، فقال : « أعراض المسلمين حُفَرة من حُفَر النار ، وقف على شفيرها طائفتان من الناس : المحَدِّثون ، والحكام » .

قلت :

ومن أمثلة ما قدَّمناه قول بعضهم فى البخارى : « تركه أبو زرعة وأبو حاتم من أَجْل مسألة اللَّفظ ، فيالله والمسلمين . أيجوز لأحد أن يقول : البخارى متروك ؟! وهو حامل لواء الصناعة ، ومقدّم أهل السنة والجماعة !!! ثم يالله والمسلمين ! أتجعل ممادِحَه مذَامَّ ؟! فإن الحقَّ فى مسألة اللفظ معه ، إذ

لا يستريب عاقل من المخلوقين فى أن لفظَه من أفعاله الحادثة ـ التى هى مخلوقة لله تعالى . وإنما أنكرها الإمام أحمد ـ رضى الله عنه ـ لبشاعة لفظها .

ومن ذلك : قول بعض المجسمة فى أبى حاتم ابن حِبّان : لم يكن له كبير دين ، نحن أخرجناه من سجستان لأنه أنكر الحَدَّ لله .

فياليت شعرى : مَنْ أحَقُّ بالإخراج ؟ من يجعل ربَّه محدودًا أو مَنْ ينزِّهُه عن الجسمية ؟

وأمثلة هذا تكثُر .

وهذا شيخنا الذهبى رحمه الله تعالى ـ من هذا القبيل ـ له علم وديانة ، وعنده على أهل السنة تحامل مفرط ، فلا يجوز أن يُعْتَمَد عليه . ونَقَلْتُ من خط الحافظ صلاح الدين خليل بن كِيكَلْدى العلائى ـ رحمه الله ـ ما نَصُّه :

« الشيخ الحافظ شمس الدين الذهبى ؛ لا أشك فى دينه وورعه ، وتحرّيه فيما يقوله الناس ، ولكنه غلب عليه مذهب الإثبات ، ومنافرة التأويل ، والغفلة عن التنزيه ، حتى أثّر ذلك فى طبعه انحرافًا شديدًا عن أهل التنزيه ، وميلاً قويًا إلى أهل الإثبات ؛ فإذا ترجم واحدًا منهم يُطْنب فى وصفه بجميع ما قيل فيه من المحاسن ، ويبالغ فى وصفه ، ويتغافل عن غلطاته ، ويتأوَّلُ له ما أمكن . وإذا ذكر أحدًا من الطَّرَف الآخر ؛ كإمام الحَرَمَيْن والغزالىّ ونحوِهما لا يبالغ فى وصفه ويكثر مِنْ قَوْلِ مَنْ طَعَن فيه ، ويُعيد ذلك ويُبْديه ، ويعتقده دينًا وهو لا يشعر . ويعرض عن محاسنهم الطافحة فلا يستوعبها ، وإذا ظفر لأحد منهم بغلطة ذَكرها ، وكذلك فِعْله فى أهل عَصْرِنا إذا لم يقدر على أحَد منهم بتصريح ، يقول فى ترجمته : (والله يُصلحه) ـ ونحو ذلك . وسببه المخالفة فى العقائد » ا . هـ .

والحالُ فى حَقِّ شيخنا الذهبى أزْيَدُ مما وصف ـ وهو شيخنا ومعلمنا ، غير أنَّ الحقَّ أَحَقُّ أن يُتَّبَع ـ وقد وصل من التَّعَصُّب المُفْرط إلى حَدٍّ يُسْخَر منه ، وأنا أخشى عليه يوم القيامة من غالب علماء المسلمين وأئمتهم الذين حملوا لنا

الشريعة النبوية ، فإن غالبهم أشاعرة ، وهو إذا وقع بأشعرىٍّ لا يُبْقِى ولا يَذَر . والذى أعتقده أنهم خصماؤه يوم القيامة عند مَنْ لعلّ أدناهم عنده أَوْجَهُ منه . فالله المئول أن يُخَفّف عنه ، وأن يُلهمهم العفو عنه ، وأن يشفّعهم فيه .

والذى أدركنا عليه المشايخ النّهىُ عن النظر فى كلامه ، وعَدَم اعتبار قوله ، ولم يكن يستجرىء أن يُظهر كتبه التاريخية إلا لمن يغلب على ظنه أنه لا ينقل عنه ما يعابُ عليه .

وأما قولِ العلائىّ : (لأشك فى دينه وورعه وتحرّيه فيما يقوله [الناس] ...) فقد كنت أعتقد ذلك ، وأقول عند هذه الأشياء : إنه ربما اعتقدها دِينًا ، ومنها أمور أقطع بأنه يعرفها بأنها كَذِبٌ ، وأقطع بأنه لا يَختَلقها ، وأقطع بأنه يحب وضعها فى كتبه لتنتشر ، وأقطع بأنّه يُحِبُّ أن يعتقد سامعُها صِحَّتها ـ بُغْضًا للمتحدَّث فيه ، وتنفيرًا للناس عنه ـ مع قِلَّةِ مَعْرفته بمدلولات الألفاظ ، ومع اعتقاده أنّ هذا مما يوجب نَصْرَ العقيدة التى يعتقدها هو حَقًا ، ومع عدم ممارسته لعلوم الشريعة .

غير أنى لما أكثرت ـ بَعْد موته ـ النَّظَرَ فى كلامه عند الاحتياج إلى النظر فيه ، توقّفْتُ فى تحرِّيه فيما يقوله ، ولا أزيد على هذا غير الإحالة إلى كلامه ، فلينظر كلامَه من شاء ، ثم يُبْصر : هل الرجل مُتَحَرٍّ عند غَضَبه أو غير مُتَحَرٍّ ؟ ـ وأعنى بغضبه وَقْتَ ترجمته لواحِدٍ من علماء المذاهب الثلاثة المشهورين ، من الحنفية والمالكية والشافعية ، فإنى أعتقد أن الرجل كان إذا مَدَّ القَلم لترجمة أحدهم غَضب غَضَبًا مُفْرِطًا ، ثم قَرْطم الكلام ومزَّقه ، وفعل من التَعَصُّب ما لا يخفى على ذى بصيرة .

ثم هو مع ذلك غير خَبير بمدلولاتِ الألفاظ كما ينبغى ، فرُبما ذكر لفظة من الذَّمِّ لو عقل معناها لما نطق بها . ودائمًا أتعجب من ذكره الإمام فخر الدين الرازى فى كتاب « الميزان » فى الضعفاء ، وكذلك السيف الآمدى .

وأقول . ياالله العجب ؟! هذان لا رواية لهما ، ولا جرحهما أَحَد ، ولا سُمِع من أحد أنه ضعفهما فيما ينقلانه من علومهما ، فأىّ مَدْخل لهما فى هذا الكتاب ؟

ثم إنا لم نسمع أحدًا يسمى الإمام فخر الدين بالفخر ، بل إما الإمام ، وإما ابن الخطيب . وإذا تُرجم كان فى المحمّدين ، فجعله فى حَرْف الفاء ، وسمّاه (الفخر) . ثم حلف فى آخر الكتاب أنّه لم يتعمد فيه هوى نفسه ، فأى هَوَى نفس أعظم من هذا ؟ فإمّا أن يكونَ ورَّى فى يمينه ، أو استثنى غير الرواة ، فيقال له : فلِمَ ذكرتَ غيرهم ؟ وإما أن يكون اعتقد أنّ هذا ليس هوى نفس . وإذ وَصَل إلى هذا الحـدِّ ـ والعياذ بالله ـ فهو مطبوع على قلبه .

ولنَعُد إلى ما كُنّا بصدده فنقول :

فإن قلت : قولكم : (لابد من تفقُّد حال العقائد) هل تعنون به أنه لا يقبل قول مخالف عقيدة فيمن خالفه مطلقًا ، سواءٌ السِّنّى على المبتدع ، وعكسه . أو غير ذلك ؟

قلتُ : هذا مكانٌ مُعضِل ؛ يجب على طالب التحقيق التوقف عنده لفهم ما يُلقَى عليه ، وألاّ يبادر لإنكار شيءٍ قبل التأمُّلِ فيه . واْعلم أنا عنينا ما هو أهمّ من ذلك ، ولسنا نقول : لا تُقبل شهادة السُّنّى على المبتدع مطلقًا ـ معاذَ الله . ولكن نقول : من شهد على آخر وهو مخالف له فى العقيدة أوجبت مخالفته له فى العقيدة رِيبةً عند الحاكم المتبصر ، لا يجدها إذا كانت الشهادة صادرةً من غير مخالفٍ فى العقيدة ، ولا ينكر ذلك إلا قَدَمٌ أخرق .

ثم المشهود به يختلف باختلاف الأحوال والأغراض ؛ فرُبَّما وَضَحَ غرض الشاهد على المشهود عليه إيضاحًا لا يخفى على أحد ؛ وذلك لقُربه من نَصر معتقده أو ما أشبه ذلك ؛ ورُبَّما دَقَّ وغَمُضَ بحيث لا يدركه إلا الفَطِنُ من الحكام . ورُبَّ شاهد من أهل السُّنّة ساذج قد مقت المبتدع مقتًا زائدًا على ما يطلبه الله منه ، وأساء الظَّنَّ به إساءةً أوجبت له تصديق ما يبلغه فبلغه عنه ، شىءٌ فغلب على ظنه صِدْقه لِما قدَّمناه ، فشهد به ، فسبيل الحاكم التوقف فى مثل هذا

حتى يتبين له الحال فيه ، وسبيل الشاهد الورع ، ولو كان من أصلب أهل السُّنَّةِ ـ أن يَعْرِض على نَفْسه ما نُقِل له عن هذا المبتدع ـ وقد صَدّقه وعزم على أن يشهد عليه به ـ أن يعرض على نفسه مثل هذا الخبر بعينه ، وهذا الخبر بعينه لو كان عن شخص من أهل عقيدته ، هل كان يصَدقه ؟ وبتقدير أنه كان يصدقه : فهل كان يبادر بالشهادة عليه به ؟ وبتقدير أنه كان يبادر : فليوازن بين المبادرتين ، فإن وَجَدهما سواءً فدونَه ، وإلا فليعلم أن حَظَّ النفس داخَله ، وأزْيَدُ من ذلك : أن الشيطان استولى عليه ، فَخَيَّل له أنّ هذه قُرْبَةٌ وقيامٌ فى نَصر الحقّ ، وليعلم مَن هذه سبيله أنّه أُتِيَ من جَهْلٍ وقلَّةِ دينٍ .

وهذا قولُنا فى سُنِّيٍّ يَجْرح مبتدعًا ، فما الظنّ بمبتدع يجرح سُنِّيًّا ـ كما قدَّمناه ؟ وفى المبتدعة ـ لا سيَّما المُجَسِّمة زيادةٌ لا توجد فى غيرهم ، وهو أنهم يَرَوْن الكذب لنُصْرَةِ مذهبهم ، والشهادة على مَنْ يخالفهم فى العقيدة ـ بما يسوءه فى نفسه وماله ـ بالكذب تأييدًا لاعتقادهم . ويزداد حنقهم وتقربهم إلى الله بالكذب عليه بمقدار زيادته فى النَّيْل منهم ، فهؤلاء لا يحل لمسلم أن يعتبر كلامهم .

فإن قُلْتَ :

أليس أنّ الصحيح فى المذهب قبول شهادة المبتدع إذا لم نكفِّره ؟

قلتُ :

قبول شهادته لا يوجب دفع الرِّيبة عند شهادته على مخالفه فى العقيدة : والرِّيبة توجب الفحص والتكشف والتثبت . وهذه أمور تُظهر الحق ـ إن شاء الله تعالى ـ إذا اعتمدَتْ على ما ينبغى . وفى « تعليق القاضى حُسَين » :

« لا يجوز أن يُبغَضَ الرَّجل لأنه من مذهب كذا ، فإن ذلك يوجب ردَّ الشهادة » انتهىٰ ، ومُرادُه لأنّه من مذهبٍ من المذاهب المقبولة ، أما إذا أبغض لكونه مبتدعًا فلا تُرد شهادته .

[شهادة الخطّابية]

وأعلم أنَّ ما ذكرناه من قبول شهادة المبتدع هو ما صححه النووى ، وهو مصادم لنصّ الشافعىّ على عدم قبول شهادة الخطابية ، وهى طريقة الأصحاب . وأصحاب هذه الطريقة يقولون : « لو شهد خطَّابِىٌّ ، وذكر فى شهادته ما يقطع احتمال الاعتماد على قول المدعى ؛ بأنْ قال : « سمعت فلانًا يُقِرُّ بكذا لفلان » أو « رأيتهُ أقرضه » ـ قُبِلت شهادته .

وهذا منهم بناء على أن الخطَّابىّ يرى جواز الشهادة لصاحبه إذا سمعه يقول : « لى على فُلانٍ كذا » فصدَّقه . وإليه أشار الشافعى .

وقد تزايد الحال بالخطَّابيَّة ـ وهم المُجَسِّمَة ـ فى زماننا هذا ، فصاروا يَرَوْن الكذبَ على مخالفيهم فى العقيدة ـ لا سيّما القائم عليهم ـ بكل ما يسوءه فى نفسه وماله . وبلغنى أنَّ كبيرهم استُفْتِى فى شافعى : أيشهد عليه بالكذب ؟ فقال : ألستَ تعتقد أن دمه حلال ؟ قال : نعم . قال : فما دون ذلك دون دَمِه ، فاشهد ، وادفع فساده عن المسلمين . فهذه عقيدتهم .

ويَرَوْنَ أنهم المسلمون ، وأنهم أهل السنة ، ولو عُدُّوا عَدَدًا لما بلغ عُلماؤهم ـ ولا عالمَ فيهم على الحقيقة ـ مبلغًا يُعتبر . ويُكَفِّرون غالب علماء الأمة ، ثم يَعتَزُون إلى الإمام أحمد بن حنبل ، وهو منهم برىء . ولكنه ـ كما قال بعض العارفين . ورأيته بخط الشيخ تقى الدين بن الصلاح :

« إمامان ابتلاهما الله بأصحابهما ، وهما بريئان منهم : أحمد بن حنبل ابتُلى بالمجسمة ، وجعفر الصادق ابتُلى بالرافضة » .

ثم هذا الذى ذكرناه هو على طريقة النووى ـ رحمه الله ـ والذى أراه ألاّ تُقْبل شهادتهم على سُنِّىٍّ .

فإن قلتَ :

هل هذا رأى الشيخ أبى حامد ومن تابعه ـ أنّ أهل الأهواء كلّهم لا تقبل لهم شهادة ؟

قلتُ :

لا . بل هذا قولٌ بأن شهادتهم على مخالفيهم فى العقيدة غير مقبولة ، ولو كان مخالفهم فى العقيدة مبتدعًا . وهذا لا أعتقد أن النووى ولا غيره يخالف فيه . والذى قاله النووى : قبول شهادة المبتدع إذا لم نكفّره على الجملة ، أما أنّ شهادته تقبل بالنسبة لمخالفه فى العقيدة ـ مع ما هنالك من الريبة ـ فلم يقل النووى ولا غيره ذلك .

فإن قلت :

غاية المخالفة فى العقيدة أن توجب عداوة ، وهى دينية ، فلا توجب ردَّ الشهادة .

قلت

قلتُ :

إنما لا توجب ردَّ الشهادة من المُحِقِّ على المُبْطِل ـ كما قال الأصحاب ، « تقبل شهادة السُّنِّى على المبتدع » وكذا من أبغض الفاسق لفسقه ـ ثم سأعرفك ما فيه ـ وأما عكسه ، وهو المبتدع على السُّنِّى فلم يقله أحد من أصحابنا .

ثم أقول ، فيما ذكره الأصحاب من قبول شهادة السُّنِّى على المبتدع : إنما ذلك فى سنىّ لم يصل فى حق المبتدع وبغضه له إلى أن يَصير عنده حظّ تَعْسٍ قد يحمله على التعصُّب عليه ، وكذا الشاهد على الفاسق ، فمن وصل من السّنّى والشاهد على الفاسق إلى هذا الحدّ لم أقبل شهادته عليه ، لأن عندهما زيادة على ما طلبه الشارع منهما ، أوجبت عندى الريبةُ فى أمرهما ، فكم من شاهدٍ رأيته يُبغض إنسانًا ويشهد عليه بالفسق تديُّنًا ، وجاءنى وأدّى الشهادة عندى باكيًا وقت تأديته الشهادة ـ الدِّينَ ـ فَرِقًا خائفًا أن يُخسف بالمسلمين لوجود المشهود عليه بين أظهُرِنا ! ـ وأنا ـ والذى نفسى بيده ـ أعتقد وأتيقّن أنّ المشهود عليه خير منه . ولا أقول : إنه كذب عليه عامدًا ، بل إنه بنى على الظّن ، وصَدَّق أقوالاً ضعيفةً أَبْغَضَ المشهود عليه بسببها ، واستولى عليه الشيطان . وصار

الحاملُ عليه ـ فى نَفْسِ الأمْرِ ـ حظَّ نفسِه ـ وفيما يخطُرُ له ـ الدِّينَ .

هذا ما شاهدته وأبصرته ـ ولى فى القضاء سنين عديدة ـ فليتَّقِ الله امرؤ وقف على حفرة من حُفَر النار ، فلا حول ولا قوة إلا بالله ؛ قد جعلنى قاضيًا ومُحَدِّثًا ، وقد قال ابن دقيق العيد :

« أعراض الناس حفرة من حُفَر النار ، وقف عليها المُحَدِّثون والحُكّام ».

ومما يؤيد ما قلتُه أن أصحابنا قالوا : من استباح دم غيره من المسلمين ولم يقدر على قتله فشهد بقتله لم يُقْتَل . ذكره الرويانىّ فى « البحر » فى باب من تجوز شهادته ـ نقلاً عن بعض أصحابنا ـ ساكتًا عليه ، ولا يُعرف فى المذهب خلافه .

فإن قلت :

قال عُقَيْبَه : ومن شتم متأوِّلاً ثم شهد عليه قُبِل ، أو غَيْرَ متأوِّلٍ فلا .

قلت :

يعنى بالقبول بعد الشتم متأوِّلاً الشهادةَ بأمرٍ معين ، ونحن نعلم أنه لا يحمله عليها بُغضٌ ، فليس كمن وصفناه .

ومما ينبغى أن يتفقد عند الجرح أيضًا
حال الجارح فى الخبرة بمدلولات الألفاظ

فكثيرًا ما رأيت من يسمع لفظة فيفهمها على غير وجهها ، والخبرة بمدلولات الألفاظ ـ ولا سيما العُرْفية التى تختلف باختلاف أعراف الناس ، وتكون فى بعض الأزمنة مدحًا وفى بعضها ذَمًّا ـ أمر شديد لا يدركه إلا قعيْد بالعلم .

ومما ينبغي أن يتفقَّدَ أيضًا
حاله في العلم بالأحكام الشرعية

فرُبَّ جاهل ظَنَّ الحلال حرامًا فجَرَح به . ومن هنا أوجب الفقهاء التفسير ليتوضّح الحال . وقال الشافعيّ ـ رضى الله عنه :

حضرتُ بمصر رجلاً مُزَكِّيًا يجرح رجلاً . فسُئل عن سببه وألحّ عليه ، فَقال : رأيته يبول قائمًا . قيل : وما فى ذلك ؟ قال : يرُدُّ الريحُ من رشاشه على يده ، وثيابه ، فيُصَلّى فيه . قيل : هل رأيته قد أصابه الرَشاش وصلّى قبل أن يغسل ما أصابه ؟ قال : لا ولكن أُراه سيفعل !

قال صاحب « البحر » :

وحُكِي أن رَجُلاً جَرَح رَجلاً ، وقال : « إنه طَيَّنَ سطحَهُ بطين استُخرج من حَوْضِ السبيل » .

[الخلاف الواقع بين الصوفية والمحدّثين]

ومما ينبغي أيضًا تفقُّدُه ـ وقد نبّه عليه شيخ الإسلام ابن دقيق العيد ـ الخلاف الواقع بين كثير من الصوفية وأصحاب الحديث ، فقد أوجب كلامَ بعضهم فى بعض ؛ كما تكلم بعضهم فى حق الحارث المحاسبي وغيره . وهذا فى الحقيقة داخل فى قسم مخالفة العقائد ، وإن عَدّه ابن دقيق العيد غيره .

والطّامة الكبرى إنما هى فى العقائد المثيرة للتعصب والهوى ، نعم وفى المنافسات الدنيوية على حطام الدنيا ، وهذا فى المتأخرين أكثر منه فى المتقدّمين . وأمر العقائد سواء فى الفريقين .

وقد وصل حال بعض المجسّمة فى زماننا إلى أن كتب شرح « صحيح مسلم » للشيخ محيي الدين النووى ، وحذف من كلام النووى ما تكلَّم به على أحاديث الصفات ؛ فإن النووى أشعريٌّ العقيدة ، فلم تحمل قُوى هذا الكاتب أن يكتب الكتاب على الوضع الذى صنَفَه مصنّفُه . وهذا عندى من كبَائر الذنوب ؛ فإنه تحريف للشريعة ، وفتح بابٍ لا يؤمَن معه بكُتب الناس ، وما فى أيديهم من المصنفات ، فقبَّح الله فاعله وأخْزَاه . وقد كان فى غُنيةٍ عن كتابة هذا الشرح ، وكان الشرح فى غُنْية عنه .

ولنعُد إلى الكلام فى الجارحين على النحو الذى عرَّفناك .

[هل يضُرُّ الجارحَ تجنّيه فى جَرحه ؟]

فإن قلتَ :

فهذا يعود بالجُرح على الجارح ، حيث جرح لا فى موضعه .

قلتُ :

أما من تكلَّم بالهوى ونحوه فلا شك فيه . وأمّا من تكَّلم بمبلغ ظنه فها هنا وقفة محتومة على طالب التحقيقات . ومزلّة تأخذ بأقدام من لا يبرأ عن حوله وقوته ، ويكل أمره إلى عالم الخفيّات .

فنقول : لا شك أنّ من تكلم فى إمام استقر فى الأذهان عظمته . وتناقلت الرواة مما دحَه . فقد جَرَّ الملامَ إلى نفسه . ولكِنَّا لا نقضى أيضًا على من عُرفت عدالته ، إذا جرح من لم يُقبل منه جَرحُه إياه بالفسق . بل نَجوِّز أمورًا :

أحدها : أن يكون واهِمًا . ومن ذا الذى لا يَهِمُ ؟

والثانى : أن يكون مُؤوِّلاً . فقد جرح بشىءٍ ظَنّهُ جارحًا . ولا يراه المجروح كذلك ، كاختلاف المجتهدين .

والثالث : أن يكون نَقَلَهُ إليه من يراه هو صادقًا ونراه نحن كاذبًا .

وهذا لاختلافنا فى الجرح والتعديل . فَرُبَّ مجروح عند عالِمٍ مُعَدَّل عند غيره ، فيقع الاختلاف فى الاحتجاج حسب الاختلاف فى تزكيته ، فلم يتعيّن أن يكون الحامل للجارح على الجرح هو مجرّد التعصُّب والهوى حتى نجرحه بالجرح .

ومعنا أصلان نستصحبهما إلى أن نتيقّن خلافهما :

أصل عدالة الإمام المجروح الذى قد استقرت عظمته .

وأصل عدالة الجارح الذى يثبتُ ، فلا يلتفت إلى جرحه ، ولا نجرحه بجرحه .

فاحفظ هذا المكان فهو من المهمات .

فإن قلتَ :

فهل ما قررتموه مخصِّص لقول الأئمة : « إن الجرح مقدّم ؛ لأنكم تستثنون جارحًا لمن هذا شأنه قد نَدَر بين المُعَدِّلين ؟

قلتُ :

لا ؛ فإن قولهم : « الجرح مقدم » إنما يعنون به حالة تعارض الجرح والتعديل ، فإذا تعارضا لأمرٍ من جهة الترجيح قدَّمنا الجرح لما فيه من زيادة العلم . وتعارضهما هو استواء الظن عندهما ، لأن هذا شأن المتعارضَيْن ، أما إذا لم يقع استواء الظن عندهما فلا تعارض ، بل العمل بأقوى الظنَّيْن من جرح أوتعديل ، وما نحن فيه لم يتعارضا ، لأن غلبة الظن بالعدالة قائمة ، وهذا كما أن عدد الجارح إذا كان أكثر قُدِّم الجرح إجماعًا ؛ لأنه لا تعارُضَ والحالةُ هذه . ولا يقول منا أحد بتقديم التعديل ، لا مَن قال بتقديمه عند التعارض ولا غيره .

[مدح لكتابه : جمع الجوامع]

وعبارتنا فى كتابنا « جمع الجوامع » ـ وهو مُختصر جمعناه فى الأصلين جَمَعَ فأوعىَ .

« والجرح مُقَدَّمٌ إذا كان عدد الجارح أكثر من المُعَدِّل إجماعًا ، وكذا إن تساويا أوكان الجراحُ أقل ، وقال ابن شعبان : يطلب الترجيح » انتهى وفيه زيادة على ما فى مختصرات أصول الفقه ؛ فإنا نبَّهنا فيه على مكان الإجماع ، ولم ينبهوا عليه ، وحكينا فيه مقالة ابن شعبان من المالكية ، وهى غريبة لم يشيروا إليها ، وأشرنا بقولنا : « يُطلب الترجيح » إلى أن النزاع إنما هو فى حالة التعارض ؛ لأن طلب الترجيح إنما هو فى تلك الحالة . وهذا شأن كتابنا « جمع الجوامع » ـ نفع الله به : غالب ظننا أن فى كل مسألة فيه زيادات لا توجد مجموعةً فى غيره ، مع البلاغة فى الاختصار .

إذا عرفت هذا علمت أنْ ليس كل جرح مقدّمًا . وقد عقد شيخنا الذهبىّ ـ رحمه الله تعالى ـ فصلاً فى جماعة لا يُعْبَأ بالكلام فيهم ، بل هم ثقات ـ على رغم أنف من تفوّه فيهم بما هم عنه بُرَاءاء . ونحن نورد فى ترجمته محاسن هذا الفصل .

[فائدتان متعلقتان بتفسير الجُرْح]

ولنختم هذه القاعدة بفائدتين عظيمتين لا يراهما الناظر أيضًا فى غير كتابنا هذا :

إحداهما : أن قولهم : « لا يقبل الجرح إلا مفسَّرًا » إنما هو أيضًا فى جَرْح من ثبتت عدالته واستقرت ، فإذا أراد رافع رفعها بالجرح قيل له : (ائت ببرهان على هذا هذا) . أو فيمن لم يُعْرَفْ حاله ، ولكن ابتدره جارحان ومُزَكِّيان ، فيقال إذْ ذاك للجارحَيْن : فسِّرا ما رميتماه به . أمّا من ثبت أنه مجروح فيُقْبل قول من أطلق جرحه ، لجريانه على الأصل المقرر عندنا ، ولا نطالبه بالتفسير إذ لا حاجة إلى طلبه .

والفائدة الثانية : إنّا لا نطلب التفسير من كل أَحَد ، بل إنما نطلبه حيث يحتمل الحالُ شكًّا ، إما لاختلافٍ فى الاجتهاد ، أو لتهمة يسيرة فى الجارح ، أو نحو ذلك مما لا يوجب سقوط قول الجارح ، ولا ينتهى إلى الاعتبار به على الإطلاق ، بل يكون بينَ بينَ . أمّا إذا انتفت الظنون ، واندفعت التُّهم ، وكان الجارح حَبْرًا من أحبار الأمَّة ، مبرّءًا عن مظان التّهمة ، أو كان المجروح مشهورًا بالضعف ، متروكًا بين النقاد ، فلا نتلعثم عند جرحِهِ ، ولا نُحوِج الجارح إلى تفسير ، بل طلب التفسير منه ـ والحالة هذه ـ طلب لغِيبةٍ لا حاجة إليها .

فنحن نقبل قول ابن معين فى (إبراهيم بن شعيب) المَدَنى : « شيخ رَوَى عنه ابن وهب ، إنه ليس بشىء » .

وفى (إبراهيم بن يزيد المدنى) : إنه ضعيف .

وفى (الحسين بن الفرج الخَيّاط) : إنه كذابٌ يسرق الحديث .

وعلى هذا ـ وإن لم يبيِّن الجرح ـ لأنه إمام مقدم فى هذه الصناعة جَرَح طائفةً غير ثابتى العدالة والثبت .

ولا تقبل قوله فى الشافعى ـ وإن فسّر وأتى بألف إيضاح ، لقيام القاطع على أنه غير مُحِقٍّ بالنسبة إليه .

فاعتبر ما أشرنا إليه فى ابن معين فى غيره ، واحتفظ بما ذكرناه لك تنتفع به .

* * * * * * * * * *

[نصيحة لطالب العلم]

(من ترجمة الحارث المحاسبى فى الطبقات أيضًا ٣٩/٢ من ط / الحسينية ، ٢٧٨/٢ من ط / الحلبى) .

وينبغى لك أيها المسترشد أن تسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضين ، وألا تنظر إلى كلام بعضهم فى بعض إلا إذا أتى ببرهانٍ واضح . ثم إن قَدَرتَ على التأويل وتحسين الظنّ فدونك ، وإلا فاضرب صَفْحًا عما جرى بينهم ، فإنّك لم تُخْلَق لهذا ، فاشتغل بما يَعنيك ، ودع ما لا يعنيك .

ولا يزال طالب العلم عندى نبيلاً حتى يخوض فيما جرى بين السلف الماضين ويقضى لبعضهم على بعض ! فإياك ثم إياك أن تصغى إلى ما اتفق بين أبى حنيفة وسفيان الثورى ، أو بين مالك وابن أبى ذئب ، أو بين أحمد بن صالح والنسائى ، أو بين أحمد بن حنبل والحارث المحاسبىّ ، وهَلُمَّ جرًّا إلى زمان العز بن عبد السلام والتقىّ بن الصلاح ؛ فإنك إذا اشتغلت بذلك خَشيتُ عليك الهلاك ، فالقوم أئمة أعلام ، ولأقوالهم محامل ، وربما لم يُفهم بعضها ، فليس لنا إلا الترضّى عنهم ، والسكوت عما جرى بينهم ـ كما يُفعَل فيما جرى بين الصحابة رضى الله عنهم .

الملحق الثانى

قواعد فى الجرح والتعديل

من كتاب

(الرفع والتكميل)

لعبد الحيّ اللكنوى

بسم الله الرحمن الرحيم

إيقــاظ

الجرح إذا صدر من تعصب أو عداوة أو منافرة أو نحو ذلك فهو جرح مردود ولا يؤمن به إلا المطرود ولهذا :

لم يقبل قول الإمام مالك فى (محمد بن إسحاق) صاحب « المغازى » إنه دجال من الدجاجلة لما عُلِمَ أنه صدر من منافرة باهرة بل حققوا أنه حسن الحديث واحتجت به أئمة الحديث وقد بسطت الكلام فيه فى رسالتى « إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام » .

ولم يقبل قدح النسائى فى (أحمد بن صالح المصرى) .

وقدح الثورى فى (أبى حنيفة الكوفى) .

وقدح ابن معين فى (الشافعى) .

وقدح أحمد فى (الحارث المحاسبى) .

وقدح ابن مندة فى (أبى نعيم الأصبهانى) ، ونظائره كثيرة ، فى كتب الفن شهيرة .

ومن ثم قالوا : لا يقبل جرح المعاصر على لمعاصر أى إذا كان بلا حجة لأن المعاصرة تفضى غالبًا إلى المنافرة .

ولنذكر نبذاً من عبارات النقاد تضييقًا لطعن أصحاب الفساد فإن كثيرًا منهم أفسدوا فى الدين وأهلكوا وهلكوا بجرح أئمة الدين وضلوا وأضلوا بقدح أكابر السلف وأعاظم الخلف لغفلتهم عن القواعد المؤسسة والفوائد المرصصة فى كتب الدين وقد ابتلى بهذه البلية جمع كثير من علماء عصرنا المشهورين بالفضائل العلية وقلدهم فى ذلك أكثر العوام الذين هم كالأنعام بل زادوا نغمة فى الطنبور

وزادوا ظلمة فى الديجور فإنهم لما وفقهم الله بمطالعة كتب التاريخ وأسماء الرجال ولم يوفقهم للغوص والخوض والإطلاع على ما مهده نقاد الرجال : تجاسروا وبادروا وتجاهلوا وتخاصموا وأطلقوا لسان الطعن على الأئمة الثقات والأجلة الأثبات مستندين بما صدر فى حقهم من معاصريهم ومنافريهم أو أعاديهم ومحقريهم أو ممن لهم تعنت وتوصب بهم .

فليحذر العاقل من أن يكون بمثل هذا التجاسر مغبونًا مفتونًا ومن أن يكون من ﴿ **الأخسرين أعمالاً الذين ضل سعيهم فى الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا** ﴾ .

قال الذهبي فى «سير أعلام النبلاء» فى ترجمة السمين المفسر (أبي عبد الله محمد بن حاتم البغدادى) المتوفى فى آخر سنة خمس وثلاثين ومائتين : وثقه ابن عدى والدارقطنى وذكره أبو حفص الفلاس فقال : ليس بشيء . قلت هذا من كلام الأقران الذى لا يسمع فإن الرجل ثبت حجة . انتهى .

وقال الذهبي فى ترجمة (أبي بكر بن داود السجستانى) المتوفى سنة ست عشرة وثلاثمائة من كتابه « تذكرة الحفاظ » بعد ما ذكر توثيقه عن جمع من الثقات وعن ابن صاعد وغيره تضعيفه . قلت لا ينبغى سماع قول ابن صاعد فيه كما لم يقدح تكذيبه لابن صاعد وكذا لا يسمع كلام ابن جرير فيه فإن هؤلاء بينهم عداوة بينه فقف فى كلام الأقران بعضهم فى بعض . انتهى .

وقال الذهبي فى ترجمة (عفان الصفار) من « ميزانه » : كلام النظراء والأقران ينبغى أن يتأمل ويتأنى فيه . انتهى .

وقال فى ترجمة (أبي الزناد عبد الله بن ذكوان) قال ربيعة فيه : ليس بثقة ولا رضى . قلت : لا يسمع قول ربيعة فيه فإنه كان بينهما عداوة ظاهرة . انتهى .

وقال فى ترجمة (محمد بن إسحاق بن يحيى) أبي عبد الله المعروف بابن مندة الأصبهانى . قذع الحافظ أبو نعيم فى جرحه لما بينهما من الوحشة ونال منه واتهمه فلم يلتفت إليه لما بينهما من العظائم نسأل الله العفو فلقد نال مندة أيضًا من أبي

نعيم وأسرف انتهى .

وقال فى ترجمة الحافظ (أبى نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهانى) : كلام ابن مندة فى أبى نعيم : فظيع لا أحب حكايته ولا أقبل قول كل منهما فى الآخر بل هما عندى مقبولان لا أعلم لهما ذنبًا أكبر من روايتهما الموضوعات ساكتين عنهما . قرأت بخط يوسف بن أحمد الشيرازى الحافظ : رأيت بخط ابن طاهر المقدسى يقول : أسخن الله عين أبى نعيم يتكلم فى عبد الله بن مندة . وقد أجمع الناس على إمامته قلت : كلام الأقران بعضهم فى بعض لا يعبأ به لا سيما إذا لاح لك إنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد وما ينجو منه إلا من عصمه الله وما علمت أن عصرًا من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين ولو شئت لسردت من ذلك كراريس . انتهى .

وفى « فتح المغيث » : لكن قد عقد ابن عبد البر فى « جامعه » بابًا : لكلام الأقران المتعاصرين بعضهم فى بعض ورأى أن أهل العلم لا يُقبل الجرح فيهم إلا ببيان واضح فإن انضم إلى ذلك عداوة فهو أولى بعدم القبول . انتهى .

وفى « طبقات الشافعية » للتاج السبكى : ينبغى لك أيها المسترشد أن تسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضين وأن تنظر إلى كلام بعضهم فى بعض إلا إذا أتى ببرهان واضح ثم إذا قدرت على التأويل وتحسين الظن فدونك وإلا فاضرب صفحًا عما جرى بينهم فإنك لم تُخلق لهذا فاشتغل بما يعنيك ودع ما لا يعنيك ولا يزال طالب العلم نبيلاً حتى يخوض فيما جرى بين الماضين وإياك ثم إياك أن، تصغى إلى ما اتفق بين أبى حنيفة وسفيان الثورى أو بين مالك وابن أبى ذئب أو بين أحمد بن صالح والنسائى أو بين أحمد بن حنبل والحارث المحاسبى وهلم جرًا إلى زمان العز بن عبد السلام والتقى بن الصلاح فإنك إذا اشتغلت بذلك خفت عليك الهلاك فالقوم أئمة أعلام ولأقوالهم محامل وربما لم نفهم بعضها فليس لنا إلا الترضى عنهم والسكوت عما جرى بينهم كما يُفعل فيما جرى بين الصحابة رضى الله عنهم . انتهى .

وفيه أيضًا : الحذر كل الحذر أن تفهم أن قاعدتهم « الجرح مقدم على التعديل » على إطلاقها بل الصواب أن من ثبتت إمامته وعدالته وكثر مادحوه وندر جارحه وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصب مذهبي أو غيره . لم يلتفت إلى جرحه . انتهى .

وفيه أيضًا قد عرفناك أن الجارح لا يُقبل منه الجرح وإن فسره على حق من غلبت طاعته على معاصيه ومادحوه على ذاميه ومزكوه على جارحيه وإذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حامل على الوقيعة فى الذى جرحه من تعصب مذهبي أو منافسة دنيوية كما يكون بين النظراء أو غير ذلك وحينئذ فلا يلتفت لكلام الثورى وغيره فى (أبي حنيفة) وابن أبي ذئب وغيره فى (مالك) وابن معين فى (الشافعى) والنسائى فى (أحمد بن صالح) ونحوه ولو أطلقنا تقديم الجرح لما سلم لنا أحد من الأئمة إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنوه وهلك فيه هالكوه . انتهى .

وفى « الخيرات الحسان فى مناقب النعمان » لأبي حجر المكى : الفصل التاسع والثلاثون فى رد ما نقله الخطيب فى « تاريخه » عن القادحين فيه :

اعلم أنه لم يقصد بذلك إلا جمع ما قيل فى الرجل على عادة المؤرخين ولم يقصد بذلك انتقاصه ولا حط مرتبته بدليل أنه قدم كلام المادحين وأكثر منه ومن نقل مآثره ثم عقبه بذكر كلام القادحين فيه ومما يدل على ذلك أيضًا أن الأسانيد التى ذكرها للقدح لا يخلو غالبها من متكلم فيه أو مجهول ولا يجوز إجماعًا ثلم عرض المسلم بمثل ذلك فكيف بإمام من أئمة المسلمين وبفرض صحة ما ذكره الخطيب من القدح عن قائله لا يقيد به فإنه إن كان من غيره أقران الإمام فهو مقلد لما قاله أو كتبه أعداؤه أو من أقرانه فكذلك :

لما مر أن قول الأقران بعضهم فى بعض غير مقبول وقد صرح الحافظان الذهبي وابن حجر بذلك انتهى .

ايقـاظ ـ ٢٢ ـ

قد يظنُّ من لا علم له ـ حين يرى فى ميزان الاعتدال و « تهذيب الكمال » و « تهذيب التهذيب » وتقريب التهذيب وغيرها من كتب الفن فى حق كثير من الرواة : الطعن بالإرجاء عن أئمة النقد الأُثبات حين يقولون رمى بالإرجاء أو كان مرجئيًا أو نحو ذلك من عباراتهم ـ كونهم خارجين من أهل السنه والجماعة داخلين فى فرق الضلالة مجروحين بالبدعة الاعتقادية معدودين من الفرق المرجئة الضالة ومن ها هنا طعن كثير منهم على الإمام أبي حنيفة وصاحبيه وشيوخه لوجود إطلاق الإرجاء عليهم فى كتب من يعتمد على نقلهم ومنشأ ظنهم غفلتهم عن أحد قسمى الإرجاء وسرعة انتقال ذهنهم إلى الإرجاء الذى هو ضلال عند العلماء فقد قال محمد بن عبد الكريم الشهرستانى فى كتاب « الملل والنحل » عند ذكر فرق الضلالة : ومن ذلك المرجئة والإرجاء على معنيين :

أحدهما : التأخير كما فى قوله تعالى ﴿ **قالوا أرجه وأخاه** ﴾ أى أمهله .

والثانى : إعطاء الرجاء .

أما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والاعتقاد .

وأما بالمعنى الثانى فظاهر فإنهم كانوا يقولون : لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة .

وقيل الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة فلا يقضى عليه بحكم ما فى الدنيا من كونه من أهل الجنة أو النار فعلى هذا المرجئة والوعيدية فرقتان متقابلتان .

وقيل الإرجاء : تأخير على رضى الله عنه عن الدرجة الأولى إلى الرابعة فعلى هذا المرجئة والشيعة متقابلتان . والمرجئة أصناف أربعة : مرجئة الجوارح ومرجئة القدرية ومرجئة الجبرية والمرجئة الخالصة انتهى .

ثم ذكر الشهرستانى فرق المرجئة الخالصة مع ذكر معتقداتهم ومذخرقاتهم .

كالثوبانية : أصحاب أبى ثوبان المرجىء الذين زعموا أن الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى وبرسله وبكل ما لا يجوز فى العقل أن يفعله .

والتومنية : أصحاب أبى معاذ التومنى الذى يزعم أن الإيمان هو ما عصم من الكفر وهو اسم لخصال إذا تركها التارك كفر وهى المعرفة والتصديق والمحبة والإخلاص والإقرار بما جاء به الرسول .

والصالحية : أصحاب صالح بن عمرو القائلين : بأن الإيمان هو المعرفة بالله على الإطلاق والقول : بثالث ثلاثة ليس كفر ويصح الإيمان مع جحد الرسول والصلاة وغيرها ليست بعبادة إنما العبادة معرفة الله .

واليونسية : القائلين : بأن الإيمان هو معرفة الله وترك الإستكبار عليه والخضوع له والمحبة بالقلب ولا يضر ترك ما سوى المعرفة من الطاعات الإيمان ولا يعذب على ذلك وقال رئيسهم يونس النميرى أن إبليس لعنه الله .

وقال رئيسهم يونس النميرى : إن إبليس لعنه الله كان عارفاً بالله وحده غير أنه أبى واستكبر فكفر باستكباره .

والعبيدية : أصحاب عبيد المكتب القائل بأن ما دون الشرك مغفور لا محالة .

والغسانية : أصحاب غسان بن أبان الكوفى والزاعم أن الإيمان هو المعرفة بالله ورسوله والإقرار بما جاء به الرسول وإنه لو قال قائل : أعلم أن الله فرض الحج إلى الكعبة غير أنى لا أدرى أين الكعبة ولعلها فى الهند كان مؤمناً فهذه فرق المرجئة وضلالاتهم وليطلب تفصيل ذلك من كتب علم الكلام المشتملة على ذكر مقالاتهم .

وجملة التفرقة بين اعتقاد أهل السنة وبين اعتقاد المرجئة :

أن **المرجئة** يكتفون فى الإيمان بمعرفة الله ونحوه ويجعلون ما سوى الإيمان من

الطاعات وما سوى الكفر من المعاصى . غير مضرة ولا نافعة ويتشبثون بظاهر حديث « **من قال لا إله إلا الله دخل الجنة** » وأهل السنه يقولون : لا تكفى فى الإيمان المعرفة بل لابد من التصديق الاختيارى مع الإقرار اللسانى وأن الطاعات مفيدة والمعاصى مضرة مع الإيمان توصل صاحبها إلى دار الخسران . والذى يجب علمه على العالم المشتغل بكتب التواريخ وأسماء الرجال : أن الإرجاء يطلق على قسمين :

أحدهما : الإرجاء الذى هو ضلال ، وهو الذى مرَّ ذكره آنفًا .

وثانيهما : الإرجاء الذى ليس بضلال ، ولا يكون صاحبه عن أهل السنة والجماعة خارجًا ، ولهذا ذكروا أن المرجئة فرقتان ، مُرجئة الضلالة ، ومرجئة أهل السنة . وأبو حنيفة وتلامذته وشيوخه وغيرهم من الرواة الأثبات إنما عدّوا من مُرجئة أهل السنة لا من مرجئة الضلالة .

قال الشّهرستانى عند ذكر الغسانية ومن العجب أنَّ غسان كان يحكى عن أبى حنيفة مثل مذهبه ويعدُّه من المرجئة ولعله كذب عليه ولعمرى كان يقال لأبى حنيفة وأصحابه : مرجئة السُّنّة .

ولعل السبب فيه أنه لمّا كان يقول : الإيمان هو التصديق بالقلب ، وهو لا يزيد ولا ينقص ، نُسب إليه أنه يؤخر العمل عن الإيمان . والرجل مع تبحره بالعلم كيف يفتى بترك العمل !

وله سبب آخر ، وهو أنه كان يخالف القدرية ـ والمعتزلة الذين ظهروا فى الصدر الأول . والمعتزلة كانوا يُلقبون كل من خالفهم فى القدر مُرجئًا . وكذلك الوعيدية من الخوارج ، فلا يبعد أن اللقب إنما لزمه من فريقى المعتزلة والخوارج انتهى .

وفى « الطريقة المحمدية » : أما المرجئة : فإنَّ ضربًا منهم يقولون : نرجىء أمر المؤمنين والكافرين إلى الله ، فيقولون الأمر فيهم موكل إلى الله يغفر لمن يشاء من المؤمنين والكافرين ، ويعذب من يشاء فهؤلاء ضرب من المرجئة وهم كفار .

وكذلك الضرب الآخر منهم الذين يقولون : حَسناتُنا متقبَّلة قطعًا وسيئاتنا مغفورة ، والأعمال ليست بفرائض ولا يقرُّون بفرائض الصلاة والزكاة والصيام وسائر الفرائض ، ويقولون هذه كلها فضائل . فهؤلاء أيضًا كفار .

وأما المرجئة : الذين يقولون : لا نتولىَّ المؤمنين المذنبين ، ولا نتبرَّأ منهم ، فهؤلاء المبتدعة ، ولا تخرجهم بدعتهم من الإيمان إلى الكفر .

وأما المرجئة الذين يقولون : نُرجى أمرَ المؤمنين ـ ولو فُسَّاقًا ـ إلى الله فلا نُنزلهم جنةً ولا نارًا ، ولا نتبرَّأ منهم ، ونتولاَّهم فى الدين ، فهم على السنة فالزم قولهم وخُذْ به انتهى .

وفى « شرح المقاصد » للتفتازانى : اشتهر من مذهب المعتزلة أنَّ صاحب الكبيرة بدون التوبة مُخلد فى النار وإن عاش على الإيمان والطاعة مائة سنة ، ولم يفرقوا بين أن تكون الكبيرة واحدة أو كثيرةً ، واقعةً قبل الطاعات أو بعدها أو بينها ، وجعلوا عدم القطع بالعقاب ، وتفويض الأمر إلى الله : يغفر إن شاء ويعذب إن شاء ، على ما هو مذهب أهل الحق : إرجاءً بمعنى أنَّه تأخيرٌ للأمر وعدم جزم بالعقاب ، والثواب ، وبهذا الإعتبار جُعل أبو حنيفة وغيره من المرجئة . انتهى .

وفى « شرح الفقه الأكبر » المسمى بـ « المنهج الأظهر » لعلىّ القارى المكى : ثم اعلم أنَّ القُونوىَّ ذكر أنَّ أبا حنيفة كان يُسمَّى مرجئًا لتأخيره أمر صاحب الكبيرة إلى مشيئة الله ، والإرجاء التأخير . انتهى .

وفى « التمهيد » لأبى شكورٍ السَّالمىّ : ثم المرجئة على **نوعين** :

مرجئةٌ مرحومة ، وهم أصحاب النبى ﷺ ومرجئة ملعونة ، وهم الذين يقولون بأن المعصية لا تضرُّ ، والمعاصى لا يُعاقب .

ورُوى عن عثمان بن أبى ليلى : أنه كتب إلى أبى حنيفة وقال : أنتم مرجئة . فأجابه : بأن المرجئة على ضربين :

مرجئة ملعونة وأنا برىء منهم . **ومرجئة** مرحومة وأنا منهم .

وكتب فيه بأنَّ الأنبياء كانوا كذلك ، ألا ترى إلى قول عيسى قال : ﴿ **إنْ تُعذّبهُم فإنهم عبادُك ، وإنْ تَغْفر لهم فإنَّك أنت العزيزُ الحكيم** ﴾ . انتهى .

وقال ابنُ حجر المكى فى الفصل السابع والثلاثين من كتابه « الخيرات الحسان فى مناقب النعمان » قد عَدَّ جماعةٌ الإمامَ أبا حنيفة من المرجئة وليس هذا الكلام على حقيقته .

أمَّا أولاً : فقال شارح المواقف : كان غسان المرجىء ينقل الإرجاء عن أبى حنيفة ويعدُّه من المرجئة ، وهو افتراءٌ عليه ، قصد به غسَّان ترويج مذهبه بنسبته إلى هذا الإمام الجليل .

وأمَّا ثانيًا : فقد قال الآمِدىّ : إن المعتزلة كانوا فى الصدر الأول يُلقّبون من خالفهم فى القدر مُرجئًا ، أو لأنه لمَّا قال : الإيمان لا يزيد ولا ينقص ظُن به الإرجاء بتأخير العمل عن الإيمان . انتهى .

وخلاصةُ المرام فى هذا المقام أنَّ الإرجاء :

قد يُطلَق على أهل السنة والجماعة من مخالفيهم المعتزلة الزاعمين بالخلود النارى لصاحب الكبيرة .

وقد يُطلقُ على الأئمة القائلين بأن الأعمال ليست بداخلةٍ فى الإيمان ، وبعدم الزيادة فيه والنقصان ، وهو مذهب أبى حنيفة وأتباعه من جانب المحدّثين القائلين بالزيادة والنقصان ، وبدخول الأعمال فى الإيمان ، وهذا النزاع وإن كان لفظيًا كما حققه المحققون من الأولين والآخرين ، لكنه لمَّا طال وآلَ الأمرُ إلى بسط كلام الفريقين من المتقدمين والمتأخرين ، أدى إلى أن أطلقوا الإرجاءَ على مخالفيهم ، وشنَّعوا بذلك عليهم ، وهو ليس بطعن فى الحقيقة على ما لا يخفى على متهترة الشريعة .

وإذا انتقش هذا كلُّه على صحيفة خاطرك فاعرف أنه لا تنبغى المبادرة ــ نظرًا إلى قول أحدٍ من أئمة النقد وإن كان من أجلَّة المحدثين فى حق أحدٍ من الراوين : إنه من المُرجئين ــ بإطلاق القول بكونه من فرق الضلالة ، وجرَحه

بالبدعة الاعتقادية ، بل الواجب التنقيح ، والحكم بما يظهر بالوجه الرجيح . نَعَمْ إن دلَّت قرينةٌ حاليَّةٌ أو مقاليَّة على أن مراد الجارح بالإرجاء ما هو ضلالة ، فلا بأس بالحكم بكونه ذا ضلالة ، وإلاَّ فيُحتَمل أن يكون إطلاقُ ذلك القول على ذلك الراوى من معتزلىٍّ ، ومنه أَخذ ذلك الجارحُ ، واعتمد على اشتهاره من دون وقوف على الواضع ويحتمل أن يكون الراوى ممن لا يقول بزيادة الإيمان ونقصانه ولا بدخول العمل فى حقيقته ، فأطلق عليه الجارح المحدث الإرجاءَ تبعًا لأهل طريقته .

ويشهد لما ذكرنا ما فى « لسان الميزان » لابن حجر العسقلانى فى ترجمة « محمد بن الحسن » تلميذ أبي حنيفة : نقل ابن عَدِيٍّ عن إسحاق بن راهويه ، سمعتُ يحيى بن آدم يقول : كان شريكٌ لا يجيز شهادة المرجئة ، فشهد عنده محمد بن الحسن فردَّ شهادته ! فقيل له فى ذلك ؟! فقال : أنا لا أُجيز شهادة من يقول : الصلاة ليست من الإيمان . انتهى . فإنَّ هذا صريح فى أنه إنما أَطلق على (محمَّد) الإرجاءَ لكونه لا يرى الصلاة جزءًا من حقيقة الإيمان ، ومن المعلوم أن هذا ليس بضلال وطغيان .

وكذا قول الذهبى فى « ميزانه » فى ترجمة (مِسْعَر بن كِدَام) ـ بعد ذكر وثاقته ـ : ولا عبرة بقول السُّليمانى : كان من المرجئة مِسعرٌ ، وحمادُ بن أبي سليمان ، والنعمان ، وعمرو بنُ مرة ، وعبد العزيز بن أبي روَّاد ، وأبو معاوية ، وعمر بن ذرّ ، وسرد جماعةً . قلت : الإرجاءُ مذهب لعدةٍ من أجلَّة العلماء ، ولا ينبغى التحامل على قائله . انتهى .

وكذلك قول الشَّهرَستانى فى « المِللَ والنّحل » فى آخر بحث المرجئة : رجال المرجئة ـ كما نُقل ـ الحسن بن محمد بن على بن أبي طالب ، وسعيدُ بن جُبير ، وطلقُ بن حبيب ، وعمرو بن مرَّة ، ومحارب بن دثار ، ومقاتل بن سليمان ، وذرٌّ ، وعمرو بن ذرّ ، وحمادُ بن أبي سليمان ، وأبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمَّدُ بن الحسن ، وقُدَيْدُ بن جعفر . وهؤلاء كلُّهم أئمةُ الحديث لم يكفّروا أصحاب الكبائر بالكبيرة ، ولم يَحكمُوا بتخليدهم فى النار خلافًا للخوارجِ والقدريَّة . انتهى .

الملحق الثالث

ضوابط في الرّمْيِ
بالبدعة
وما هو منها كفر وما هو غير كفر

من كتاب

(الشِّفَا)

للقاضي عياض

حكم إضافة ما لا يليق به تعالى
عن طريق الإجتهاد والخطأ

وأما من أضاف إلى الله تعالى ما لا يليق به ، ليس على طريق السب ولا الردة وقصد الكفر . ولكن على طريق التأويل والاجتهاد والخطأ المفضى إلى الهوى والبدعة . من تشبه ، أو نعتٍ بجارحةٍ ، أو نفى صفةِ كمالٍ .

فهذا مما اختلف السلف والخلف فى تكفير قائله ومعتقده ــ واختلف قول مالك وأصحابه فى ذلك ولم يختلفوا فى قتالهم إذا تحيزوا فئة . وأنهم يستتابون فإن تابوا وإلا قتلوا . وإنما اختلفوا فى المنفرد منهم . فأكثر قول مالك وأصحابه ترك القول بتكفيرهم وترك قتلهم والمبالغة فى عقوبتهم ، وإطالة سجنهم حتى يظهر إقلاعهم ، وتستبين توبتهم .

كما فعل عمر رضى الله عنه بصبيغ وهذا قول محمد بن الموَّاز فى الخوارج وعبد الملك بن الماجشون وقول سحنون فى جميع أهل الأهواء وبه فسر قول مالك فى الموطأ وما رواه عن عمر بن عبد العزيز وجده وعمه من قولهم فى القدرية : يستتابون ، فإن تابوا وإلا قتلوا وقال عيسى عن ابن القاسم : فى أهل الأهواء من الأباضية والقدرية وشبههم ممن خالف الجماعة من أهل البدع والتحريف لتأويل كتاب الله . يُستتابون . أظهروا ذلك أو أسروّه فإن تابوا وإلا قتلوا . وميراثهم لورثتهم .

وقال مثله أَيضًا ابن القاسم فى كتاب محمد فى أَهل القَدَرِ ــ وغيرهم . قال : واستتابتهم أَن يقال لهم : أُتركوا ما أَنتم عليه .

ومثله فى المبسوط فى الإباضية والقدرية وسائر أَهل البدع قال : وهم مسلمون . وإنما قتلوا لرأيهم السوءِ .

وبهذا عمل عمر بن عبد العزيز . وقال ابن القاسم : من قال : إن الله لم يكلم موسى تكليمًا ... استتيب فإن تاب وإلا قتل .

وابن حبيب وغيره من أصحابنا يرى تكفيرهم وتكفير أمثالهم من الخوارج والقدرية والمرجئة .

وقد روى أيضًا عن سحنون مثله . فيمن قال : ليس لله كلام .. أنه كافر .

واختلفت الروايات عن مالك فأطلق فى رواية الشاميين أبى مسهر ومروان بن محمد الطاطرى الكفر عليهم .

وقد شوور فى زواج القدرى ... فقال : لا تزوجه . قال الله تعالى ... ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُشْرِكٍ ﴾ .

وروى عنه أيضًا : « أهل الأهواء كلهم كفار » وقال : « من وصف شيئًا من ذات الله تعالى وأشار إلى شيء من جسده يدٍ أو سمعٍ أو بصرٍ قطع ذلك منه . لأنه شبَّه الله بنفسه » .

وقال : فيمن قال « القرآن مخلوق » كافر فاقتلوه . وقال أيضًا فى رواية ابن نافع : يجلد ويوجعُ ضربًا ويحبس حتى يتوب .

وفى رواية بشر بن بكر التنيسىّ عنه : يقتل ولا تقبل توبته قال القاضى أبو عبد الله البرتكانى والقاضى أبو عبد الله التسترى من أئمة العراقيين جوابه مختلف : يقتل المستبصر الدَّعية وعلى هذا الخلاف اختلف قوله فى إعادة الصلاة خلفهم .

وحكى ابن المنذر عن الشافعى لا يستتاب القدرى وأكثر أقوال السلف تكفيرهم .

وممن قالت به الليث وابن عيينة وابن لهيعة وروى عنهم ذلك فيمن قال بخلق القرآن وقاله ابن المبارك والأودى ووكيع وحفص بن غياث وأبو إسحاق الفزارى ، وهشيم وعلى بن عاصم فى آخرين .

وهو من قول أكثر المحدثين ، والفقهاء ، والمتكلمين فيهم ، وفى الخوارج والقدرية ، وأهل الأهواء المضلة ، وأصحاب البدع المتأولين .

وهو قول أحمد بن حنبل . وكذلك قالوا فى الواقِفَةِ والشَّاكَّة فى هذه الأصول .

وممن روى عنه معنى القول الآخر بترك تكفيرهم على بن أبى طالب وابن عمر ، والحسن البصرى وهو رأى جماعة من الفقهاء النظَّار والمتكلمين .

واحتجوا بتوريث الصحابة والتابعين ، ورثَةَ أَهلِ حروراء ومن عُرف بالقَدَر ممن مات منهم ، ودفنهم فى مقابر المسلمين وجرى أحكام الإسلام عليهم .

قال إسماعيل القاضى : وإنما قال مالك فى القدرية وسائر أهل البدع يستتابون . فإن تابوا وإلا قتلوا ، لأنه من الفساد فى الأرض كما قال فى المحارِبِ إن رأى الإمامُ قتله ، وإن لم يقتُل قتَله .

وفساد المحارب إنما هو فى الأموال ومصالح الدنيا وإن كان قد يدخل أيضًا فى أَمر الدين من سبيل الحج والجهاد . وفسادُ أَهل البدع مُعظَمُهُ على الدين . وقد يدخل فى أَمر الدنيا بما يُلقُون بين المسلمين من العداوة .

تحقيق القول فى إكفار المتأوّلين

قد ذكرنا مذاهب السلف فى إكفار أصحاب البدع والأهواء المتأولين . فمن قال قولاً يؤديه مساقه إلى كفرِ هو إذا وُقِفَ عليه لا يقول بما يؤديه قوله إليه . وعلى اختلافهم اختلف الفقهاء والمتكلمون فى ذلك .

فمنهم من صوّب التكفير الذى قال به الجمهور من السلف ومنهم من أباه ولم يرَ إخراجهم من سواد المؤمنين . وهو قول أَكثر الفقهاء والمتكلمين . وقالوا هم فسّاق عصاة ضلاّل ، ونورِّثهم من المسلمين ونحكم لهم بأحكامهم . ولهذا قال سحنون : « لا إعادة على من صلى خلفهم » . قال ـ وهو قول جميع أصحاب

مالك ، المغيرة ، وابن كنانة وأشهب قال : لأنه مسلم ، وذنبه لم يخرجه من الإسلام .

واضطرب آخرون فى ذلك ووقفوا عن القول بالتكفير أو ضده ، واختلاف قولى مالك فى ذلك وتوقفه عن إعادة الصلاة خلفهم منه .

وإلى نحو من هذا ذهب القاضى أبو بكر إمام أهل التحقيق والحق وقال إنها من المعوصات إذ القوم لم يصرحوا باسم الكفر ، وإنما قالوا قولاً يؤدى إليه .

واضطرب قوله فى المسألة على نحو اضطراب قول إمامه مالك بن أنس حتى قال فى بعض كلامه إنهم على رأى من كفّرهم بالتأويل لا تحل مناكحتهم ولا أكل ذبائحهم ، ولا الصلاة على ميتهم ، ويُختلف فى موارثتهم على الخلاف فى ميراث المرتد .

وقال أيضًا : « نورّث ميتهم ورثتهم من المسلمين ولا نورّثهم من المسلمين » وأكثر ميله إلى ترك التكفير بالمآل .

وكذلك اضطرب فيه قول شيخه أبى الحسن الأشعرى وأكثر قوله ترك التكفير ... وأن الكفر خصلة واحدة وهو الجهل بوجود البارى تعالى .

وقال مرة : « من اعتقد أن الله جسم ، أو المسيحُ أو بعض من يلقاه فى الطرق فليس بعارف به وهو كافر » .

ولمثل هذا ذهب أبو المعالى رحمه الله فى أجوبته لأبى محمد عبد الحق وكان سأله عن المسألة فاعتذر له بأن الغلط فيها يصعُبٌ .. لأن إدخال كافر فى الملة وإخراجَ مسلم عنها عظيمٌ فى الدين .

وقال غيرهما من المحققين : « الذى يجب الإحتراز من التكفير فى أهل التأويل . فإن استباحة دماء المصلّين الموحدين خطرٌ ..

والخطأ فى ترك ألف كافر أهون من الخطأ فى سفك مِحْجَمَة من دم مسلم واحد .

وقد قال ﷺ : « **فإذا قالوها ـ يعنى الشهادة ـ عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله ...** »

فالعصمة مقطوع بها مع الشهادة ولا ترتفع ويستباح خلافها إلا بقاطعٍ ولا قاطعَ من شرع ولا قياس عليه .. وألفاظ الأحاديث الواردة فى الباب معرضة للتأويل .. فما جاء منها فى التصريح بكفر القدرية ، وقولُهُ : « لا سهم لهم فى الإسلام » وتسميتُهُ الرافضة بالشرك ، وإطلاق اللعنة عليهم .. وكذلك فى الخوارج وغيرهم من أَهل الأَهواء ، فقد يحتج بها من يقول بالتكفير .

وقد يجيب الآخر بأَنه قد ورد مثل هذه الأَلفاظ فى الحديث فى غير الكفرة على طريق التغليظ . وكفرٌ دون كفر ، وإشراك دون إشراك .

وقد ورد مثله فى الرياء وعقوق الوالدين ، والزوج ، والزّور وغير معصية .. وإذا كان محتملاً للأمرين فلا يقطع على أَحدهما إلا بدليل قاطع .

وقوله فى الخوارج : « هم من شر البرية ... » وهذه صفة الكفار وقال : « شر قبيل تحت أَديم السماء طوبى لمن قتلهم أوقتلوه » وقال : فإذا وجدتموهم فاقتلوهم قتل عاد » وظاهر هذا الكفر ، لا سيما مع تشبيههم بعاد فيحتج به من يرى تكفيرهم .

فيقول له الآخر ، إنما ذلك من قتلهم لخروجهم على المسلمين ، وبغيهم عليهم ، بدليله من الحديث نفسه « يقتلون أَهل الإسلام » **فقتلهم** ههنا حدٌّ لا كفر ... وذكر عادٍ تشبيه للقتل وحلّه لا للمقتول وليس كل من حُكِمَ بقتله يُحكم بكفره ، ويُعارضه بقول خالد فى الحديث : « دعنى أَضرب عنقه يا رسول الله » فقال : « **لعله يصلى** » .

فإن احتجوا بقوله ﷺ : «**يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم**» فأخبر أن الإيمان لم يدخل قلوبهم .

وكذلك قوله : « يمرقون من الدين مروق السهم من الرَّمِيَّة ثم لا يعودون إليه حتى يعود السهم على فوقه » .

وبقوله: «سبق الفرث والدَّمَ» . يدل على أنه لم يتعلق من الإسلام بشيء .

أجابه الآخرون : أن معنى «لا يجاوز حناجرهم» لا يفهمون معانيه بقلوبهم ولا تنشرح له صدورهم ولا تعمل به جوارحهم .

وعارضوهم بقوله «ويُتمادى فى الفوق» وهذا يقتضى التشكك فى حاله .

وإن احتجوا بقول أَبى سعيد الخدرى فى هذا الحديث : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «**يخرج فى هذه الأمة** ...» ولم يقل «من هذه» وتحريرُ أبى سعيد الرواية وإتقانُه اللفظ .

أَجابهم الآخرون : بأن العبارة «بفى» لا تقتضى تصريحًا بكونهم من غير الأمة ، بخلاف لفظة «من» التى هى للتبعيض ، وكونهم من الأُمة .. مع أَنه قد روى عن أَبى ذر وعلى وأَبى أُمامة وغيرهم فى هذا الحديث : «**يخرج من أُمتى**» و «**سيكون من أُمتى**» وحروف المعانى مشتركة فلا تقويل على إخراجهم من الأُمة بـ «فى» ولا على إدخالهم فيها بـ «من» لكنَّ أبا سعيدرضى الله عنه أَجاد ما شاء فى التنبيه الذى نبَّه عليه .. وهذا مما يدل على سعة فقه الصحابة ، وتحقيقهم للمعانى واستنباطهم من الألفاظ ، وتحريرهم لها ، وتوقيهم فى الرواية . ـ هذه المذاهبُ المعروفةُ لأهل السنة ولغيرهم من الفرق فيها مقالات كثيرة مضطربة شخيفة .

أقربها قول جهم ، ومحمد بن شهيب : «أَن الكفر بالله الجهلُ به . لا يكفر أَحد بغير ذلك» .

وقال أبو الهذيل : «إن كل متأَول كان تأْويله تشبيهًا لله بخلقه وتجويرًا له فى فعله ، وتكذيبًا لخبره فهو كافرٌ .. وكل من أَثبت شيئًا قديمًا لا يقال له الله فهو كافر» .

وقال بعض المتكلمين : «إن كان ممن عرف الأَصل وبنى عليه ، وكان فيما هو من أَوصاف الله فهو كافر ، وإن لم يكن من هذا الباب ففاسق إلا أَن يكون

ممن لم يعرف الأَصل فهو مخطىء غير كافر».

وذهب عبيد الله بنُ الحسن العنبرى إلى تصويب أَقوالِ المجتهدين فى أصول الدين فيما كان عرضةً للتأويل ، وفارق فى ذلك فِرَق الأُمة إذ أَجمعوا ـ سواه ـ على أَن الحق فى أصول الدين فى واحد والمخطىء فيه آثم عاص فاسق .. وإنما الخلاف فى تكفيره . وقد حكى القاضى أَبو بكر الباقلانى مثل قولِ عُبَيْدِ الله عن داوود الأصبهانى .

قال : وحكى قوم عنهما أَنهما قالا ذلك فى كل مَنْ عَلِمَ الله سبحانه من حاله استفراغِ الوسع فى طلب الحق من أَهل ملتنا ، أَو من غيرهم .

وقال نحو هذا القول الجاحظ وثمامةُ ، فى أَن كثيرًا من العامة ، والنساء والبُله . ومقلدةِ النصارى واليهود وغيرهم لاحجة لله عليهم ـ إذ لم تكن لهم طباعٌ يمكن معها الإستدلال وقد نحا الغزالى قريبًا من هذا المنحنى فى كتاب التَفْرِقَةِ وقائل هذا كله كافر بالإِجماع على كفر من لم يكفّر أَحدًا من النصارى واليهود ، وكل من فارق دين المسلمين أو وقف فى تكفيرهم ، و شك .

قال القاضى أبو بكر .. لأَن التوقيف والإجماع اتفقا على كفرهم ، فمن وقف فى ذلك فقد كذّب النصَّ والتوقيف أو شك فيه .

والتكذيب أو الشك فيه لا يقع إلا من كافر .

بيان ما هو من المقالات كفر

ومَاَ يتوقف أو يختلف فيه وما ليسَ بكُفر

إعلم أَن تحقيق هذا الفصل وكشف اللبس فيه مورده الشرعُ ، ولا مجال للعقل فيه .

والفصل البيّن فى هذا أن كل مقالة صرحت بنفى الربوبية أو الوحدانية ، أو عبادة أَحدٍ غير الله أو مع الله فهى كفرٌ كمقالة الدهرية وسائر فِرَق أصحاب الإِثنين مع الديهانه والمانوية وأَشباههم من الصابئين والنصارى والمجوس والذين أَشركوا بعبادة الأوثان ، أو الملائكة أو الشياطين أو الشمس ، أو النجوم ، أو النار أو أحدٍ غير الله من مشركى العرب وأهل الهند والصين ، والسودان ، وغيرهم ممن لا يرجع إلى كتاب .

وكذلك القرامطة وأصحاب الحلول والتناسخ من الباطنية والطيارة من الروافض ،والبيانية والغرابية وكذلك من اعترف بالاهية الله ووحدانيته ، ولكنه اعتقد أنه غيرُ حيّ أَو غيرُ قديم ، وأَنه مُحدَثٌ ، أو مصوَّرٌ ، أو ادعى له ولدًا أو صاحبة أو والدًا أو أنه متولِّدٌ من شىء ، أوكائنٌ عنه ، أو أَن معه فى الأزل شيئًا قديمًا غيره ، أوأن ثمّ صانعًا للعالم سواه .. أو مدبرًا غيره . فذلك كله كفر بإِجماع المسلمين .

كقول الإِلهين من الفلاسفة والمنجمين والطبائعيين وكذلك من ادعى مجالسة الله والعروج إليه ومكالمته أَو حلوله فى أَحد الأشخاص ، كقول بعض المتصوفة والباطنية والنصارى ، والقرامطة ، وكذلك نقطع على كفر من قال بقِدَم العالم أو بقائه ، أو شك فى ذلك على مذهب بعض الفلاسفة والدهرية ، أَو قال بتناسخ الأرواح وانتقالها أَبد الآباد فى الأَشخاص وتعذيبها أو تنعمها فيها بحسب زكائها وخبثها وكذلك من اعترف بالإِلهية والوحدانية ولكنه جحد النبوة من أَصلها عمومًا . أَو نبوة نبينا ﷺ خصوصًا ، أو أَحدٍ من الأَنبياء الذين نص الله عليهم بعد علمه بذلك فهو كافر بلا ريب .

كالبراهمة ، ومعظم اليهود ، والأروسيّة من النصارى والغُرابيّة من الروافض الزاعمين أن عليًا كان المبعوثَ إليه جبريل ، وكالمعطلة ، والقرامطة ، والإسماعيلية والعنبرية من الرافضة ، وإن كان بعض هؤلاء قد أشركوا في كفرٍ آخر مع من قبلهم .

وكذلك من دان بالواحدانية وصحة النبوة ونبوة نبينا ﷺ ، ولكن جوّز على الأنبياء الكذب فيما أتوا به ، إدّعى في ذلك المصلحةُ ـ بزعمه ـ أو لم يدّعها فهو كافر بإجماع كالمتفلسفين ، وبعض الباطنية . والروافض ، وغلاة المتصوفة ، وأصحاب الإباحة فإن هؤلاء زعموا أن ظواهر الشرع وأكثر ما جاءت به الرسل من الإخبار عما كان ويكون من أمور الآخرة ، والحشر ، والقيامة ، والجنة والنار ، ليس منها شيء على مقتضى لفظها ومفهوم خطابها وإنما خاطبوا بها الخلق على جهة المصلحة لهم .. إذ لم يمكنهم التصريح لقصور أفهامهم ، فمُضَمَّنُ مقالاتهم إبطال الشرائع وتعطيل الأوامر ، والنواهي ، وتكذيب الرسل ، والارتياب فيما أتوا به .. وكذلك من أضاف إلى نبينا ﷺ تَعَمُّدَ الكذب فيما بلَّغَهُ وأخبر به ، أوشك في صدقه ، أو سبَّه ، أو قال : إنه لم يُبَلِّغْ أو استخف به ، أو بأحدٍ من الأنبياء ، أو أزرى عليهم . أو آذاهم .. أو قتل نبيًا ، أو حاربه .. فهو كافر بإجماع .

ـ وكذلك نكفر من ذهب مذهب بعض القدماء في أن في كل جنس من الحيوان نذيرًا ونبيًا من القردة والخنازير والدواب والدود وغير ذلك ، ويحتج بقوله تعالى﴿ وإن من أمة إلا خلا فيها نذير﴾ إذ ذلك يؤدى إلى أن يوصف أنبياء هذه الأجناس بصفاتهم المذمومة وفيه من الإزراء على هذا المنصب المنيف ما فيه .. مع إجماع المسلمين على خلافه . وتكذيب قائله .

ـ وكذلك نكفر من اعترف من الأصول الصحيحة بما تقدم ونبوة نبينا ﷺ ولكن قال : كان أسودَ أو مات قبل أن يلتحى ، أوَ ليس الذى كان بمكة ، والحجاز ، أو ليس بقرشي .. لأن وصفه بغير صفاته المعلومة نفيٌ له وتكذيب به ، وكذلك من ادعى نبوة أحد مع نبينا ﷺ أو بعده كالعيسوية من اليهود القائلين بتخصيص رسالته إلى العرب ، وكالخُرَّمية القائلين بتواتر الرسل ، وكأكثر

الرافضة القائلين بمشاركة عليٍّ فى الرسالة للنبى ﷺ وبعده .. فكذلك كل إمام عند هؤلاء يقوم مقامه فى النبوة والحجة .. وكالبزيعيَّةِ والبيانية منهم القائلين بنبوة بزيع وبيان وأَشباه هؤلاء أَو من ادعى النبوة لنفسه .. أو جوَّز اكتسابها والبلوغ بصفاء القلب إلى مرتبتها كالفلاسفة وغلاة المتصوفة .

ـ وكذلك من ادعى منهم أَنَّه يوحى إليه ، وإن لم يدَّع النبوة أو أنه يصعد إلى السماء . ويدخل الجنَّة ، ويأكل من ثمارها ويعانق الحور العين .. فهؤلاء كلهم كفار مكذبون للنبى ﷺ .. لأَنه أخبر ﷺ أنه خاتم النبيين ، لا نبى بعده .. وأخبر عنه الله تعالى أنه خاتمُ النبيين ،وأنه أُرسل كافة للناس ، وأجمعت الأمة على حمل هذا الكلام على ظاهره ، وأَن مفهومه المراد به دون تأويل ولا تخصيص فلا شك فى كفر هؤلاء الطوائف كلِّها قطعًا إجماعًا وسمعًا .

ـ وكذلك وقع الإجماع على تكفير كل من دافع نص الكتاب أو خص حديثًا مجمعًا على نقله مقطوعًا به ، مجمعًا على حمله على ظاهره ، كتكفير الخوارج بإبطال الرجم . ولهذا تكفر من لم يكفر من دان بغير ملة المسلمين من الملل . أَو وقف فيهم ، أو شك ، أو صحح مذهبهم . وإن أظهر مع ذلك الإسلام واعتقده واعتقد إبطال كل مذهب سواه . فهو كافر بإظهاره ما أظهر من خلاف ذلك .

ـ وكذلك نقطع بتكفير كل قائل قولاً يتوصل به إلى تضليل الأُمة ، وتكفير جميع الصحابة .. كقول الكُميْليَّة من الرافضة بتكفير جميع الأُمة بعد النبى ﷺ إذ لم تقدم عليًا .. وكفرت عليًا إذ لم يتقدم ويَطْلُبْ حقَّهُ فى التقديم .

ـ فهؤلاء قد كفروا من وجوه ، لأنه أبطلوا الشريعة بأسرها إذ قد انقطع نقلها ونقل القرآن ، إذ ناقلوه كفرةٌ على زعمهم . وإلى ـ هذا ـ والله أعلم ـ أشار مالك فى أحد قوليه بقتل من كفَّر الصحابة .

ـ ثم كفروا من وجه آخر بسبهم النبى ﷺ على مقتضى قولهم وزعمهم أنه

عهد إلى عليّ رضى الله عنه . وهو يعلم أنه يكفر بعده ـ على قولهم ـ لعنة الله عليهم ـ وصلى الله على رسوله وآله .

ـ وكذلك نكفّر بكل فعل أَجمع المسلمون أَنه لا يصدر إلا من كافر ، وإن كان صاحبه مصرِّحًا بالإسلام مع فعله ذلك الفعل .. كالسجود للصنم ، وللشمس ، والقمر ، والصليب ، والنار ، والسعى إلى الكنائس والبيع مع أَهلها والتزيى بزيهم من شد الزنانير وفحص الرؤوس .

فقد أَجمع المسلمون أَن هذا لا يوجد إلا من كافر وأَن هذه الأفعال علامةٌ على الكفر ، وإن صرح فاعلها بالإسلام . وكذلك أَجمع المسلمون على تكفير كل من استحلَّ القتلَ ، أو شرب الخمر ، أو الزنا ، مما حرم الله بعد علمه بتحريمه كأصحاب الإباحة من القرامطة وبعض غلاة المتصوفة .

ـ وكذلك نقطع بتكفير كل من كذَّب وأَنكر قاعدةً من قواعد الشرع ، وما عُرف يقينًا بالنقل المتواتر من فعل الرسول ﷺ ووقع الإجماع المتصلُ عليه . كمن أَنكر وجوبَ الصلوات الخمس ، وعدد ركعاتها وسجداتها ويقول : إنما أوجب الله علينا فى كتابه الصلاة على الجملة وكونُها خمسًا .. وعلى هذه الصفات والشروط لا أَعلمه إذ لم يرد فيه فى القرآن نصٌ جلىٌ والخبر به عن الرسول ﷺ خبر واحد .

ـ وكذلك أجمع على تكفير من قال من الخوارج إن الصلاة طرفى النهار .

ـ وعلى تكفير الباطنية فى قولهم إن الفرائض أَسماء رجال أمروا بولايتهم . والخبائث والمحارم أَسماء رجال أُمروا بالبراءة منهم .

وقول بعض المتصوفة .. إن العبادة ، وطول المجاهدة إذا صفت نفوسهم أَفضت بهم إلى إسقاطها وإباحة كل شىء لهم ورفع عُهَدِ الشرائع عنهم .

ـ وكذلك إن أنكر منكر مكة ، أو البيت ، أو المسجد الحرام أَو صفة الحج .. أَو قال : الحج واجب فى القرآن واستقبال القبلة كذلك ، ولكن كونه على هذه الهيأة المتعارفة ، وأَنَّ تلك البقعة هى مكةُ والبيت والمسجد الحرام

لا أدرى هل هى تلك أو غيرها ! ولعل الناقلين أن النبى ﷺ فسَّرها بهذه التفاسير غلطوا ووهموا . فهذا ومثله لا مرية فى تكفيره إن كان ممن يُظن به علمُ ذلك ، وممن خالط المسلمين وامتدت صحبته لهم .. إلا أن يكون حديث عهد بالإسلام فيقال له : سبيلك أن تسأل عن هذا الذى لم تعلمه بعدُ كافة المسلمين ، فلا تجدُ بينهم خلافًا ، كافة عن كافة إلى معاصر الرسول ﷺ أن هذه الأمورَ كما قيل لك ، وأن تلك البقعة هى مكة والبيت الذى فيها هو الكعبةُ ، والقبلة التى صلى لها الرسول ﷺ والمسلمون وحجوا إليها وطافوا بها ، وأنّ تلك الأفعال هى صفاتُ عبادة الحج والمرادُ به .. وهى التى فعلها النبى ﷺ والمسلمون . وأن صفات الصلوات المذكورة هى التى فعل النبى ﷺ ، وشرح مراد الله بذلك وأبان حدودها ... فيقع لك العلمُ كما وقع لهم . ولا ترتاب بذلك بعدُ ـ والمرتاب فى ذلك والمنكرُ بعد البحث وصحبة المسلمين كافرٌ باتفاقٍ ولا يعذرُ بقوله « لا أدرى » ، ولا يُصدَّقُ فيه .. بل ظاهره التستر عن التكذيب ، إذ لا يمكن أنه لا يدرى وأيضًا فإنه إذا جوَّز على جميع الأُمة الوهمَ والغلط فيما نقلوه من ذلك وأجمعوا أنه قولُ الرسول وفعلُهُ وتفسيرُ مراد الله به أدخَلَ الاسترابة فى جميع الشريعة ، إذ هم الناقلون لها والقرآن ، وانحلَّت عرى الدين كرَّةً .. ومن قال هذا كافرٌ .

ـ وكذلك من أنكر القرآن أو حرفًا منه ، أو غيرَّ شيئًا منه ، أو زاد فيه ـ كفعل الباطنية والإسماعيلية ـ أو زعم أنه ليس بحجة للنبى ﷺ ، أو ليس فيه حجةٌ ولا معجزةٌ . كقول هشام الغوطى ، ومَعْمَر الصَيْمَرىّ إنه لا يدل على الله ولا حجة فيه لرسوله ، ولا يدل على ثواب ولا عقاب ولا حكم .. ولا محالة فى كفرهما بذلك القول .

وكذلك نكفرهما بإنكارهما أن يكون فى سائر معجزات النبى ﷺ حجةٌ له ، أو فى خلق السموات والأرض دليلٌ على الله لمخالفتهم الإجماعَ والنقلَ المتواتر عن النبى ﷺ باحتجاجه بهذا كله ، وتصريح القرآن به .

ـ وكذلك من أنكر شيئًا مما نص فيه القرآن بعد علمه أنه من القرآن الذى فى أيدى الناس ، ومصاحف المسلمين ، ولم يكن جاهلاً به ، ولا قريب عهد بالإسلام ، واحتج لإنكاره إما بأنه لم يصحَ النقل عنده ، ولا بلغة العلم به ، أو لتجويز على ناقله ، فنكفره بالطريقين المتقدمين لأنه مكذب للقرآن مكذبٌ للنبي ﷺ لكنه تسترَّ بدعواه وكذلك من أنكر الجنة ، أو النار ، أو البعث ، أو الحساب ، أو القيامة فهو كافر بإجماع للنص عليه وإجماع الأُمة على صحة نقله متواترًا .

ـ وكذلك من اعترف بذلك ولكنه قال : إن المراد بالجنة والنار ، والحشر والنشر ، والثواب والعقاب ، معنى غيرُ ظاهره ، وأنها لذّات روحانية ، ومعانٍ باطنةٌ كقول النصارى ، والفلاسفة ، والباطنية وبعض المتصوفة وزعم أن معنى القيامة الموت أو فناءٌ محضٌ وانتقاض هيئة الأفلاك ، وتحليل العالم .. كقول بعض الفلاسفة .

ـ وكذلك نقطع بتكفير غلاة الرافضة فى قولهم : إن الأئمة أفضل من الأنبياء . فأما من أنكر ما عرف بالتواتر من الأَخبار والسير والبلاد لا يرجع إلى إبطال شريعةٍ ولا يفضى إلى إنكار قاعدةٍ كإنكار غزوة تبوك ، أو مؤتة ، أو وجود أَبى بكر ، وعمر ، أو قتل عثمان ، أو خلافة علىّ مما علم بالنقل ضرورةً وليس فى إنكاره جحد شريعةٍ فلا سبيل إلى تكفيره . بجحد ذلك وإنكار وقوع العلم له إذ ليس فى ذلك أكثر من المباهتة .. كإنكار هشام وعباد وقعة الجمل ومحاربة على من خالفه .

ـ فأما إن ضعّف ذلك من أَجلِ تهمة الناقلين ووهَّم المسلمين أَجمع . فنكفّره بذلك لسريانه إلى إبطال الشريعة .

فأما من أنكر الإجماع المجرد الذى ليس طريقه النقل المتواتر عن الشارع ، فأكثر المتكلمين من الفقهاء والنظار فى هذا الباب قالوا بتكفير كل من خالف الإجماع الصحيح الجامع لشروط الإجماع المتفق عليه عمومًا .

وحجتهم قوله تعالى ﴿ **وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ ما تَبَيَّن لَهُ الهُدَى** ﴾ .

وقوله ﷺ : « **من خالف الجماعة قيد شبرٍ فقد خلع ربقَةَ الإسلام من عنقه** » .

وحكوا الإجماع على تكفير من خالف الإجماع وذهب آخرون إلى الوقف عن القطع بتكفير من خالف الإجماع الذى يختص بنقله العلماء. وذهب آخرون إلى التوقف فى تكفير من خالف الإجماع الكائن عن نظر ، كتكفير النظام بإنكاره الإجماع لأنه بقوله هذا مخالفٌ إجماع السلف على احتجاجهم بخارق للإجماع .»

قال القاضى أبو بكر : القول عندى أَن الكفر بالله هو الجهل بوجوده والإيمان بالله هو العلم بوجوده . وأَنَّه لا يكفّر أحدٌ بقولٍ ولا رأى إلا أن يكون هو الجهلُ بالله فإن عصى بقول أو فعلٍ نصَّ الله ورسوله ، أو أجمعَ المسلمون أنه لا يوجد إلا من كافر .. أو يقوم دليلٌ على ذلك فقد كفر .

ليس لأجل قوله أو فعله ، لكن لما يقارنه من الكفر فالكفر بالله لا يكون إلا بأحد ثلاثة أمور :

أحدها : الجهل بالله تعالى .

والثانى : أن يأتى فعلاً ، أو يقول قولاً يخبرُ الله ورسوله أو يجمع المسلمون أن ذلك لا يكون إلا من كافى كالسجود للصنم والمشىء إلى الكنائس بالتزام الزنار مع أصحابها فى أعيادهم ، أو يكون ذلك القولُ أو الفعلُ لا يمكن معه العلمُ بالله .. قال : فهذان الضربان وإن لم يكونا جهلاً بالله ، فهما عَلَمٌ أن فاعلهما كافر منسلخ من الإيمان .

فأما من نفى صفة من صفات الله تعالى الذاتية ، أو جحدها مستبصرًا فى ذلك كقوله : ليس بعالم ولا بقادرٍ ولا مريد ولا متكلم وشبه ذلك من صفات الكمال الواجبة له تعالى فقد نص أئمتنا على الإجماع على كفر من نفى عنه تعالى الوصف بها وأعراه عنها .

وعلى هذا حمل قول سحنون من قال : « ليس الله كلام فهو كافر » وهو لا يكفّر المتأولين كما قدمناه .

فأما من جهل صفة من هذه الصفات فاختلف العلماء ههنا فكفره بعضهم وحكى ذلك عن أبي جعفر الطبرى وغيره وقال به أَبو الحسن الأشعرى مرةً .

وذهبت طائفة إلى أن هذا لا يخرجه عن اسم الايمان ... وإليه رجع الأشعرى قال : لأنه لم يعتقد ذلك اعتقادًا يقطع بصوابه ويراه دينًا وشرعًا وإنما يكفر من اعتقد أن مقاله حق .

واحتج هؤلاء بحديث السوداء وأن النبى ﷺ إنما طلب منها التوحيد لا غيرُ .

وبحديث القائل : لَئن قدر الله على ـ وفى رواية فيه ـ لعلى أضل الله ـ ثم قال ـ فغفر الله له .

قالوا : ولو بوحث أكثر الناس عن الصفات وكوشفوا عنها ، لما وجد من يعلمها إلا الأقل .

وقد أجاب الآخر عن هذا الحديث بوجوه :

منها : أن « قَدَرَ » بمعنى «قَدَّرَ » ولايكون شكه فى القدرة على إحيائه بل فى نفس البعث الذى لا يُعلم إلا بشرع ، ولعله لم يكن ورد عندهم به شرع يقطع عليه فيكون الشك فيه حينئذ كفرًا فأما مالم يرد به شرع فهو من مجوّزاتِ العقول .. أو يكون « قَدَرَ » بمعنى « ضيَّق » ويكون ما فعله بنفسه إزراءً عليها ، وعضبًا لعصيانها .

وقيل : « قال ما قاله وهو غير عاقل لكلامه ولا ضابط للفظه مما استولى عليه من الجزع والخشية التى أذهبت لبَّه فلم يؤاخذ به » .

وقيل : «كان هذا فى زمن الفترة . وحيث ينفع مجرد التوحيد » .

وقيل : بل هذا من مجاز كلام العرب الذى صورته الشك ومعناه التحقيق ..

وهو يسمى تجاهل العارف .. وله أمثلة فى كلامهم .

كقوله تعالى ﴿ **لَعَلَّه يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى** ﴾ .

وقوله : ﴿ **وإِنَّا أو إِياكم لَعَلَى هُدَى أَوْ فى ضَلالٍ مُبينٍ** ﴾ فأما من أثبت الوصف ، ونفى الصفة فقال : أقول عالم ولكن لا علم له ، ومتكلم ولكن لا كلام له . وهكذا فى سائر الصفات على مذهب المعتزلة . فمن قال بالمآل لما يؤديه إليه قولُه ويسوقه إليه مذهبه كفَّره .. لأنه إذا نفى العلم انتفى وصف عالم .. إذ لا يوصف بعالم إلا من له علم فكأنهم صرحوا عنده بما أدى إليه قولهم . وهكذا عند هذا سائر فرق أهل التأويل من المشبَّه ، والقدرية ، وغيرهم ، ومن لم يَرَ أَخْذَهم بمآلِ قولهم ولا أَلزمهم موجِب مذهبهم لم ير إكفارهم .

قال : لأنهم إذا وُقِّفُوا على هذا قالوا : لا نقول ليس بعالم ، ونحن ننتفى من القول بالمآل الذى أَلزمتموه لنا ، ونعتقد نحن وأنتم أنه كفر . بل نقول : إن قولنا لا يؤولُ إليه على ما أَصَّلناه .

فعلى هذين المأخذين اختلف الناس فى إكفار أَهل التأويل .

وإذا فهمته اتضح لك الموجبُ لاختلاف الناس فى ذلك . والصواب ترك إكفارهم ، والإعتراض عن الختم عليهم بالخسْران ، وإجراءُ حكم الإسلام عليهم فى خصاصهم ، ووراثاتهم ، - ومناكحاتهم، ودياتهم ، والصلاة عليهم ، ودفنهم فى مقابر المسلمين وسائر معاملاتهم . لكنهم يغلظ عليهم بوجيع الأدب . وشديد الزجر والهجر حتى يرجعوا عن بدعتهم .

وهذه كانت سيرة الصدر الأول فيهم .

فقد كان نشأَ على زمن الصحابة وبعدهم فى التابعين من قال بهذه الأقوال من القدر ، ورأى الخوارج والأعتزال ، فما أَزاحوا لهم قبرًا ، ولا قطعوا لأحد منهم ميراثًا ، لكنهم هجروهم . وأدبوهم بالضرب . والنفى ، والقتل ، على قَدْرِ أَحوالهم لأَنهم فسَّاق ضلالٌ عصاةٌ أصحاب كبائر عند المحققين وأَهل السنة ممن لم

يقل بكفرهم منهم ، خلافًا لمن رأى غير ذلك ، والله الموفق للصواب .

قال القاضى أَبو بكر : وأَما مسائل الوعد والوعيد ، والرؤية والمخلوق ، وخلق الأفعال ، وبقاء الأَعراض ، والتولد ، وشِبهها من الدقائق ، فالمنع فى إِكفار المتأَولين فيها أَوضح إذ ليس فى الجهل بشىء منها جهلٌ بالله تعالى . ولا أَجمع المسلمون على إِكفار من جهل شيئًا منها . وقد قدمنا فى الفصل قبله من الكلام وصورة الخلاف فى هذا ما أغنى عن إِعادته بحول الله تعالى .

الملحــق الرابـع

مائة وأربعون رجُلاً وواحد

ممن اتهموا بالبدعة على أنواعها

الأئمة

مرويٌّ لهم عند السِّتة

أو غــيرهم

[١] أبان بن تغلب الرّبعى أبو سعد الكوفى [م ٤] :

قال الذهبي : شيعى جلد ، لكنه صدوق ، فلنا صدقه ، وعليه بدعته .

وقال ابن عدى : هو من أهل الصدق فى الروايات ، وإن كان مذهبه مذهب **الشيعة** .

وقال الجوزجانى : زائغ مذموم المذهب .

واختار الحافظ بن حجر القولين الأولين ، قال :

« هذا قول منصف ، وأما الجوزجانى فلا عبرة بحطّه على الكوفيين » .

[ميزان ١/٥ ، تهذيب ١/٩٣]

[٢] إبراهيم بن طَهْمان [ع] :

ثقة من علماء خراسان ، وضعَّفه محمد بن عبد الله الموصلى ، قال : ضعيف مضطرب الحديث .

تفرَّد الموصلى بتضعيفه ـ لعله من أجل **الإرجاء** .

قال الدارقطني : « ثقة ، إنما تكلموا فيه للإرجاء » .

وقال الجوزجانى : « فاضل ، رُمى بالإرجاء » .

وقال أحمد بن حنبل : « هو صحيح الحديث مقارب ، يرى الإرجاء ، وكان شديدا على الجهمية » .

[ميزان الإعتدال ١/٣٨ ، التهذيب]

[٣] إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدى الجوزجانى . [د ت س] :

وثقه الدارقطنى ثم قال :

.. لكن فيه انحراف عن علىّ ، اجتمع على بابه أصحاب الحديث فأخرجت جارية له فرّوجة لتذبحها فلم تجد من يذبحها ، فقال : (سبحان الله !

فروجة لا يوجد من يذبحها ، وعليٌّ يذبح فى ضحوةٍ نيفاً وعشرين ألف مسلم ؟) .

وقد اتُّهِمَ **بالنصب** مرة ، **وبالحرورية** أخرى ؛ اتهمه ابن حبان بالنّصب ، وقال الحافظ بن حجر : « وكلام ابن عدىّ يؤيد هذا » .

ويبدو أن قول ابن حبان : «كان حروريَّ المذهب ، ولم يكن بداعية » هو تحريف ، وأنه « حريزى المذهب » ، وهى فى إحدى النسخ ، **والحريزية** هم أتباع حريز بن عثمان المعروف بالنصب .

وقال الذهبى :

«إبراهيم بن يعقوب ابو إسحاق السعدى الجوزجانى الثقة الحافظ ، أحد أئمة الجرح والتعديل » .

قال محمد :

وهذا توثيق من الذهبى ، وقد رمز له برمز (صح) .

[الميزان ١/٧٥ ـ التهذيب ١/١٨١]

[٤] أحمد بن المفضل القرشى الأموى (أبو على) الكوفى الحَفَرى : [م د س]

قال أبو حاتم : «كان من رؤساء الشيعة ، صدوق » .

[ميزان ١/١٥٧ ـ تهذيب]

[٥] أزهر بن عبد الله الحرازىّ الحِمْصىّ [د ، س ، ت] .

تابعى حسن الحديث . لكنه ناصبىّ ، ينال من علىٍّ ـ رضى الله عنه .

[ميزان ١/١٧٣ ـ تهذيب ١/]

[٦] إسحق بن إبراهيم بن كامجرا (أبو يعقوب) المروزى : [بخ ، د ، س]

وكنية أبيه (أبو إسرائيل) وبها عرفه صاحب التهذيب ، حافظ شهير ، وهو

شيخ أبي داود ، وسمع منه عبد الرحمن بن مهدى ـ وهو شيخه ـ ، ووثقه يحيى ابن معين والدارقطنى ، قال يحيى بن معين :

« من ثقات المسلمين » وقال فيه : « ثقة مأمون » .

وكان اتهامه **بالوقف** فى القرآن . وكان يقول «كلام الله » ويسكت . .

قال الساجى : « تركوا الأخذ عنه لمكانه من الوقف » .

وقال صالح جزرة : « صدوق ، إلا أنه كان يقف فى القرآن ، ولا يقول : غير مخلوق « بل يقول : «كلام الله » ويسكت .

وكان أحمد بن حنبل يقول :

« إسحاق بن أبي إسرائيل **واقفيّ** مشئوم ، إلا أنّه صاحب حديث كيّس » وقد كان إسحٰق يقول :

« هؤلاء الصبيان يقولون : كلام الله غير مخلوق ، ألا قالوا : كلام الله وسكتوا ؟ » .

قال ابن عبدوس :

«كان حافظًا جدًا ، ولم يكن مثله فى الحفظ والورع » .

[ميزان - تهذيب]

[٧] إسحٰق بن سُوَيد العدوى التميمى البصرى . [خ م د س]

من التابعين . روى عن ابن عمر وابن الزبير وغيرهما ، وروى عنه شعبة والحمادان وغيرهم . كان يتحامل على عليٍّ رضى الله عنه .

وثقه النسائى ، وغيره . وقال ابن سعد :« كان ثقة إن شاء الله » . غير أنه كان يحمل على أمير المؤمنين على رضى الله عنه . قال : « لا أحب عليًّا » . ولذلك ذكره بعضهم فى الضعفاء . له عند البخارى حديث واحد فى الصوم مقرونًا .

[تهذيب ١/٢٣٦ ، مقدمة الفتح ٣٨٩]

[٨] إسماعيل بن أبان الأزدى الكوفى الوراق [خ ، ت] :

وهُو شيخ البخارى رحمهما الله تعالى ، وحَدَّث عنه يحيى وأحمد .

قال البخارى : صدوق . وقال الدارقطنى : ليس عندى بالقوى . نسبوه إلى التشيع .

[ميزان ٢١٢/١ ، مقدمة الفتح]

[٩] إسماعيل بن إبراهيم بن معمر الهزلى (أبو معمر) القطيعى [خ . م . د . س]

قال الذهبى : « الحافظ » ، وقال ابن سعد : « صاحب سنة وخير وفضل ، وهو ثقة ثبت » وكان من ! دلاله بالسنة يقول : « لو تكلمت بغلتى لقالت إنها سُنِّيَّة » .

لكن يبدو أن أحمد بن حنبل تركه لأنه أجاب فى محنة المعتصم وقال بخلق القرآن ـ خوفًا . قال أبو زرعة :

«كان أحمد لا يرى الكتابة عن أبى نصر التمار ، ولا عن أبى معمر ، ولا عن يحيى بن معين ولا أحد ممن امتُحن فأجاب » .

ومع ذلك فقد رجع الرجل عن قولته واعترف بأنه قاله : تقية ، قال : « كفرنا وخرجنا » !

وكان يقول :

« من زعم أن الله لا يتكلم ولا يسمع ولا يبصر... فهو كافر بالله »

وكان ابن معين يوثقه يقول : « أبو معمر ثقة مأمون » .

[ميزان ٢٢٠/١ ـ تهذيب ٢٧٣/١]

[١٠] إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدى البصرى (المعروف بابن عليه : [ع]

الإمام الحجة ، وهو من أثبت الناس كافة وأوثقهم . قال ابن سعد : «كان ثقة ثبتًا فى الحديث حجة » .

وقال أبو داود : « ما أحد من المحدثين إلا أخطأ ، إلا إسماعيل بن علية وبشر بن المفضل » .

وقال يحيى بن معين : «كان ثقة مأمونًا صدوقًا مسلمًا ورعًا تقيًا » لكن أحمد بن حنبل حطّ من شأنه ، قال :

« مازال ابن علية وضيعًا من الكلام الذى تكلم به إلى أن مات » والكلام الذى يشير إليه أحمد بن حنبل هو كلامٌ فى القرآن جاء عَرَضًا وقد فهم منه أنه قولٌ **بخلق القرآن** . ثم إن الرجل تاب منه وأناب . قال إبراهيم الحربى : « دخل ابن علية على الأمين ، فقال له : ياابن كذا وكذا ـ يشتمه ـ إيش قلت ؟ قال : أنا تائب إلى الله تعالى ، لم أعلم ، أخطأت .

ـ وفى رواية : « جعلنى الله فِداك ، زلّة من عالِم » .

قال الذهبى :

إمامة إسماعيل وثيقة لا نزاع فيها ، وقد بدت منه هفوة وتاب ، فكان ماذا ؟! إنى أخاف الله ، لا يكون ذكرنا له من الغيبة .

وأما القرآن : فقد قال عبد الصمد بن مردويه : سمعت ابن علية يقول : « القرآن كلام الله غير مخلوق » .

انتهى كلام الذهبى وهو جيد رحمه الله تعالى .

[ميزان ١/٢١٦ ـ تهذيب ١/٢٧٥]

[١١] إسماعيل بن خليفة العبسى أبو إسرائيل الملائى الكوفى [ت ، ق]

ـ وقيل اسمه عبد العزيز ـ

قال أحمد : يكتب حديثه .

وقال أبو زرعة : صدوق .

وتركه جماعة . ووهاه الذهبي . وقال الترمذى : ليس بالقوى عند أصحاب الحديث .

قال أبو داود : لم يكن يكذب .

ولعل تركه وتوهيته من أجل غُلُوِّه فى التشيع ، قال ابن مهدى : « كان يشتم عثمان » . وقال الجوزجانى : « مفترٍ زائغ » ، وقال ابن حبان : « وكان رافضيًا شتامًا » .

قال محمد : بل صَرّح الذهبي بأنه كان يكفر عثمان بن عفان . وروى عنه قوله : « عثمان كفر بما أنزل على محمد ﷺ » .

قلت : ليَخْسأ أبو إسرائيل إن كان صنع هذا .

[ميزان ٤/٤٩٠ ، تهذيب ١/٢٩٣]

[١٢] إسماعيل بن زكريا الخُلْقانى الكوفى [ع]

صدوق شيعى ، وثقه ابن معين محتج به فى الستة ، حَدّث عن محمد بن سوقة وعبيد الله بن عمر وسهيل بن صالح وعاصم الأحول وغيرهم .

أمره فى التشيع ظاهر ، وأصاب صاحب المراجعات حين قال :

« ... حتى نسبوا إليه القول بأن الذى نادى عبده من جانب الطور إنما هو علىّ بن أبى طالب ، وأنه كان يقول : [هو] الأول والآخر والظاهر والباطن : علىّ بن أبى طالب . وهذا من إرجاف المرجفين بالرجل ... قال الذهبي فى ترجمته فى الميزان : « ... لم يصح عن الخلقانى هذا الكلام ؛ فإنه من كلام الزنادقة » ا . هـ .

وعلى عادة الإمام أحمد فى تضعيف المبدَّعين قال : « ليس ينشرح الصدر » .

[ميزان ١/٢٢٨ ـ تهذيب ١/٢٩٧ ـ المراجعات /٨٥]

[١٣] إسماعيل بن سميع الحنفى (أبو محمد) الكوفى [م د س]

وثقه طائفة كبيرة، منهم ابن معين، قال: «ثقة مأمون»، وقال أبو داود: «ثقة»، وقال أبو حاتم: «صدوق»، وقال ابن عدى: «حسن الحديث».

لكنه كان يرى رأى الخوارج **البيهسية** وهم فرقة يُنْسَبون إلى أبى بيهس. ويرون كُفر مخالفيهم أيضًا.

قال **الأزدى**: كان مذموم الرأى، غير مرضىّ المذهب، يرى رأى الخوارج، فأما الحديث فلم يكن به بأس فيه».

وقال ابن عيينة: «كان بيهسيًّا فلم أذهب إليه ولم أقربَهْ».

وقال أبو نعيم: «إسماعيل بيهسىّ، جاور المسجد أربعين سنة، فلم يُرَ فى جمعة ولا جماعة».

يقول محمد: هؤلاء البيهسية من الخوارج **الصُّفْرية**، قال يحيى القطان: «إنما تركه زائدة لأنه كان صُفريًّا، فأما الحديث فلم يكن به بأس»

[ميزان ٢٣٣/١ . تهذيب ٣٠٥/١]

[١٤] أيوب بن صالح بن عائذ الكوفى [خ . م]

ـ وقال ابن حجر: «أيوب بن عائذ» فى مقدمة الفتح ـ وفى التهذيب ثقة مُقِلٌّ، وثقه أبو حاتم وغيره. وضعفه جماعة، منهم البخارى: ضعّفه لأنه كان متهمًا بالإرجاء.

قال الذهبى:

«والعجب من البخارى، يغمزه وقد احتج به»

[ميزان ٢٨٩/١ ، تهذيب ٤٠٦/١]

[١٥] بشر بن السرى البصرىّ (أبو عمرو) الأَفْوه [ع]

كان ثقة متقنًا ، وسُمِّى (الأفوه) لأنه كان كثير المواعظ . أعجب بحديثه أحمد بن حنبل جدًا ، قال :

« حدثنا بشر بن السرى ، وكان متقنًا للحديث عجيبًا » .

لكنه نقم عليه لمّا اتهموه بالجهمية ، قال أحمد .

« سمع من سفيان ألف حديث ، وسمعنا منه ، فذكر حديث : (**ناضرة ، إلى ربها ناظرة**) . فقال : ما أدرى ما هذا ؟ أيش هذا ؟ فوثب عليه أهل مكة والحميدى فأسمعوه ، فاعتذر بعدُ فلم يقبل منه ، وزهد الناس فيه ، فلما قدمت مكة المرة الثانية كان يجىء إلينا فلا نكتب عنه ، وجعل يتلطّف فلا نكتب عنه » .

وقال الحميدى : « **جهمىٌّ** ، لا يحل أن يكتب عنه » .

يقول محمد بن القاضى ـ عفا الله عنه ـ :

رحم الله أحمد بن حنبل والحميدى ، تشدَّدوا فى أمر هذا الرجل ، ونرجو ألا يكون أدركتهما بعضُ دعوته ، فقد كان يحيى يراه يستقبل البيت الحرام ويدعو على قوم يرمونه برأى جهم ، ويقول :

« معاذ الله أن أكون جهميًا » .

« وما كان الله ليؤاخذ الناس بزلاّت ألسنتهم ، وإذًا ما نجا منها من دابّة .

وأما قولته فقد اعتذر عنها وتَلَطَّف . وأما زُهد الناس فيه ، فما زهد الناس فيه ، بل ظل ابن معين يوثقه ، وكذلك قال أبو حاتم : ثبت صالح .

قال الذهبى :

« أما التجهّم فقد رجع عنه ، وحديثه فى الكتب الستة » .

[ميزان ٣١٧/١ ، تهذيب ٤٥١/١]

[١٦] تليد بن سليمان المحاربى (أبو سليمان) الأعرج الكوفى: [ت]

كان شيعيًا ، رُوى عن أحمد أنه قال : « تليد شيعى » . ويبدو أنه كان مغاليًا فى تشيّعه مجافيًا للقصد فيه . قال ابن معين :

« كان ببغداد ، وكان يشتم عثمان ، وكل من يشتم عثمان أو طلحة أو أُحدًا من أصحاب النبى ﷺ دَجَّالٌ لا يكتبِ عنه ، وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ».

وقال ابن حبان : « كان رافضيًا يشتم الصحابة » .

وقال أبو داود : « رافضىّ خبيث » .

يقول محمد : وله فى التشيع أحاديث مناكير فليتنبه ، ولا يغتر باحتجاج الترمذى له ـ كما اغتر صاحب المراجعات ـ قال : ص ٨٨ :

« ودونك حديثه فى صحيح الترمذى عن عطاء بن السائب وعبد الملك بن عمير » . وتسمية كتاب الترمذى بالصحيح فيها تجوُّز كما نص أنباه المحدِّثين ، فإن فيه عجائب .

وقد اختلفت الرواية عن أحمد فيه على وجهين :

أحدهما : ما فى الميزان : قال أحمد : « شيعى ، لم نَرَبِه بأسًا » .

والثانى : ما فى التهذيب من أن أحمد كذبه هو وابن معين .

وأرى أن الأقرب إلى منهج أحمد هو الثانى . والله أعلم .

وقوَّاه العجلى ، قال : « لا بأس به ، كان يتشيّع ويُدَلِّس » .

يقول محمد :

يبدو أن تدليسه سماه أحمد كذبًا ، وهو صِنْو الكذب ، ثم لا كرامة لمن شتم صحابة النبى ﷺ .

[**ميزان ٣٥٨/١** ، تهذيب ٥٠٩/١ ، **مراجعات /٨٨**]

[١٧] ثابت بن أبى صفية (أبو حمزة) الثمالى:[ت]

ـ وسمّى صاحب المراجعات أباه (دينارًا)، وافتتن بذكره فى جامع الترمذى كحاله دائمًا ـ وقال: «إن حاله فى التشيُّع كالشمس».

قال الذهبى: «وعَدّه السليمانى فى قومٍ من **الرافضة**».

تركه ابن المبارك لما سمعه نال من عثمان. ولم أعلم أحدًا وثقه.

[١٨] ثَوْر بن زيد الدِّيْلى:[خ، م]

شيخ مالك بن أنس، ثقة. اتهمه بعضهم بالقدر. قال الذهبى: «اتهمه محمد بن البرقىّ بالقدر، وكأنه شبه عليه بثور بن يزيد» وقد وثقه ابن معين وقال أحمد: صالح الحديث.

يقول محمد: رضا أحمد عنه يرجح ما توسمه الذهبى، وكذلك رواية مالك ابن أنس عنه. والله أعلم.

[ميزان ١/٣٧٣]

[١٩] ثور بن يزيد الكلاعى (أبو خالد) الحمصى:[خ، ٤]

أحد الثقات الحُفَّاظ العُبَّاد الأثبات.

قال عيسى بن يونس: كان «ثور» من أثبتهم.

وقال وكيع: كان ثور بن يزيد من أعبد من رأيت.

لكن يبدو أنه وقع فى القَدَر، فتكلم فيه، فاتهم من أجل ذلك، قال أحمد ابن حنبل: كان ثور يرى القدر، وكان أهل حمص نفوه وأخرجوه.

وقال عبد الله بن سالم: أدركت أهل حمص، وقد أخرجوا ثورًا وأحرقوا داره لكلامه فى القدر.

يقول محمد: لكن هذا لم يجعلهم يتركونه. نعم تركه الأوزاعىّ، وكان سيىء الرأى فيه لكن أخذ عنه يحي القطان وابن معين، وطائفة كبيرة.

قال يحيى بن معين : ما رأيت أحدًا يشك أنه قدري . وهو صحيح الحديث .

وسئل سفيان عن الأخذ عن « ثور » ، فقال : خذوا عنه ، واتقوا قرينه . ت ٢٥٣ .

[ميزان ٣٧٤/١ ، مقدمة الفتح]

[٢٠] ثوير بن أبى فاختة ـ سعيد بن علاقة الهاشمى ـ (أبو الجهم) الكوفى:[ت]

مولى أم هانىء بنت أبي طالب ، وقيل : مَوْلى زوجها .

قال يونس بن أبي إسحاق : كان رافضيًا .

قال النسائى : ليس بثقة ، قال أبو حاتم ضعيف مقارب لهلال بن خباب وحكيم بن جبير. قال الدار قطنى : متروك. قال ابن عدى : قد نسب إلى الرفض ، قال البزار : كان يرمى بالرفض .

عن أيوب السختيانى : لم يكن مستقيم الشأن ، قال الحاكم فى المستدرك لم ينقم عليه إلا التشيع ، ذكره العقيلى وغيره فى الضعفاء .

ورجح الذهبي تضعيفه ، ولم ينقل شيئًا من ذلك صاحب المراجعات ، وإنما قال : « وأخرج له الترمذى فى صحيحه ...» ! والرجل ضعيف من طرق غير التشيُّع . قال الثورى : « ثوير ركن من أركان الكذب » .

[ميزان ٣٧٥/١ ـ تهذيب ٣٦/٢]

[٢١] جابر بن زيد الازدى اليحمدى أبو الشعثاء الجوفى البصرى (تهـ ٣٨/٢) [ع]

قال ابن معين وأبو زرعة : ثقة . قال العجلى : تابعى ثقة .

فى الضعفاء للساجى عن يحيى بن معين : كان جابر أباضيًا .

قال ابن حبان فى الثقات : كان فقيهًا ... وقال : كان من أعلم الناس بكتاب الله .

يقول محمد : لعل جابرًا تاب فى آخر حياته عن **الإباضية** ، فقد روى داود بن أبى هند عن عزرة ، قال :

دخلت على جابر بن زيد ، فقلت : إن هؤلاء القوم ينتحلونك ـ يعنى الإباضية ـ . فقال : أبرأ إلى الله من ذلك .

ولا أظن أنه لم يكن يومًا إباضيًّا . فالشواهد تشهد ، وقد وثق فيه الإباضيون فروَوْا عنه ، وعدوه إمامهم . وهاك جامع أبى عبيد الذى سماه (الجامع الصحيح) كله من حديث أبى الشعثاء .

[٢٢] جابر بن يزيد بن الحارث الجعفى الكوفى :[د ، ت ، ق]

الثقة .

قال وكيع : ما شككتم فى شىء فلا تشكّوا أن جابرًا الجعفىّ ثقة .

وقال سفيان الثورى : كان جابر الجعفى وَرِعًا فى الحديث ، ما رأيت أورع منه فى الحديث .

وكان اتهامه أنْ كان يؤمن **بالرجعة** .

قال سفيان : كان يؤمن بالرجعة .

ومن أجل ذلك تركه جرير بن عبد الحميد ، قال :

لا أستحل أن أحدِّث عن جابر الجعفىّ ؛ كان يؤمن بالرَّجعة .

ومثل ذلك قال زائدة ؛ قال يحيى المحاربى :

طرح زائدة حديث جابر الجعفى ، وقال : هو كذاب يؤمن بالرَّجعة .

[ميزان ٣٧٩/١ ، تهذيب ٤٦/٢]

[٢٣] جرير بن عبد الحميد الضَّبِّى ـ عالم أهل الرَّىّ: [ع]

قال اللالكائى : جرير مُجْمَعٌ على ثقته .

قلت : هو هكذا لولا اختلاطه بآخرة . وهو من رجال الستة ، نسب إليه ابن حجر فى مقدمة الفتح أنه رمى بالتشيع . وكذلك عدَّه ابن قتيبة من رجال الشيعة فى كتابه (المعارف) .

كان صدوقًا صالحًا متقللا . قال ابن المدينى :

« كان جرير بن عبد الحميد صاحب لَيْلٍ ، كان له رَسَنٌ يقولون : إذا أعيا تعلّق به » .

[ميزان ١/٣٩٤ ـ معارف ـ مقدمة الفتح /٤٦٠ ـ مراجعات /٩٠]

[٢٤] جُرَىٌّ بن كليب السدوسى البصرى: [٤]

رُمى برأى الخوارج . كان قتادة يقول :

« حدثنى جرى بن كليب ، وكان من **الأزارقة** » .

وكان قتادة يثنى عليه . لكنه يشبه أن يكون مجهولاً . رغم رواية أصحاب السنن الأربعة له .

والله أعلم

[ميزان ١/٣٩٧ ، تهذيب ٢/٧٨]

[٢٥] جَعْفَر بن زياد الكوفِى الأحمر (أبو عبد الله) ويقال : أبو عبد الرحمن : [ت ، س]

وثقه ابن معين ، وقال أحمد : صالح الحديث . وقال أبو داود : صدوق شيعى . وقد كان من رؤساء الشيعة . قال ابن عدىّ : هو صالح شيعى .

لكن يبدو أنّه غلا فى تشيّعه ، قال الأزدى : مائل عن القصْد ، فيه تحامل وشيعية غالية . وحديثه مستقيم .

تنبيه :

رمز الحافظ بن حجر أمامه برمز الترمذى من الستة ، وكان الذهبي قد رمز له برمزي الترمذى والنسائي . فليعتبر ذلك .

[ميزان ١/٤٠٧ ، تهذيب٢/٩٣]

[٢٦] جعفر سليمان الضَّبَعى (مولى بنى الحارث) [م ٤]

كان من العلماء الزهاد . على تشيُّعِهِ . قال يحيى بن معين : وجعفر ثقة . وكذلك وثقه ابن سعدٍ ـ على ضعفٍ ـ وأثنى عليه عبد الرازق خيرًا حين قال : « قدم علينا جعفر بن سليمان ، فرأيته فاضلاً حَسَنَ الهدى ، فأخذت هذا عنه » ـ يعنى مذهب التشيع غالبًا .

لكن ضعفه جماعة منهم يحيى بن سعيد ، فقد كان لا يكتب حديثه ويستضعفه . وقال عنه جرير بن يزيد بن هارون :

« بعثنى أبي إلى جعفر الضَّبَعى ، فقلت له : بلغنى أنك تَسُبُّ أبا بكر وعمر ! فقال : أمّا السَّبُّ فلا ، ولكن البغضُ ما شئتَ . قال جرير فإذا هو رافضى مثل الحمار » .

وبعض أهل الحديث يصرف المقصود بأبي بكر وعمر هنا إلى (جارَين له ، كان قد تأذَّى بهما) . وزعم الذهبي أن هذا ليس بعيدًا .

قلت : ومع هذا فالاستقامة حديثه غالبًا روى له مسلم فى الصحيح ، والأربعة .

[ميزان ١/٤١٠ ، وأنظر المراجعات ص ٩١]

[٢٨] جُمَيْع بن عمير بن عفاق التسيمى (أبو الأسود) الكوفى [٤]

تابعيٌّ مِنْ عُتَّق الشيعية . كما قال أبو حاتم .

قال البخارى : فيه نظر .

وقال أبو حاتم : محلّه الصدق . صالح الحديث .

حَسَّن الترمذى له بعض الأحاديث . وحَمَل عليه ابن حبان فاتهمه بالوضع . ونقل عبارة ابن نمير : « جميع بن عمير من أكذب الناس » وسماه « جميع » بدون تصغير . ولعل سبب هذا التكذيب هو أنه لا يتابع على حديثه ـ كما قال ابن عَدِىّ . وقد أورده الحافظ برهان الدين الحلبي فى الكشف الحثيث عمن رُمى بوضع الحديث وحكى عبارة ابن حبان ، وتعقبها بعبارة ابن أبى حاتم أنه صالح الحديث .

[المجروحين ٢١٨/١ ـ الميزان ٤٢١/١ ـ الكشف /١٢٨ ـ التهذيب ١١١/٢]

[٢٨] حاجب بن عُمَر الثقفى (أبو خُشَيْنة) :[م د ت]

قال العِجْلى : ثقة . ووثقه ابن حبان ـ فى الثقات .

حكى الساجى عن ابن عيينة أنه كان إباضيًا .

قلت : هذا مختصر من التهذيب . وينبغى مقابلة المصادر الآتية وغيرها واعتبارها .

[المجروحين ٢٧٢/١ (حاجب ابن أبى الشعثاء) ـ الميزان ٤٢٩/١ : (حاجب عن أبى الشعثاء) ـ التهذيب ١٣٣/٢]

[٢٩] الحارث بن حصيرة الأزدى (أبو النعمان) الكوفى :[بخ س]

من أتباع التابعين بالكوفة ـ شيعى ـ وثقه النسائىُّ وخرَّج له ، وخرَّج له البخارى فى الأدب المفرد . ووثقه يحيى بن معين .

وقوّى ابن عَدِىّ من أمره قليلاً . قال : يكتب حديثه ـ على ضعفه .
قال أبو أحمد الزبيرى : كان يؤمن بالرَّجعة .

وقال ابن عدى : وهو من المحترقين بالكوفة فى التشيع .

ويبدو أنه كان غاليًا فى التشيع ، وإلى هذا الغلو نسبه الدارقطنى قال :

(يغلو فى التشيع) . وقد كان يؤمن بالرجعة ، وكان **خشبيًا** ـ نسبة إلى خشبة زيد ابن علىّ التى صلب عليها .

قلت :

ومع ذلك لم يضعِّفه ابن حِبان ولم يذكر عنه قول فيه ـ فيما أعلم .

[ضعفاء الدارقطنى (ترجمه رقم ١٥٨) ـ ميزان ٤٣٢/١ ـ تهذيب ١٤٠/٢]

[٣٠] الحارث بن عبد الله الهمدانى الأعور: [٤]

شيعى من كبار علماء التابعين. احتج به أصحاب السُّنَن ، ووثقه يحيى بن معين .

لكن يبدو أن فيه ضعفًا فى حديث علىٍّ . فقد اتهموه فيه . قال المغيرة : لم يكن الحارث يصدق عن علىٍّ فى الحديث .

ويبدو أن هذا الكذب معناه الزيادة فى تحديثه عن علىٍّ ـ مع أنه سمع منه أربعة أحاديث ـ كما قال أبو نُعَيْم .

حاول صاحب المراجعات الغلو فى أمره ، والإيهام أن الذهبى قوَّاه وإنما قال الذهبى : « من كبار التابعين على ضعفٍ فيه » . وقال ابن حبان :

«كان غاليًا فى التشيُّع ، واهيًا فى الحديث » .

قلت : حتى إن جرير بن عبد الحميد [صاحب الترجمة رقم ٢٣ هنا] ضعَّفه ، فقال : كان زيفًا .. وربما كان أصلها (كان زائفًا) . مع أن جريرًا رجل شيعى .

قلت :

والعجيب من أمر صاحب المراجعات أن يأخذ من نقول الذهبى ما يقوّى الرجل ، ويترك عَمْدًا وقصدًا ما يوهنه . وهذا من سوء التعصُّب للمذهب . ثم هو ـ فى نقله عنه عبارته يلويها بما يغير فهمها . قال عن الذهبى أنه صرّح ...

«أن الجمهور ـ مع توهينهم أمره ـ يروون حديثه فى الأبواب كلها» . أما الذهبى فقال : «والجمهور على توهين أمره ـ مع روايتهم لحديثه فى الأبواب» .

ففى زيادته لكلمة (كلها) بعد الأبواب ، وهذا التقديم والتأخير من تحويل الدلالة ما فيه عند أهل النظر والتأمل .

[المجروحين ٢٢٢/١ ، ميزان ٤٣٥/١ ، مراجعات ٩٤/١]

٣١] حَرِيز بن عثمان بن جَبْر الرِّحبى الحمصى (أبو عثمان) [خ ٤]

(وصُحِّفت فى مقدمة الفتح إلى جرير)

الثقة الثبت الحجة . يكره عَلِيًّا .

سئل عنه أحمد فقال : ثقة ثقة .

وقال معاذ بن معاذ : لا أعلم أنى رأيت شاميًا أفضل منه .

وقال أبو حاتم : لا أعلم بالشام أثبت منه .

لكنه كان يصرح بكراهيته لعلىٍّ ؛ يقول :

«لا أحبه . قتل آبائى» .

وأما سبُّه له ، ففيه نظر :

رُوِى عنه أنه كان يلعن علياً بالغداة سبعين مَرَّةً وبالعشىّ سبعين مرة .

وجزم بذلك ابن حبان فى المجروحين . واستبعد أن يكون رجع عن ذلك ، قال : «... وليس ذلك بمحفوظٍ عنه» .

قلت : لكن ما فى الميزان من نقول تدل على أنه راجع ، ولم يَغْلُ ؛ قال أبو اليمان : «كان يتناول رَجُلاً ثم ترك» .

وأظن أن هذا الرجل هو علىّ .

وروى شبابة أنه ترحَّم على علىٍّ مائة مَرَّة .

وهو الذى قال :

« لا تُعَادِ أحدًا حتى تعلم ما بينه وبين الله ، فإن يكن محسنًا فإن الله لا يسلمه لعداوتك ، وإن يكن مسيئًا فأوشك بعمله أن يكفيكه » .

[المجروحين /٢٦٨ ، ميزان ١ /٤٧٥ ، تهذيب ٢ /٢٣٧]

[٣٢] حسان بن عطية المحاربى [ع]

من ثقات التابعين . روى له الستة . وثقه أحمد ويحيى . زاد يحيى : كان **قدريًا** . وكذلك قال سعيد بن عبد العزيز . ومثله قال ابن حجر فى مقدمة الفتح .

[٣٣] الحسن بن أحمد أبو علىّ الفارسى النحوى :

سمع من علىّ بن الحسين الفارسى عن إسحٰق بن راهويه . صادق فى نفسه . لكنه رمى **بالاعتزال** .

[ميزان ١ /٤٨٠]

[٣٤] الحسن بن ذكوان:[ت ، ق ، خ ، د]

ثقة فاضل من أتباع التابعين . لكن له غفلات وأوهام نسبه ابن حجر إلى أنه « رُمِى **بالقدر** » . وليس ذلك فى الميزان .

[ميزان ١ /٤٨٩ ـ مقدمة الفتح ٤٦٠]

[٣٥] حصين بن نمير الواسطى أبو محصن الضرير مولى الهمدان كوفى الأصل [خ ، د ، ت ، س] ـ وعند الذهبى [ق] بدل [ت]

قال ابن معين : صالح ، وقال العجلى وأبو زرعة : ثقة . وقال أبو حاتم : ثقة ليس به بأس . ذكره ابن حبان فى الثقات . قال ابن أبى خيثمة : قلت لأبى لم لا تكتب عن أبى محصن قال : أتيته فإذا هو يحمل على علىّ فلم أعد إليه .

[ميزان ١ /٥٥٤ ، تهذيب ٢ /٣٩١]

[٣٦] **الحكم بن عُتَيْبه الكندى مولاهم أبو محمد ويقال أبو عبد الله ويقال أبو عمر الكوفى [ع]**

قال ابن مهدى الحكم بن عتيبه ثقة ثبت ولكن يختلف فى معنى حديثه .

قال ابن معين وأبو حاتم : ثقة ، قال النسائى : ثقة ثبت .

قال العجلى : وكان صاحب سنة واتباع وكان فيه تشيع إلا أن ذلك لم يظهر منه .

[تهذيب ٢/٤٣٢]

[٣٧] **حُمْران بن أَعْين الكوفى:[ق]**

من كبار القُرَّاء . روى له ابن ماجه ، **رافضى** كما نسبه أبو داود . ولم يكن ثبتًا ـ بخلاف ما زعم صاحب المراجعات .

[ميزان ١/٦٠٤ ، مراجعات ص ٩٨]

[٣٨] **خالد بن سلمة بن لعاص المخزومى (الفأفاء) [م ٤]**

ذكره ابن حِبّان فى الثقات ، وأخرج له مسلم والبخارى فى الأدب والأربعة . غير أنه كان مرجئًا .

قال جرير : «كان الفأفاء رأسًا فى الإرجاء ، وكان يبغض عليًا » ويقال إنّه أبا جعفر قد قطع لسانه ثم قتله سنة ١٣٢ هـ .

[ميزان ١/٦٣١ ، تهذيب ٣/٩٥]

[٣٩] **خالد بن طَهْمان (أبو العلاء) الكوفىّ [ت]**

ثقة لم ينقموا منه إلا اختلاطه وتشيعه . فقد اختلط فى آخر حياته ، وكان قبل ذلك ثقة . غير أن اختلاطه كان فاحشًا .

وأما التشيع فقد كان ركنًا فى التشيع . قال أبو حاتم : « مِنْ عُتّق الشيعة . محله الصدق » .

[ميزان ١/٦٣٢ ، تهذيب ٣/٩٨]

[٤٠] خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد القَسْرى الأمير أبو القاسم الدمشق [عخ ، د]

ذكره ابن حبان فى الثقات ، عن يحيى بن معين قال خالد بن عبد الله القسرى كان واليًا لبنى أمية وكان رجل سوء وكان يقع فى على بن أبى طالب رضى الله عنه قال العقيلى : لا يتابع على حديثه وله أخبار شهيرة وأقوال فظيعة .

ويا عجبًا من ابن حبان يذكره فى الثقات على هذه المنكرات* . قال الذهبى : « صدوق . لكنه **ناصبىّ** بغيض ظلوم » .

[ميزان ٦٣٣/١ ، تهذيب ١٠١/٣]

[٤١] خالد بن مُخَلَّد القطوانى أبو الهيثم البجلى مولاهم الكوفى [خ م كد ت س ق]

قال أبو حاتم : يكتب حديثه ، عن أبى داود : صدوق ولكنه يتشيع .

قال ابن سعد : كان متشيعًا منكر الحديث فى التشيع مفرطًا وكتبوا عنه للضرورة .

قال العملى : ثقة فيه قليل تشيع ، قال صالح جزرة :ثقة فى الحديث إلا أنه كان متهمًا بالغلو؟ قال الجوزجانى : كان شتامًا معلناً لسوء مذهبه .

قال الأعين : قلت له : عندك أحاديث فى مناقب الصحابة . قال : قل فى المثالب أو المثاقب .

[ميزان ٦٤٠/١ ، تهذيب ١١٦/٣]

[٤٢] خَصِيف بن عبد الرحمٰن الجَزَرى الحرَّانىّ (أبو عون) :[٤]

وثقه أبو زَرعة ـ على تشدُّده . ولا أعلم أحدًا وثقه غيره ؛ فقد تكلموا فى سوء حفظه ، وفى إرجائه .

---

* نقول هذا على أساس مذهب ابن حبان فى توهين من هو أقل منه فى ذلك .

قال أحمد : ليس بالقوى . وقال : تكلم فى الإرجاء .

[ميزان ٦٥٤/١ ، تهذيب ١٤٣/٣]

[٤٣] خلف بن سالم (أبو محمد الهندى) ـ كما ترجمه ابن حجر ـ [س]

وهو الحافظ الكبير المتقن . قال ابن حبان : كان من الحُذَّاق المتقنين ، وقد قال احمد : لا يُشَكُ فى صدق خلف بن سالم . وقال يعقوب بن شيبة : «كان ثقة ثبتًا »

نقموا عليه تتبُّعه لأحاديث مثالب الصحابة .

[ميزان ٦٦٠/١ ، تهذيب ١٥٢/٣]

[٤٤] داود بن الحُصَيْن الأموى مولاهم أبو سليمان المدنى [ع]

قال النسائى ليس به بأس ، قال ابن عدى : صالح الحديث إذا روى عنه ثقة .

ذكره ابن حبان فى الثقات وقال كان يذهب مذهب **الشُّراة** وكل من ترك حديثه على الإطلاق وهم لأنه لم يكن بداعية ، قال ابن سعد والعجلى : ثقة . قال الساجى : منكر الحديث يتهم برأى الخوارج .

ومع ذلك فقد ذكره الحافظ فى مقدمة الفتح ص **٤٥٩** وقال : رمى بالقدر حين لخص القول ، وأما فى ص **٤٠١** فقد قال إنه يرى رأى الخوارج .

[ميزان ٥/٢ ، تهذيب ١٨١/٣]

[٤٥] داود بن علىّ الأصبهانى الظاهرىّ (أبو سليمان)

سمع من كبار أصحاب المسانيد كالقعنبي ومُسَدَّد وابن راهويه وانتهت إليه رياسة العلم ببغداد . وقال الخطيب فى تاريخه : «كان إمامًا وَرِعًا ناسكًا زاهدًا » .

وقال القاضى المحاملى : « رأيت داود يصلى ، فما رأيت مسلمًا يشبهه فى حُسنِ تواضعه » .

وقال أبو الفتح الأزدى : تركوه .

قلت : ما تركوه إلا من أجل كلامه فى القرآن بأنه مخلوق .

قال المرودى : كان داود قد خرج إلى ابن راهويه [يعنى : إسحٰق] . فتكلم بكلام شهد عليه اثنان أنه قال : القرآن مُحْدَث .

وكان أحمد يتنقَّصُهُ ، ولم يسمح له بالدخول عليه وقال : «كتب إلىَّ محمد ابن يحيى الذُهَلِىّ أنه زعم أن القرآن مُحْدَثٌ فلا يقربنى » .

[تاريخ بغداد ٣٦٩/٨ ، ميزان ١٦/٢]

[٤٦] ذَرّ بن عبد الله المرهبى الهمدانى [خ ، م]*

تابعىٌّ ثقة . وثقه غير واحد منهم ابن معين والنسائى . ونقموا عليه الإرجاء .

قال مغيرة : سلَّم ذرٌّ على إبراهيم النخعى فلم يردّ عليه ــ يعنى للإرجاء .

وقال أحمد : لا بأس به ، هو أول من تكلم فى الإرجاء .

وقال الأزدى : يتكلمون فيه ــ كان مُرجئًا .

[ميزان ٣٢/٢ ، مقدمة الفتح ٤٦٠]

[٤٧] زَبِيد بن الحارث بن عبد الكريم بن عمرو بن كعب اليامى الكوفى [ع]

قال يعقوب بن سفيان ثقة ثقة خيار إلا أنه كان يميل إلى التشيع قال العجلى : ثقة ثبت فى الحديث وكان علويًا . قال ابن سعد : كان ثقة .

قال الذهبى :

وقال الجوزجانى ــ على عوائده فى فظاظة العبارة :

«كان بالكوفة قوم لا يحمد الناس مذاهبهم هم رؤوس محدِّثى الكوفة ...

* هذه علامة المقدمة . أما الميزان فلم يذكر البخارى وإنما جعلها هكذا [م ، ع] . وهذه علامة مشكلة جدًا . والبخارى روى له ، ولذلك ذكره الحافظ فى المقدمة فليعتبر هذا وغيره من الخلافات بين المقدمة والتهذيب والميزان فى العلامات .

[فذكر منهم زبيد اليامى] ... احتملهم الناس لصدق ألسنتهم فى الحديث ، وتوقفوا عندما أرسلوا .

قلت : هذه من أقل عبارات الجوزجانى فظاظة بالنسبة للعلويين خاصة .

[ميزان ٦٦/٢ ، التهذيب ٣١٠/٣]

[٤٨] زكريا بن إسحٰق المكى :[ع]

ثقة حجة مشهور . حديثه مُخَرّج فى الكتب الستة .

قال ابن معين : قدرىّ ثقة . وإلى القدر نسبه ابن حجر فى المقدمة .

[ميزان ٧١/١ ، المقدمة ٤٦٠]

[٤٩] زُهَيْر بن معاوية بن حُدَيج بن الرحيل بن زهير أبو خيثمة الكوفى [ع]

عن أحمد قال : كان من معادن الصدق . قال معاذ بن معاذ : ما كان سفيان بأثبت من زهير عن ابن معاوية وأبى زرعة : ثقة . قال العجلى : ثقة مأمون ، قال النسائى : ثقة ثبت عاب عليه بعضهم أنه كان ممن يحرس **خشبة زيد بن على لما صلب** . ولم يذكر الذهبى هذه الأخيرة .

[ميزان ٨٦/٢ ، تهذيب ٣٥١/٣]

[٥٠] زيد بن واقد القرشى أبو عمرو الدمشقى [خ د س ق]*

قال أحمد وابن معين ودحيم والعجلى والدارقطنى : ثقة . قال أبو حاتم : لا بأس به محله الصدق ، ذكره ابن حبان فى الثقات . قال عبد الله بن يوسف التنيسى كان يتهم بالقدر . ولم يذكر هذه الذهبى .

[ميزان ١٠٦/٢ ،تهذيب ٤٢٦/٣]

---

* هذه العلامة لابن حجر فى التهذيب أمّا الذهبى فلم يرمز له بشىء ، وإنما قال : « احتج به البخارى » . وهذا غير كافٍ .

[٥١] سالم بن أبى حفصة العجلى أبو يونس الكوفى : تحفة (٣/٤٣٣) [بخ ت]

قال عمرو بن على ضعيف يفرط فى التشيع . قال عبد الله بن أحمد عن أبيه : كان شيعيًا ما أظن به بأسًا فى الحديث وهو قليل الحديث . قال الدورى عن ابن معين : شيعى قال أبو حاتم : هو من عتق الشيعة يكتب حديثه ولا يحتج به ، قال ابن عدىّ : عامة ما يرويه فى فضائل أهل البيت وهو من الغالين فى متشيعى أهل الكوفة وإنما عيب عليه الغلو فيه وأما أحاديثه فأرجو أنه لا بأس به ، قال الجوزجانى : زائغ . قال العقيلى : ترك الغلو .

[ميزان ١/١١٠ ، تهذيب ٣/٤٣٣]

[٥٢] سالم بن عَجْلان الأفطس [خ ، د ، س ، ق]

تابعى مشهور ، صدوق ، صالح الحديث . وثقه بعضهم . لولا الإرجاء .

قال أحمد : ما أصلحَ حديثَه ! وهو مرجىء .

وقال أبو حاتم : صدوق مرجىء .

وعابه الفَسَوى بذلك . قال : مرجىء معاند .

ورغم احتجاج البخارى وأبى داود وغيرهما به ذكره ابن حبان فى المجروحين . قال : « وكان ممن يرى الإرجاء ، ويقلب الأخبار ، ويتفرد بالمعضلات عن الثقات » ضرب عبد الله بن علىٍّ عنقه سنة ١٣٢ هـ .

[المجروحين ١/٣٣٨ ، ميزان ٢/١١٢ ، مقدمة الفتح ٤٦٠]*

[٥٣] سعيد بن عمرو بن أشوع الهمدانى الكوفى القاضى [خ م ت]

قال النسائى : ليس به بأس ، ذكره ابن حبان فى الثقات ، قال العجلى :

---

* وقد نسبه الحافظ إلى القدر . فلا أدرى أهو وهم أم ماذا ؟

ثقة قال الحاكم : شيخ من ثقات الكوفيين يجمع حديثه ، قال الجوزجاني : غالى زائغ يعنى فى التشيع .

[تهذيب ٦٧/٤]

[٥٤] سعيد بن فيروز البُحتُرى [خ ، م]

رُمِى بالتشيع .

[مقدمة الفتح /٤٦٠]

[٥٥] سعيد بن كثير بن عفير المصرى [خ ، م]

أحد الثقات الأئمة . تكلم فيه بعضهم لنكارة بعض حديثه . ورماه الجوزجانى بغير لون من البدع . قال : «كان مُخَلِّطًا غير ثقة ، فيه غير لون من البدع » وتعقبه ابن عدىّ قال : « ما قاله الجوزجانىّ لا معنى له ، ولم أسمع أحدًا ولا بلغنى عن أحد كلام فى سعيد بن عُفَيْر ، وهو عند الناس ثقة » .

قلت : ولسعيد ابن ذكره ابن حبان فى المجروحين هو عبيد الله .

قلت أيضًا : ومع هذه الكلمة من ابن عَدِىّ قال الحافظ فى مقدمة الفتح : « سعيد بن عفير رُمِىَ بالتشيُّع »

[٥٦] سلاّم بن مسكين الأزدى [خ ، م]

أحد الثقات من أهل البصرة ، وثقه أحمد وغيره . غير أنه كان يرمى بالقدر .

قال أبو داود : كان يذهب إلى القدر .

[ميزان ١٨١/٢ ، مقدمة الفتح ٤٦٠]

[٥٧] سلمة بن الفضل الأبرش الأنصارى مولاهم أبو عبد الله الأزرق قاضى الرى [د ت فق]

قال أبو حاتم : محله الصدق وفى حديثه إنكار يكتب حديثه ولا يحتج به ، قال النسائى : ضعيف عن ابن معين قال : ثقة ، وقال : كتبنا عنه وليس به بأس

وكان يتشيع .

عن أبي زُرعة : كان أهل الري لا يرغبون فيه لمعانٍ فيه من سوء رأيه وظلم فيه . ومع ذلك فقد كان صالحًا حافظًا . قال الذهبي : « وكان صاحب صلاةٍ ، وخشوع » . وقيل : كان حافظًا ، يحفظ من مرة .

[ميزان ٢/١٩٢ ، تهذيب ٢/١٥٣]

[٥٨] سليمان بن طرخان التيمي أبو المعتمر البصري [ع]

قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث وكان من العباد المجتهدين وكان يصلي الليل كله بوضوء عشاء الآخرة وكان مائلاً إلى علي بن أبي طالب . ولم يذكر هذه الذهبي ، وإنما ذكره اتهامه بالتدليس عن الحسن وغيره .

[ميزان ٢/٢١٢ ، تهذيب ٤/٢٠١]

[٥٩] سيف بن سليمان المكّي [خ ، م]

أحد الثقات من أتباع التابعين احتج به الشيخان . ووثقه أحمد والنسائي وغيرهما . لكنه كان قدريًا . قال ابن معين : **قدريّ** .

[ميزان ٢/٢٥٥ ، مقدمة الفتح /٤٦٠]

[٦٠] شُبابة بن سَوَّار المدائني [ع]

صدوق مكثر ، صاحب حديث . احتج به السِّتَّةُ جميعًا .

لكنَّ الناس تركوه لأنه كان داعية للإرجاء .

قال أحمد بن حنبل : تركت شبابة للإرجاء .
وقال أيضًا : كان داعية للإرجاء .

وقال ابن المديني : صدوق ، إلا أنه يرى الإرجاء .

ويبدو أنه رجع عن ذلك فيما روى أبو زرعة الرازي رحمه الله .

[ميزان ٢/٢٦٠ ، مقدمة الفتح ٤٦٠]

[٦١] شَبَثُ بن رِبْعى [د]

من التابعين

ذكره ابن حبان فى الثقات . لكن ضعَّفه البخارى فى تاريخه وذكره فى الضعفاء الصغير . وروى بسنده عن شبث قال :

« أنا أوَّل من حرَّب الحروريَّة »* .

قال رجل : ما فى ذلك مدح .

فكأن البخاريّ اتهمه ببدعته !

قال الذهبى : لكنه فارق الخوارج ، وتاب وأناب . ولعله نقل ذلك عن ابن الكلبى ، قال : كان من أصحاب علىّ ثم صار مع الخوارج ، ثم تاب ورجع ، ثم حضر قتل الحسين .

[التاريخ الكبير ٢٢٦/٤ ، الضعفاء الصغير (١٦٣) ، الميزان ٢٦١/٢ ، التهذيب ٣٠٣/٤]

[٦٢] شِبْل بن عباد المكى: [خ د س]

رجل صالح من صغار التابعين . وثقة أحمد وابن معين والدارقطنى . وقال على بن المدينى فى سؤالات محمد بن عثمان بن أبى شيبة له : « وسط ، ولم يكن به بأس » . رماه أبو داود بالقدر بعد أن وثقه ، فيما حكاه عنه ابن حجر .

[التاريخ الكبير ٢٥٧/٢ ـ تاريخ يحى بن معين ٦٠/٣ ـ سؤالات محمد بن عثمان بن أبى شيبة لعلى بن المدينى ص ١٢٥ ـ مقدمة الفتح /٤٠٧ ، ٤٦٠] .

---

* هذا منقول من الصغير للبخارى . ووقع فى الذهبى فى موضعين : (حرَّر الحرورية) .

[٦٣] طلق بن حبيب العابد [م ٤]

من صُلَحاء التابعين ، ثقة صالح روى عن جابر وغيره ، وسمع من ابن عباس رضى الله عنهما . كان يرى الإرجاء .

قال أبو حاتم : صدوق يرى الإرجاء . وقال أبو زرعة : وهو ثقة مرجىء .

[ميزان ٢/٣٤٥]

[٦٤] عامر بن واثلة بن عبد الله بن عمرو بن جحش (أبو الطفيل) الليثى [ع]

ثقة من رجال الستّة . وقد رمى بالتشيع .

قال ابن سعد : « وكان أبو الطفيل ثقة فى الحديث ، وكان متشيعًا » .

ويبدو أن هذا الأمر اتهمه به الخوارج لحبه عليًّا رضى الله عنه . قال ابن عدىّ :

« .. وكانت الخوارج يرمونه باتصاله بعلىّ ، وقوله بفضله وفضل أهل بيته » .

قلت :

كل هذا لا تهمة فيه ، بل هو الطبيعى فى كل مسلم : أن يقول بفضل علىٍّ وفضل أهل بيته عليهم سلام الله تعالى .

وقد نص ابن عدىّ على أن لأبى الطفيل صحبة . فليحرر ذلك وينظر .

[تهذيب ٥/٨٢]

[٦٥] عَبَّاد بن يعقوب الرواجنى الأسدى أبو سعيد الكوفى:[خ ت ق]

قال الحاكم : كان ابن خزيمة يقول حدثنا الثقة فى روايته المتهم فى دينه عباد بن يعقوب .

قال أبو حاتم : شيخ ثقة ، قال ابن عدىّ : وعباد فيه غُلُو فى التشيع ، قال

صالح بن محمد : كان يشتم عثمان . قال القاسم ن زكرياء المطرز وروت الكوفة فكتبت عن شيوخها كلهم غير عباد بن يعقوب فلما فرغت دخلت عليه وكان يمتحن من يسمع منه فقال لى : من حفر البحر ؟ فقلت : الله خلق البحر . قال : هو كذلك ولكن من حفره ؟ قلت يذكر الشيخ ، قال : على . ثم قال من أجراه ؟ قلت : الله مجرى الأنهار ومنبع العيون قال هو كذلك ولكن من أجراه قلت يذكر الشيخ قال أجراه الحسين قال : وكان مكفوفًا ورأيت فى بيته سيفًا معلقًا وجحفة فقلت : لمن هذا ؟ قال : أعددته لأقاتل به مع المهدى . قال : فلما فرغت من سماع ما أردت وعزمت على السفر دخلت عليه فسألنى فقال : من حفر البحر ؟ فقلت : حفره معاوية وأجراه عمرو بن العاص . ثم وثب فجعل يصيح أدركوا الفاسق عدو الله فاقتلوه .

قال الدارقطنى : شيعى صدوق ، قال ابن حبان كان رافضيًا داعية .

[ميزان ٢/٣٧٩ - تهذيب ٥/]

[٦٦] عبد الله بن زيد بن عمرو (أبو قلابة) الجرمى :[ع]

إمام عَلَمٌ شهير من علماء التابعين . كان **يحمل على علىٍّ** رضى الله عنه .

وهو - مع الثقة به - مُدَلِّسٌ عمَّن لحقهم وعمَّن لم يلحقهم .

[ميزان ٢/٤٢٥ - تهذيب ٥/٢٢٤]

[٦٧] عبد الله بن سالم الأشعرى الحمصى :[د ، س]

قال يحيى بن حسان التنيسى : « ما رأيت بالشام أنبل منه » . وقال النسائى : ليس به بأس .

وهو رغم ذلك كان متهمًا بالنَّصْب والوقوع فى علىٍّ رحمه الله تعالى .

قال أبو دواد : كان يقول : علىٌّ أعان على قَتل أبى بكر وعُمَر - وجعل يذُمُّه أبو داود - يعنى أنه **ناصبىّ** .

[ميزان ٢/٤٢٦]

[٦٨] عبد الله بن شَدَّاد بن الهاد الليثى أبو الوليد المدنى: [ع]

قال العجلى والخطيب هو من كبار التابعين وثقاتهم ، قال أبوزرعة والنسائى ثقة .

قال ابن سعد : كان عثمانيًا ثقة فى الحديث ، قال الواقدى : ... وكان ثقة فقيهًا كثير الحديث **متشيعًا** ، قال يعقوب بن شيبة فى مسند عمر كان **يتشيع** .

[تهذيب ٥/٢٥١]

[٦٩] عبد الله بن شقيق العقيلى [م ٤]

بصرى ثقة ، خرَّج له مسلم والأربعة أصحاب السُّنن. ولكنه اتهم بالنّصْب .

قال يحيى القطان : كان سليمان التيمى سيىء الرأى فى عبد الله بن شقيق .
وقال ابن خُراش : ... وكان عثمانيًا يبغض عليًا .

[ميزان ٢/٤٣٩ - عتب /٨٩]

[٧٠] عبد الله بن طاووس بن كيسان اليمانى (أبو محمد) الإبناوى: [ع]

ثقة من رجال الستة ، وثقه أبو حاتم والنسائى ، وقال الدارقطنى : ثقة مأمون . اتهم بأنه كان كثير **الحمل على علىٍّ** .

[تهذيب ٥/٢٦٧]

[٧١] عبد الله بن عمر بن أبان القرشىّ الكوفى [م ، د]

صدوق صاحب حديث ، روى عنه أبو داود والبغوى وخلق . وقد اتُّهم بالتشيع ، بل رماه صالح جزرة **بالغلوّ فى التشيُّع** .

وثقه الإمام أحمد - من رواية عبد الله عنه .

[ميزان ٢/٤٦٦]

[٧٢] عبد الله بن عمرو (أبو معمر):[خ ، م]

رمى بالقدر [مقدمة الفتح ٤٦٠]*

[٧٣] عبد الله بن أبى لبيدٍ المدنى العابد [خ ، م* ، د ، س ، ق]

ثقة من رجال الصحيحين . إلا أنه قدرى . ورُوى أن صَفْوان بن سُلَيم لم يُصَلِّ عليه من أجل القَدَر .

[ميزان ٢/٤٧٥ ـ مقدمة الفتح/٤١٤]

[٧٤] عبد الله بن أبى نجيح المكّى صاحب التفسير (عن مجاهد) [ع]

ثقة من الأئمة الأثبات من أتباع التابعين . نُسِب إلى القَدَر والاعتزال .

قال ابن المدينى : كان يرى الاعتزال .

وقال أيضًا : أما الحديث فهو فيه ثقة ، وأما الرأى فكان قدريًا معتزليًا .

[ميزان ٢/٥١٥]

[٧٥] عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصرى السامى:[ع]

بصرىّ صدوق صاحب حديث ومعرفة .

قال أحمد : كان يرى القدر .

ومثل ذلك روى ابن حجر .

[ميزان ٢/٥٣١ ـ مقدمة الفتح/٤٦٠]

[٧٦] عبد الجبار بن العباس الشِّبَامىّ الكوفى:[ت]

وثقه أبو حاتم ـ على تشدُّدِه ـ وقال أحمد بن حنبل : أرجو ألا يكون به بأس . وضعفه أبو نعيم والعُقَيْلى .

* رمز الحافظ بن حجر لأن حديثه فى هؤلاء الخمسة يعنى الستة غير الترمذى ، وقد صرح بذلك فى المقدمة (ص ٤١٤) . أما الذهبى فى ميزانه فقد اكتفى برمز الشيخين . فليعتبر.

قال أبو نعيم : لم يكن بالكوفة أكذب منه . وقال العقيلي : لا يتابع على حديثه .

رماه ابن حنبل والعقيلي بالتشيع . وقال الجوزجاني : كان **غاليًا** فى سوء مذهبه ـ يعنى التشيُّع .

[ميزان ٥٣٣/٢]

[٧٧] عبد الرحمٰن بن ثابت بن ثوبان العنسى الدمشقى الزاهد (أبو عبد الله): [د ت س ق]

ثقة روى له الأربعة والبخارى فى الأدب . ووثّقه أبو حاتم والفلاس ودحيم . وقال ابن معين : ليس به بأس ، وقال ـ مرة : صالح . أما أحمد بن حنبل فلم يقوِّ أمره ـ على الرغم من أنه كان مجاب الدعوة ـ وذلك لنكارة حديثه عنده .

رُمِىَ بالقدر ورأى الخوارج .

قال صالح جزرة : **قدرىّ** صدوق .

وعن دحيم : ثقة ، يرمى بالقدر . ومثله عن أبى حاتم .

وقيل إن الأوزاعى كتب له رسالة فيها :

« ... وقد كنت قبل وفاةِ أبيك ترى ترك الصلاة فى جماعة حرامًا ، وقد أصبحت ترى ترك الجمعة والجماعة حلالاً » ـ يعنى رأى الخوارج .

[ميزان ٥٥١/٢ ـ تهذيب ١٥٠/٦]

[٧٨] عبد الحميد بن عبد الرحمٰن بن إسحٰق (أبو يحيى) الحمانى الكوفى: [خ ـ د ـ ت ـ ق]

وثقه ابن معين. وخرّج له البخارى وغيره . وضعفه أحمد والنسائى .

قال أبو داود : كان داعية للإرجاء . قلت : خرَّج له البخارى حديثًا واحدًا .

[ميزان ٥٤٢/٢ ، مقدمة الفتح /٤١٤]

[٧٩] عبد الرحمن بن صالح الأزدى العتكى أبو صالح ويقال أبو محمد الكوفى [ص]

قال يعقوب بن يوسف المطوعى : كان عبد الرحمن بن صالح رافضيًا وكان يغشى أحمد بن حنبل ميقربه ويدنيه . فقيل له فيه . فقال سبحان الله رجل أحب قومًا من أهل بيت النبى ﷺ وهو ثقة ،. عن يحيى بن معين قال : ثقة صدوق شيعى لأن يخر من السماء أحب إليه من أن يكذب فى نصف حرف ، قال موسى بن هارون : كان ثقة وكان يحدث بمثالب أزواج رسول الله ﷺ وأصحابه . قال ابن عدى : لم يذكر بالضعف فى الحديث ولا اتهم فيه إلا أنه محترق فيما كان فيه من التشيع .

[ميزان ٥٦٩/٢ - تهذيب ١٩٧/٦]

[٨٠] عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميرى مولاهم أبو بكر الصنعانى تهـ (٣١٠/٦) [ع]

قال محمد بن أبى بكر المقدمى : وجدت عبد الرزاق ، ما أفسد جعفراً غيره يعنى فى التشيع عن يحيى بن معين : قيل له قال أحمد إن عبيد الله بن موسى يرد حديثه للتشيع فقال كان عبد الرزاق والله الذى لا إله إلا هو أغلى فى ذلك منه مائة ضعف ، عن سلمة بن شبيب يقول : سمعت عبد لرزاق يقول : والله ما انشرح صدرى قط أن أفضل عليًا على أبى بكر وعمر رحم الله أبا بكر وعمر وعثمان من لم يحبهم فما هو مؤمن وقال : أوثق أعمالى حبى إياهم .

قال ابن عدى : ولعبد الرزاق أصناف وحديث كثير وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم وكتبوا عنه إلا أنهم نسبوه إلى التشيع ، ذكره ابن حبان فى الثقات وقال : كان ممن يخطىء إذ حدث من حفظه على تشيع فيه .

[ميزان /]

[٨١] عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبى دواد الأزدى مولى المهلب أبو عبد الحميد المكى تحف (٣٨١/٦) [م ٤]

قال أحمد : ثقة وكان فيه غلو فى الإرجاء ، عن ابن معين : ثقة ليس به بأس ، وعن ابن معين أيضًا : وكان يعلن الإرجاء ، قال البخارى كان يرى الإرجاء ، قال أبو داود : كان مرجئًا داعية إلى الإرجاء . وقيل هو الذى أدخل أباه فيه .

ومع ذلك فقد أثنى عليه فى دينه . قال هارون بن عبد الله : « ما رأيت أحدًا أخشع من وكيع ، وكان عبد المجيد أخشع منه » .

[ميزان ٦٤٨/٢ ـ تهذيب ٣٨١/٦]

[٨٢] عبد الملك بن أَعْيَن الكوفى مولى بن شيبان [ع*]

قال الحميدى عن سفيان حدثنا عبد الملك بن أعين شيعى كان عندنا رافضى صاحب رأى ، عن سفيان قال : هم ثلاثة إخوة عبد الملك وزرارة وحمران روافض كلهم أخبثهم قولاً عبد الملك ، قال أبو حاتم : من أعتى الشيعة محله الصدق صالح الحديث يكتب حديثه ، قال الساجى : كان يتشيع ويحمل فى الحديث ، قال العجلى : كوفى تابعى ثقة .

[ميزان ٦٥١/٢ ـ تهذيب ٣٨٥/٦]

[٨٣] عبد الوارث بن سعيد التنورى (أبو عبيدة البصرى) :[ع]

أحد الحُفَّاظ الأثبات . اتُّهِمَ بالقدر .

قال الذهبى :

« وكان يضرب المَثَل بفصاحته ، وإليه المنتهى فى التثبُّت . إلا أنّه قَدَرِىّ متعصب لعمرو بن عبيد ، وكان حماد بن زيد ينهى المحدثين عن الحَمْل عنه للقدر » . [ميزان ٦٧٧/٢]

---

* هنا رمز ابن حجر فى التهذيب أما الذهبى فرمز له برمز البخارى والأربعة .. والعجيب أنّه قال : وأخرجا له مقرونًا بغيره فى حديث . ومثل ذا قال الحافظ فى المقدمة مصرحًا برواية مسلم له . قال : « ليس له فى الصحيحين سوى حديث سفيان بن عيينة عن جامع ... » الخ ما قال .

[٨٤] عبيد الله بن موسى بن أبي المختار واسمه باذام العبسى مولاهم الكوفى أبو محمد الحافظ: [ع] وهو شيخ البخارى رحمه الله

عن ابن معين : ثقة ، قال أبو حاتم : صدوق ثقة حسن الحديث ، قال العجلى : ثقة وكان عالمًا بالقرآن رأسًا فيه .

قال ابن سعد : وكان ثقة صدوقًا إن شاء الله تعالى كثير الحديث حسن الهيئة وكان يتشيع ويروى أحاديث فى التشيع منكرة ، ذكره ابن حبان فى الثقات وقال : كان يتشيع ، قال يعقوب بن سفيان شيعى وإن قال قائل رافضى لم أنكر عليه وهو منكر الحديث ، قال الجوزجانى : وعبيد الله بن موسى أغلى وأسوأ مذهبًا وأروى للعجائب ، قال ابن قانع : كوفى صالح يتشيع ، قال الساجى : صدوق كان يفرط فى التشيع ، عن أبى مسلم البغدادى الحافظ قال : عبيد الله ابن موسى من المتروكين تركه أحمد لتشيعه وقد عوتب أحمد على روايته عن عبد الرزاق فذكر أن عبد الرزاق رجع .

[ميزان ١٦/٣ - تهذيب ٥٢/٧]

[٨٥] عثمان بن عمير البجلى أبو اليقظان الكوفى الأعمى ويقال ابن قيس ويقال ابن أبى حميد: [د ت ق]

عن أحمد بن حنبل : ضعيف الحديث ، عن ابن معين : ليس حديثه بشىء ، عن أبى حاتم ضعيف الحديث منكر الحديث ، عن أبى أحمد الزبيرى : كان يؤمن بالرجعة ويقال : كان يغلو فى التشيع ، عن الدارقطنى : زائغ لم يحتج به ، قال ابن عدىّ : ردىّ المذهب غالٍ فى التشيع يؤمن بالرجعة ويكتب حديثه مع ضعفه .

هو - إذن ضعيف - فوق غلوّه فى التشيع .

[ميزان ٥٠/٣ - التهذيب ١٤٥/٧]

[٨٦] عثمان بن غياث البصرى:[خ ، م ، د ، س]

ثقة من رجال الشيخين. لكنه مرجىء.

[ميزان ٥١/٣ ، مقدمة الفتح /]

[٨٧] عدىّ بن ثابت الأنصارى الكوفى:[ع]

عن أحمد : ثقة ، قال أبو حاتم : صدوقًا وكان إمام مسجد الشيعة وقاصَّهم .

قال العجلى والنسائى : ثقة ، ذكره ابن حبان فى الثقات ، قال ابن معين : شيعى مفرط وقال الجوزجانى : مائل عن القصد ، عن الدارقطنى : فعدى بن ثابت قال ثقة إلا أنه كان غاليًا يعنى فى التشيع ، قال ابن شاهين فى الثقات قال أحمد ثقة إلا أنه كان يتشيع .

[/ ـ تهذيب ١٦٥/٧ ـ مقدمة الفتح /٤٣٣]

[٨٨] عطاء بن أبى ميمونة البصرى:[خ ،م ، د ، س ، ق]

تابعى صدوق وثقه ابن معين ، واحتج به الجماعة إلا الترمذى . كان قدريًا .

قال ابن معين بعد أن وثقه : هو وابنه قدريان .

وقال أبو إسحاق الجوزجانى : كان رأسًا فى القدر .

تنبيه :

تحرف اسم أبيه فى ص ٤٦٠ من مقدمة الفتح فصار « أبى ميمون » ، والصواب ما أثبتنا من المصادر.

[راجع الميزان ٧٦/٣ ، مقدمة الفتح ص ٤٢٤]

[٨٩] (بخ د ت ق)

عطية بن سعد بن جنادة العوفى الجدلى القيسى الكوفى أبو الحسن .

قال الدورى عن ابن معين : صالح . وقال أبو زرعة : لين . وقال أبو حاتم : ضعيف يكتب حديثه . وقال الجوزجانى : مائل . وقال النسائى : ضعيف . قال ابن سعد : خرج عطية مع ابن الأشعث فكتب الحجاج إلى محمد بن القاسم أن يعرضه على سبّ علىّ فإن لم يفعل فاضربه أربعمائة سوط واحلق لحيته فاستدعاه فأبى أن يسب فأمضى حكم الحجاج فيه ثم خرج إلى خراسان قال أبو بكر البزار : كان يعده فى التشيع .

قال الساجى : ليس بحجة ، وكان يقدم عليًا على الكل .

[ميزان ٧٩/٣ - تهذيب ٢٢٤/٧]

[٩٠] (ع)

عكرمة البربرى أبو عبد الله المدنى مولى ابن عباس أصله من البربر عن ابن المدينى : لم يكن فى موالى ابن عباس أغزر من عكرمة كان عكرمة من أهل العلم . وقال العجلى : مكىّ تابعىّ ثقة برىء مما يرميه الناس من الحرورية . وقال البخارى : ليس أحد من أصحابنا إلا وهو يحتج بعكرمة قال النسائى ثقة . وقال ابن أبى حاتم : سألت أبى عن عكرمة كيف هو؟ قال : ثقة ، قلت : يحتج بحديثه ؟ قال : نعم إذا روى عنه الثقات .

أخرج له البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى فأجمعوا على إخراج حديثه واحتجوا به على أن مسلمًا كان أسوأهم رأيًا فيه وقد أخرج عنه مقرونًا وعدّله بعد ما جرحه .

كان مالك بن أنس لا يرى عكرمة ثقة ويأمر أن لا يؤخذ عنه وكان يقول : كان يرى رأى الخوارج رأى الصفرية .

وقال يحيى بن معين إنما لم يذكر مالك بن أنس عكرمة لأن عكرمة كان ينتحل رأى الصفرية . وقال عطاء كان إباضيًا .

[ميزان ٩٣/٣ - تهذيب ٢٦٣/٧ - مقدمة الفتح ٤٢٤]

[٩١] العلاء بن الحارث الدمشقى . صاحب مكحول [م ٤]

ثقة من أتباع التابعين ، رُمِىَ بالقدر .

- قال الدورى عن ابن معين : ثقة ، قيل له : فى حديثه شىء ؟ قال : لا ، ولكن كان يرى القَدَر ،

وقال أبو حاتم : كان يرى القدر ، وكان دمشقيًا من خيار أصحاب مكحول ، صدوق فى الحديث ، ثقة .

[ميزان ١٧٧/٨ - تهذيب ٩٨/٢ - تقريب ٩١/٢]

[٩٢] على بن زيد بن عبد الله بن أبى مليكة بن جُدعان التيمى أبو الحسن البصرى [م ٤*]

أصله من مكة ، من التابعين العلماء . روى له مسلم والأربعة .

قال ابن أبى خيثمة عن يحيى : ضعيف فى كل شىء .

وقال العجلى : كان يتشيع لا بأس به ، وقال مرة : يكتب حديثه وليس بالقوى .

قال الجوزجانى : واهى الحديث ضعيف وفيه ميل عن القصد لا يحتج بحديثه .

قال أبو حاتم : ليس بقوى يكتب حديثه ولا يحتج به وهو أحب إلىّ من زيد بن زياد وكان ضريرًا وكان يتشيع .

قال ابن عدىّ : كان يغلو فى التشيع ومع ضعفه يكتب حديثه .

[ميزان ١٢٧/٣ - تهذيب ٣٢٢/٧]

[٩٣] على بن غراب الفزارى (أبو الحسن) الكوفى القاضى [س ، ق]

وثقه ابن معين واحتج به النسائى . لكنه كان يتشيَّع .

قال عنه أحمد بن حنبل : ما أراه إلا صدوقًا . وقال ابن معين : المسكين صدوق .

---

* هذا رمز الذهبى فى الميزان . اما ابن حجر فقد زاد فى التهذيب رمز [خ] . وهو وهم غالبًا ، لأنه لم يذكره فى المقدمة ، كما أن البخارىَّ ضعّفه ، فكيف يروى عنه فى الصحيح ؟

ذكره ابن حبان فى الضعفاء ، وقال :

«كان غاليًا فى التشيع ، كثير الخطأ فيما يروى ... فبطل الاحتجاج به » .

واتهمه أحمد والنسائى بالتدليس .

فهذه مطاعن ثلاثة عليه عند العلماء . لذلك قال ابن أبى خيثمة عن يحيى : « ضعيف فى كل شىء » ، وقال الجوزجانى : ساقط .

[مجروحين ١٠٥/٢ - ميزان ١٤٩/٣ - تهذيب ٣٧١/٧]

[٩٤] علىّ بن قادم - أبو الحسن - الخزاعى الكوفى : [د . ت]

ذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال أبو حاتم : محلُّه الصِّدق . واحتج به أبو داود والترمذى ..لكنه ضُعِّف ، وكان يتشيع .

قال يحيى : ضعيف .

وقال ابن سعد : كان ممتنعًا . منكر الحديث ، شديد التشيُّع .

[ميزان / - تهذيب ٣٧٤/٧]

[٩٥] (ت س ق)

علىّ بن المنذر بن زيد الأودى ويقال الأسدى أبو الحسن الكوفى الطريقى (١)

قال ابن أبى حاتم سمعت منه مع أبى وهو صدوق ثقة سئل عنه أبى فقال : محله الصدق .

قال النسائى : شيعى محض ثقة .

وذكره ابن حبان فى الثقات .

وذكر ابن السمعانى أنه قيل له الطريقى : لأنه ولد بالطريق .

وقالّ الدارقطنى : لا بأس به وكذا قال مسلمة بن قاسم وزاد : كان يتشيع .

[تهذيب ٣٨٦/٧]

(١) الطريقى : بفتح المهملة وكسر الراء بعدها تحتانية ساكنة ثم قاف ١٢ تقريب .

[٩٦] (بخ م ٤)

عليّ بن هاشم بن البريد .

ابن معين : ثقة . عن ابن المديني : كان صدوقًا .

زاد الباغندي عن ابن المديني : وكان يتشيع ويكتب حديثه .

قال الآجري عن أبي داود : سئل عنه عيسى بن يونس فقال : أهل بيت تشيع وليس ثم كذب .

ذكره ابن حبان في الثقات وقال : كان غاليًا في التشيع وروى المناكير عن المشاهير. وثقه العجلي وضعفه الدارقطني .

[ميزان ٣/١٦٠ ـ تهذيب ٧/٣٩٢]

[٩٧] عليّ بن أبي هاشم ـ وأبو هاشم هو طِبراخ ـ [خ]

شيخ البخاريّ . قال أبو حاتم : صدوق ، تركه الناس **للوقف في القرآن** . وضعّفه الأزديّ جدًا . وردّ الحافظ تضعيف الأزدي له بأن الأزدي نفسه ضعيف .

[ميزان /١٣٣ ، ١٦٠ـ مقدمة الفتح /٤٣٠]

[٩٨] عمّار بن معاوية الدُّهنيّ ـ والد معاوية بن عمار ـ [م ٤]

ثقة . وثقه أحمد وأبو حاتم والنسائي . إلا أنه كان يتشيّع .

قال سفيان بن عيينة : **قطع بشر بن مروان عرقوبَيْه في التشيّع** .

[ميزان ٣/١٧٠ ـ تهذيب ٧/٤٠٦]

[٩٩] عمر بن ذر الهمدانيّ [خ ـ د ـ س ـ ت*]

ثقة من الفضلاء . كان يرى الإرجاء . احتج به البخاري وأصحاب السنن

* هذا رمز الحافظ في مقدمة الفتح ، واكتفى الذهبي بالرمز للبخاري والنسائي لكن حديثه في أبي داود والترمذي ثابت . وقد صرح الحافظ بذلك .

إلا ابن ماجه .

قال ابن خراش : كان صدوقًا من خيار الناس ، وكان مرجئًا .

ومن أجل الإرجاء لم يشهد سفيان الثورى جنازته .

قال يحيي بن سعيد القطان : كان ثقة فى الحديث . ليس ينبغى أن يترك حديثه لرأى أخطأ فيه .

[ميزان ٣/١٩٣ ـ مقدمة الفتح /٤٣٠]

[١٠٠] عمران بن حِطّان بن ظبيان السدوسى البصرى الخارجى [خ د س]

تابعى وثقه البخارى ولم يحتج به . وإنما أخرج له حديثًا متابعةً . وكان صدوقًا فى الحديث غير أنه كان يرى رأى الخوارج .

قال العجلى : بصرى تابعى ثقة . وذكره ابن حبان فى الثقات .

قال أبو العباس المبرد : كان عمران رأس **القعدية** من الصفرية وخطيبهم وشاعرهم .

وذكر ابن شيبة سبب رأيه هذا . وهو أنه تزوج ابنة عمه ـ وكانت على هذا المذهب ـ ليردّها عن مذهبها ، ولكنها صرفته إليه .

قال ابن البرقى : كان حروريًا .

لكن قيل إنه رجع عن هذا الرأى . قال محمد بن بشر العبدى الموصلى : لم يمت عمران بن حطان حتى رجع عن رأى الخوارج .

(وهؤلاء القعدية من الخوارج ينكرون على أئمة الجور ، ويزينون الخروج عليهم ،غير أنهم لا يخرجون).

[ميزان ٣/٢٣٥ ـ التهذيب ٨/١٢٧ ـ مقدمة الفتح /٤٣٢]

[١٠١] عمران بن مسلم القصير (أبو بكر): [خ ، م ، د ، ق ، س]

من أتباع التابعين. ثقة يرى القدر.

عن يحيى القطان قال : كان يرى القدر ، وهو مستقيم الحديث. ونسبه إلى القدر غير واحد.

[ميزان ٣/٢٤٣ ـ مقدمة الفتح /٤٣٣]

[١٠٢] عوف بن أبي جميلة العبدى الأعرابى (أبو سهل) البصرى: [ع]

ثقة ثبت محتج به فى السِّتَّةِ ، نُسِبَ إلى القدر والتشيُّع.
قال النسائى : ثقة ثبت. وقال ابن حنبل : ثقه صالح الحديث.

ووثقه غير واحد.

قال ابن المبارك : واللهِ ما رضى عَوْفٌ ببدعة حتى كانت فيه بدعتان : كان قدريًا وكان شيعيًا.

ورؤى داود بن أبي هند يضرب عوفًا الأعرابى ويقول : ويلك يا قَدَرىّ.

وقال بندار وهو يقرأ حديث عوف :

« والله لقد كان عوفٌ قَدريًّا رافضيًّا شيطاناً ».

[ميزان ٣/٣٠٥ـ تهذيب ٨/١٦٦]

[١٠٣] الفضل بن دُكَيْن. أبو نُعَيم. عمرو بن حمّاد بن زهير الملائى الكوفى الأحول: [ع]

الثقة الثبت الجَبَل الحُجَّة. كان يتشيَّعُ من غير غُلُوٍّ ولا سبٍّ.

قال يعقوب بن أبي شيبة : أبو نُعيم ثقة ثبت صدوق ـ سمعت أحمد بن حنبل يقول : أبو نعيم يزاحم به ابن عيينة.

فقال له رجل : وأىّ شيء عند أبي نعيم من الحديث ، ووكيع أكثر رواية ؟!

فقال : هو ـ على قلة روايته ـ أثبت من وكيع .

وكان يقول : شيخان كان الناس يتكلمون فيهما ويذكرونهما ، وكنا نلقى من الناس فى أمرهما ما الله به عليم ـ قاما لله بأمرٍ لم يقم به أحد أو كبير أحد .

وكان أبو نعيم ممن ثبت فى المحنة فلم يُجِبْ .

[ميزان ٣/٣٥٠ ـ تهذيب ٨/٢٧٠]

[١٠٤] فُضَيل بن مرزوق الأغرّ الرقاشي ـ وهو الكوفى [م ٤*]

وثقه جماعة منهم سفيان بن عُيينة والثورى وابن معين والشافعى . وضعَّفه النسائى وغيره . كان يتشيَّع بغير غلو ولا سبّ .

قال العجلى : جائز الحديث صدوقٌ ، وكان يتشيع .

وقال الحاكم : فضيل بن مرزوق ليس من شرط الصحيح . عِيبَ على مسلم إخراجه فى الصحيح .

وتوسط ابن عدىّ فقال : عندى أنه إذا وافق الثقات يحتج به** .

[ميزان ٣/٣٦٢ ـ تهذيب ٨/٢٩٨]

[١٠٥] فِطر بن خليفة القرشى المخزومى مولاهم (أبو بكر) الحناط الكوفى : [خ ٤ مقرونًا]

وثقه أحمد وابن معين فى جماعة . وقال الدارقطنى لا يحتج به . واختلفت روايتى النسائى فيه . وكان فطر يتشيَّعُ .

قال العجلى : كوفى ثقة حسن الحديث ، وكان فيه تشيُّع قليل .

وعن أحمد : ثقة صالح الحديث ، حديثه حديث رجل كيِّس ، إلا أنّه يتشيع .

* ترك الذهبى الرمز له ، مع تصريحه فى الكلام برواية مسلم عنه . وهذا الرمز من التهذيب .
** ومن عجب أن ابن حبان ذكره فى الثقات ، وفى المجروحين ، فسبحان الذى لا يغفل .

وعنه : خَشَبيٌّ مُفْرِط .

وترك الرواية عنه أبو بكر بن عياش لسوء مذهبه ، وكذلك قطبة بن العلاء .

[ميزان ٣/٣٦٣ ـ تهذيب ٨/٣٠٠]

[١٠٦] قتادة بن دعامة السدوسى:[ع]

الحافظ الثقة الثبت ـ على تدليس فيه ـ رُمِيَ بالقدر. قاله ابن معين وجماعة . وعن أبي داود : لم يثبت عندنا عن قتادة القول بالقدر. احتج به أصحاب الكتب الستة إذا قال : حدَّثنا .

[ميزان ٣/٣٨٥ ـ مقدمة الفتح ٤٢٥]

[١٠٧] قيس بن أبي حازم* البجلي :[ع]

ثقة حجة مخضرم أدرك النبي ﷺ وكاد أن يكون صحابيًا.فقد هاجر إليه ـ غير أنه لم يلقَه . اتهموه بأنه كان يحمل على عليٍّ رضى الله عنه ، ولذلك اجتنب كثير من قدماء الكوفيين الرواية عنه .

قال الحافظ الذهبي :

أجمعوا على الإحتجاج به ، ومن تكلَّم فيه فقد آذى نفسه ، نسأل الله العافية وترك الهوى .

[ميزان ٣/٣٩٢ ـ مقدمة الفتح ٤٢٦]

[١٠٨] قيس بن مسلم الجَدَلى أبو عمرو العدوانى الكوفى:[ع]

ثقة نُسِبَ إلى الإرجاء .

قال يعقوب بن سفيان : ثقة ثقة . وكان مُرجئًا .

وقال ابن سعد : كان ثقة ثبتًا ، له حديث صالح .

*وقع فى كتاب (العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل) ص ٩٦ : قيس بن أبي حاتم وهو تحريف حرره .

وقال النسائى : ثقة ، وكان يرى الإرجاء .

[التهذيب ٤٠٣/٨] * *

[١٠٩] كهمس بن المنهال السدوسى البصرى: [خ - مقرونًا]

قال أبو حاتم : محلُّه الصدق . وأقرّه الحافظ بن حجر . وأدخله البخارى فى كتاب (الضعفاء) . رُمِىَ بالقَدَر .

قال البخارى : قال إسماعيل بن حفص عن أبيه : كان يقال فيه القَدَر .

ومع ذلك روى له البخارى مقرونًا بمحمد بن سواء حديثًا فى الصحيح .

[١١٠] لِمازة بن زَيَّار (أبو الوليد) الأزدى: [د ، ت ، ق]

بَصْرىّ ، حضر وقعة الجمل . وُثِقَ ، ونسب إلى الرَّفْضِ .

قال ابن سعد : ... وكان ثقة . وذكره ابن حبان فى الثقات .

قال الذهبى : وكان ناصبيًا ، ينال من علىّ بن أبى طالب .

وقيل له : لِمَ تَسُبُّ عليًا ؟

قال : ألا أسب رجلاً قتل مِنَّا خمسمائة وألفين ، والشمس ها هنا ؟

[ميزان ٤١٩/٣ - تهذيب ٤٥٧/٨ - عتب ٩٧]

[١١١] مالك بن إسماعيل أبو غسَّان النهْدى: [ع]

ثقة من كبار شيوخ البخارى - روى له الستة . قال ابن معين : ليس بالكوفة أتقن من أبى غسان .

وقال ابن حجر : مُجْمَعٌ على ثقته . وقال الذهبى : ثقة مشهور ، تناكد ابن عَدِىّ بإيراده - مع اعترافه بصدقه وعدالته ، وساق قول السّعدى فيه : إنه كان

* * على الرغم من شهرة اتهام (قيس بن مسلم) بالإرجاء لم يذكره ابن حجر فى مقدمة الفتح . فى عَدِّه لمن طعن فيهم من رواة الصحيح لمذهبه . ولم يذكره الذهبى فى الميزان . لعل الذهبى لم يذكره لاطِّراد الثقة به على رغم مذهبه .

حسنيًا ـ يعنى على مذهب شيخه الحسن بن صالح .

قلت (أى محمد القاضى) :

أظن أن كلمة (حسنيًا) هذه تصحفت فى النُّسَخ التى رآها الذهبى ، وأن أصلها (خشبيًّا) نسبة إلى الخشبة التى صلب عليها زيد بن على .

وأما شيخه الحسن بن صالح فقد كان يتشيع أيضًا ، وكان لا يرى الجمعة على الناس ، فكان يترك الجمعة . كرهه أهل الحديث لذلك ، لكنهم تحملوا عنه .

[ميزان ١/٤٩٦ ، ٣/٤٢٤ ـ مقدمة الفتح /٤٤٢]

[١١٢] مُحَارب بن دثار:[ع]

من ثقات التابعين وأخيارهم وعلمائهم . وثقه أحمد وابن معين والنسائى وغيرهم . واحتج به الستة . نسبه ابن سعد إلى أنه «كان ممن يرجىء علياً وعثمان ، ولا يشهد عليهما بإيمان ولا بكفر» .

قال الثورى : ما يخَيَّلُ إلىَّ أنى رأيت أحدًا أفضل منه.

ضعفه ابن سعد فأسمَجَ ـ رحمه الله ـ قال : لا يحتجون به . وتعقبه ابن حجر ، قال : « بل احتج به الأئمة كلهم ... ولكن ابن سعد يقلد الواقدى ، والواقدى على طريقة أهل المدينة فى الإنحراف على أهل العراق ، فاعلم ذلك ترشد إن شاء الله » .

[ميزان ٣/٤٤١ ـ مقدمة الفتح /٤٤٢]

[١١٣] محمد بن جحادة الكوفى:[ع]

من ثقات التابعين . قيل : كان يغلو فى التشيُّع .

قال الذهبى :

ما حُفِظَ عن الرجل شتمٌ أصلاً . فأين الغُلُوّ ؟

[ميزان ٤٩٨/٣ ـ مقدمة الفتح ٤٣٧]

[١١٤] محمد بن خازم التميمى السعدى مولاهم أبو معاوية الكوفى الضرير:[ع]

قال أحد الأعلام الثقات ، كان يرى الإرجاء وكان ليّنَ القول فيه .

وقال يعقوب بن شيبة : كان من الثقات وربما دلس وكان يرى الإرجاء .

وقال الآجرى عن أبي داود : كان مرجئًا وقال مرة : كان رئيس المرجئة بالكوفة .

قال ابن خراش : صدوق وهو فى الأعمش ثقة وفى غيره فيه اضطراب .

وذكره ابن حبان فى الثقات وقال : كان حافظًا متقنًا ولكنه كان مرجئًا خبيثًا .

قال أبو زرعة : كان يرى الإرجاء قيل له : كان يدعو إليه ؟ قال : نعم .

وقد نسبه الحاكم إلى الغلو فى التشيع أيضًا . لكن المشهور عنه الإرجاء .

وقال الذهبي : « ما علمت فيه مقالاً يوجب وهنه مطلقًا » .

[ميزان ٥٣٣/٣ ، ٥٧٥/٤ ـ التهذيب ١٣٧/٩ ـ مقدمة الفتح ٤٣٨]

[١١٥] محمد بن راشد المكحولى الخزاعى الدمشقى أبو عبد الله ويقال أبو يحيى سكن البصرة :[ع]

قال ابن المبارك : صدوق اللسان وأراه اتُّهِمَ بالقدر .

وسئل عنه أحمد بن حنبل فقال : ثقة ثقة قال قال لنا عبد الرزاق : ما رأيت أحدًا أورع فى الحديث منه ـ قال إبراهيم الجوزجانى : كان مشتملاً على غير بدعة وكان فيما سمعت متحريًا للصدق فى حديثه . قال أبو حاتم كان صدوقًا حسن الحديث قال أبو زرعة الدمشقى بلغنى عن أبى مسهر قال : كان يرى الخروج على الأئمة .

عن ابن معين : لم يكن به بأس وكان يقول بالقدر .

وعن شعبة : أما إنه صدوق ، ولكنه شيعى أو قدرى ـ شك أحمد .

قلت : قد اتهم بالتشيع أيضًا ، وبالإعتزال ، وهذا لا ينافى اتهامه بالقدر . لكنه كان وَرِعًا فى الحديث ـ على غير رأى شعبة فيه .

والظن أن أحمد لم يشك فى هذه الرواية عن شعبة ، فإن شعبة اتهمه بالتهم الثلاث السابقة . قال لأبى النضر : لا تكتب عنه ، فإنه معتزلى خشبى رافضى .

[ميزان ٥٤٣/٣ ـ تهذيب ١٥٨/٩]

[١١٦] محمد بن سُلَيْمْ أبو هلال العبدىّ الراسبى البصرى:[٤]

وثقه أبو داود ، وقال أبو حاتم : مَحَلُّهُ الصدق . رُمِىَ بالقدر .

قال ابن معين : صدوق يرمى بالقدر .

وقد ذكره ابن حبان فى المجروحين ، فما أشار إلى اتهامه بالقدر ، وإنما مال إلى « ترك ما انفرد به من الأخبار التى خالف فيها الثقات ، والإحتجاج بما وافق الثقات ، وقبول ما انفرد من الروايات التى لم يخالف فيها الأثبات ... » .

[مجروحين ٢٨٣/٢ ـ ميزان /٥٣٤]

[١١٧] محمد بن سَوَاء السدوسىّ [خ م س ق]

أحد الثقات المعروفين . رُمِىَ بالقدر .

وقد وثقه يزيد بن زريع . واحتج به البخارى فى حديث ومسلم والنسائى وابن ماجه .

له فى البخارى أحاديث ثلاثة . أحدهما هو فيه حجة . والاثنان الآخران مقرونًا فيهما بغيره .

قال الأزدي : كان يغلو في القدر .

[ميزان ٥٧٦/٣ ـ مقدمة الفتح /٤٣٨]

[١١٨] محمد بن عبيد الله بن أبي رافع الهاشمي مولاهم الكوفي :[ق]

قال البخاري : منكر الحديث . قال ابن معين ليس شيء ولا إبنه معمر .

وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث منكر الحديث جدًا ذاهب .

وقال ابن عدي : هو في عداد شيعة الكوفة ويروى من الفضائل أشياء لا يتابع عليها وذكره ابن حبان في الثقات . وقال البرقاني عن الدارقطني : متروك وله معضلات .

[تهذيب ٣٢١/٩ ـ مراجعات ١٣٦]

[١١٩] محمد بن فضيل بن غزوان بن جرير الضبي مولاهم أبو عبد الرحمن الكوفي :[ع]

قال عثمان الدارمي عن ابن معين ثقة . قال أبو زرعة : صدوق من أهل العلم .

قال النسائي : ليس به بأس . قال أبو داود : كان شيعيًا **محترقًا** .

ذكره ابن حبان في الثقات وقال : كان يغلو في التشيع .

قال العجلي : كوفي ثقة شيعي وكان أبوه ثقة وكان عثمانيًا .

قال الدارقطني : كان ثبتًا في الحديث إلا أنه كان منحرفًا عن عثمان .

قال أبو هشام الرفاعي سمعت ابن فضيل يقول : رحم الله عثمان ولا رحم من لا يترحم عليه .

[ميزان ٩/٤ ـ تهذيب ٤٠٥/٩]

[١٢٠] محمد بن موسى بن أبي عبد الله الفِطْرى المدنى مولاهم [م ٤]

قال أبو حاتم : صدوق صالح الحديث كان يتشيع . وقال الترمذى : ثقة .

قال أبو جعفر الطحاوى : محمود فى روايته وذكره ابن حبان فى الثقات .

قال ابن شاهين فى الثقات قال أحمد بن صالح : محمد بن موسى الفطرى شيخ ثقة من الفطريين حسن الحديث قليل الحديث .

[ميزان ٤/٥٠ - تهذيب ٩/٤٨٠]

[١٢١] معاوية بن عمار بن أبي معاوية الدُهْنى البجلى الكوفى: [م ت س]

قال ابن معين والنسائى ليس به بأس . وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به وذكره ابن حبان فى الثقات . له فى صحيح مسلم والنسائى حديث واحد متابعة فى دخوله ﷺ مكة بغير إحرام .

وقال يعقوب بن سفيان لا بأس به .

قلت : نسبه صاحب المراجعات إلى التشيع ، وما وجدته .

[مراجعات /١٣٨ - ميزان ٤/١٣٧ - تهذيب ١٠/٢١٤]

[١٢٢] معروف بن خَرَّبُوذ المكى مولى عثمان: [خ م د ق]

من رجال الصحيحين . قال أبو حاتم : يكتب حديثه .

وذكره ابن حبان فى الثقات . قال الساجى : صدوق .

له فى البخارى حديثة عن أبي الطفيل عن على فى العلم وعند الباقين حديثة .

قال ابن حبان فى الضعفاء : كان يشترى الكتب فيحدث بها ثم تغير حفظة فكان يحدث على التوهم فكانه ترجم لغيره فإن هذه الصفة مفقودة فى حديث معروف . نسبه صاحب المراجعات إلى التشيع .

[ميزان ٤/١٤٤ - تهذيب ١٠/٢٣٠ - مراجعات /١٣٩]

[١٢٣] مكحول الدمشق :[٤]

مفتى أهل دمشق وعالمهم ، ثقة مدلس ، متهم بالقدر .

قال الزهرى : العلماء أربعة : سعيد بن المسيب بالمدينة ، والشعبى بالكوفة ، والحسن بالبصرة ، ومكحول بالشام .

قال يحيى بن معين : كان قدريًا .

[ميزان ١٧٨/٤ - تهذيب ٢٨٩/١]

[١٢٤] منصور بن المعتمر بن عبد الله بن ربيعة . وقيل المعتمر بن عتاب بن فرقد السلمى أبو عتّاب الكوفى :[ع]

قال الآجرى عن أبى داود كان منصور لا يروى إلا عن ثقة .

وقال على بن المدينى عن يحيى بن سعيد قال سفيان كنت لا أحدث الأعمش عن أحد من أهل الكوفة إلا ردّه فإذا قلت منصور سكت .

قال ابن أبى حاتم : سألت أبى عن منصور؟ فقال : ثقة .

قال العجلى كوفى ثقة ثبت فى الحديث كان أثبت أهل الكوفة وكأن حديثه القدح لا يختلف فيه أحد متعبد رجل صالح أكره على القضاء شهرين وكان فيه تشيع قليل ولم يكن يغالى . وكان قد عمش من البكاء وصام ستين سنة وقامها .

[تهذيب ٣١٢/١٠]

[١٢٥] المنهال بن عمرو الأسدى مولاهم الكوفى :[خ ، ٤]

قال عبد الله بن أحمد : سمعت أبى يقول ترك شعبة المنهال بن عمرو على عمد .

قال ابن أبى حاتم لأنه سمع من داره صوت قراءة بالتطريب .

قال ابن معين والنسائى : ثقة . قال وهب بن جرير عن شعبة : أتيت منزل المنهال فسمعت منه صوت الطنبور فرجعت ولم أسأله قلت فهلا سألته عسى كان

لا يعلم . وقال العجلى : كوفى ثقة .

قال الدارقطنى : صدوق . وقال الجوزجانى : سيىء المذهب . فهل يعنى التشيع الذى نصَّ عليه صاحب المراجعات ؟ * .

[مراجعات /١٤١ ـ ميزان ١٩٢/٤ ـ تهذيب ٣١٩/١٠]

[١٢٦] ميمون بن مِهْران الجزرى أبو أيوب الرقى الفقيه [م ٤]

كوفى نزل الرقة . قال العجلى : جزرى تابعى ثقة وكان يحمل على علىّ قال أبو زرعة والنسائى : ثقة . قال سعيد بن عبد العزيز عن إسماعيل بن عبد الله : قال ميمون بن مهران إن كنت أفضل عليًا على عثمان . فقال لى عمر بن عبد العزيز أيهما أحب إليك رجل أسرع فى المال أو رجل أسرع فى كذا يعنى الدماء ، قال فرجعت وقلت لا أعود .

[تهذيب ٣٩٠/١٠ ـ عتب ٩٧]

[١٢٧] نعيم بن أبى هند . واسمه النعمان بن أشيم الأشجعى الكوفى: [م س ق]

لأبيه صحبة . قال أبو حاتم : صالح الحديث صدوق . وقال النسائى : ثقة . وذكره ابن حبان فى الثقات . قال أبو حاتم الرازى : قيل لسفيان الثورى مالك لم تسمع من نعيم بن أبى هند ؟ قال : كان يتناول عليًا رضى الله عنه قال العجلى : كوفى ثقة .

[ميزان ٢٧١/٤ ـ تهذيب ٤٦٨/١٠]

[١٢٨] موسى بن قيس: [د]

من رواة أبى داود وكان يلقب عُصفور الجنة . كان رافضيًا . وثقه ابن معين ، وضعفه العقيلى .

---

* لم أجد من نسبه إلى التشيع غير صاحب المراجعات ، ولا علمت دليلاً له على ذلك إلا قول الجوزجانى هذا . ولم يذكره الحافظ فيمن طعن عليه سوء مذهبه من رجال الصحيح . والله أعلم .

* * وقع فى التهذيب : له صحبة . والصواب ما أثبتناه من الميزان وغيره .

قال العقيلى : من الغلاة فى الرفض .

قال الذهبى : حكى عن نفسه أن سفيان سأله عن أبى بكر وعلى ، فقال : علىٌّ أحبُّ إلىّ .

[ميزان ٤/٢١٧]

ـ موسى بن أبى كثير الوشاء (أبو الصباح) الكوفى :[س]

روى عن سعيد بن المسّيب ، وكان صدوقًا ، تكلم فيه ابن حبان . نُسِبَ إلى القدر والإرجاء .

ـ قال ابن حبان : روى عنه الثورى وأبو سفان الشيبانى وكان قدريًا .

وقال يحيى بن معين . كان مرجئًا .

[مجروحين ٢/٢٤٠ ـ الميزان ٤/٢١٨]

[١٢٩] هارون بن سعد العجلى ـ ويقال الجعفى الكوفى الأعور:[م]

قال أحمد : روى عنه الناس وهو صالح . وقال عثمان الدارمى عن ابن معين : ليس به بأس . وقال أبى حاتم : سألت أبى عنه فقال : لا بأس به ذكره ابن حبان فى الثقات وذكره أيضًا فى الضعفاء فقال : كان غاليًا فى الرفض لا تحل عنه الرواية بحال . وقال : وهو رأس الزيدية ، وكان داعية إلى مذهبه .

قال ال[illegible]ررى عن ابن معين كان من **غلاة الشيعة** .

قال الساجى : كان يغلو فى الرفض .

وقال الذهبى : صدوق فى نفسه ، لكنه رافضى بغيض .

[مجروحين ٣/٩٤ ـ ميزان ٤/٢٨٤ ـ تهذيب ١١/٦]

* وقع فى التهذيب : له صحبة . والصواب ما أثبتناه من الميزان وغيره .

[١٣٠]هارون بن موسى الأعور النحوى:[خ م د ت س]

ثقة احتج به الستة إلا أنه ليس له فى ابن ماجه روايةً . رمى بالقدر .

وثقه ابن معين وغيره . له فى البخارى حديثان .

قال ابن حجر : كان قدريًّا .

[مقدمة الفتح /٤٤٧]

[١٣١] هاشم بن البريد ـ أبو على ـ الكوفى:[د س ق]

وُثِّقَ . ونسب إلى الرَّفض .

قال العجلى : كوفىّ ثقة ، إلا أنّه **يترفَّضُ** .

ووثقه ابن معين والدارقطنى وذكره ابن حبان فى الثقات .

وقال أحمد بن حنبل : هاشم بن البريد ثقة ، وفيه تشيع قليل .

وأما الجوزجانى فقال : كان غاليًا فى سوء مذهبه .

قلت : إذا تعارض قول أحمد والجوزجانى فى هذا الأمر فالقول قول أحمد .

[ميزان ٢٨٨/٤ ـ تهذيب ١٦/١١]

[١٣٢] هاشم بن أبى عبد الله الدستوائى:[ع]

ثقة ثبت مُجْمع على ثقته وإتقانه والإحتجاج به . رُمِىَ بالقدر .

نسبه إلى القدر محمد بن سعد ، قال : كان ثقة حجة ، إلا أنه كان يرى القدر .

وقال شعبة : هو أحفظ منى .

وكان القطان يقول : إذا سمعت الحديث من هشام الدستوائى لا تبالِ ألا تسمعه من غيره .

وقال العجلى : ثقة ثبت فى الحديث ، إلا أنه كان يرى القدر ، ولا يدعو إليه .

قال الذهبى : وقيل : رجع عنه .

[ميزان ٤/٣٠٠ ـ مقدمة الفتح /٤٤٨]

[١٣٣] ورقاء بن عُمَر بن كليب اليشكرى :[ع]

صدوق عالم ، من ثقات الكوفيين . نُسِبَ إلى الإرجاء .

قال أحمد : ثقة صاحب سُنَّة . قيل له : يرى الإرجاء . قال : لا أدرى .

وقال شعبه لأبى داود : عليك بورقاء ، فإنك لم تَلْقَ مثله حتى ترجع .

وقال أبو داود : ورقاء صاحب سنة ، إلا أنّ فيه إرجاء .

قلت :

هذا كله يدل على أنه لم يكن مغاليًا فى إرجائه .

[ميزان ٤/٣٣٢ ـ مقدمة الفتح /٤٥٠]

[١٣٤] الوليد بن كثير المخزومى مولاهم أبو محمد المدنى :[ع]

ثقة صالح محتج به عند الأئمة . إلا أنه ينسب إلى الاباضية .

قال ابن عيينة : كان صدوقًا . وكنت أعرفه ها هنا .

وقال ابن معين : ثقة .

وقال أبو داود : ثقة ، إلا أنه إباضىّ .

[١٣٥] وكيع بن الجراح الرؤاسى (أبو سفيان) الكوفى :[ع]

الحافظ ـ أحد الأئمة الأعلام . نُسِبَ إلى التشيع والرفض .

عن أحمد بن حنبل : ما رأيت أوْعَى للعلم من وكيع ، ولا أحفظ منه .

وقال ابن معين : الثبت بالعراق وكيع .

وقال ابن سعد : كان ثقة مأمونًا ، عاليًا ، رفيع القدر ، كثير الحديث ، حُجَّةً .

صرّح مروان بن معاوية بتشيعه وأنه رافضى . وغمزه ابن حنبل بالتشيع حين قال ـ فى موازنته بين ابن مهدى وبينه : « وعبد الرحمن يَسْلم منه السَّلَف » .

وجملة أموره تؤيّد تشيُّعَه رحمه الله تعالى . لكن لم يذكره ابن حجر فى المقدمة ، رغم نقل بعض ذلك فى التهذيب .

[ميزان ٣٣٦/٤ ـ تهذيب ١٢٣/١١ ـ مراجعات /١٤٥]

[١٣٦] وَهْب بن مُنَبِّه الصنعانى (أبو عبد الله) اليمانى :[خ م د ت س]

من أَحْبار علماء التابعين . كان ثقة صادقًا . كان قدريًا . صنّفَ كتابًا فى القدر . يقال إنه رجع .

قال العجلى : تابعى ثقة . كان على قضاء صنعاء .

وقال مثنى بن الصباح : لبث وهب عشرين سنة لم يجعل بين العشاء والصبح وضوءًا .

قال الجوزجانى : كتب كتابًا فى القَدَر ، ثم ندم .

وقريب من ذلك قال الإمام أحمد بن حنبل .

وقد قال وهب بن منبه عن نفسه : كنت أقول بالقدر حتى قرأت بضعة وسبعين كتابًا من كتب الأنبياء ، فى كُلِّها : « مَنْ جعل لنفسه شيئًا من المشيئة فقد كفر » .فتركت قولى .

[حِلْية ٢٣/٤ ـ ميزان ٣٥٢/٤ ـ تهذيب ١٦٦/١١ ـ مقدمة الفتح /٤٥٠]

[١٣٧]يحيى بن الجزار العَرَنى الكوفى ـ زبّان :[م ٤]

صدوق ـ وثقه أبو حاتم والنسائى وأبو زرعة وذكره ابن حبان فى الثقات .

كان يتشيع .

قال العجلى : كوفى ثقة . وكان يتشيع .

وقال الحكم بن عيينة : كان يغلو فى التَّشيُّع .

[ميزان ٣٦٧/٤ - تهذيب ١٩١/١١]

[١٣٨] يحيى بن حمزة بن واقد الحضرمىّ:[ع]

قاضى دمشق - عالم ثقة محتج به . رُمِىَ بالقَدَر .

قال دحيم : هو ثقة عالم . وعن ابن معين : ثقة .

قال الغلابى : كان ثقة ، وكان يرى القَدَر . وعن ابن معين : كان قَدَريًّا .

ورماه أبو داود بالقدر .

[ميزان ٣٦٩/٤ - تهذيب ٢٠٠/١١]

[١٣٩] يحيى بن صالح الوُحَاظى الحِمْصِىّ الفقيه:[خ ، م ، د ، ت ، ق]

من كبار العلماء ، وهو أحد شيوخ البخارى . ثقة محتج به . نُسِبَ إلى الإرجاء ، وإلى رأى جَهْمٍ .

وثقته طائفة . منهم ابن معين وأبو اليمان ، وقال أبو حاتم : صدوق .

قال العُقَيْلى : حِمْصِىٌّ جَهْمِىّ .

ولعله أخذه عن أحمد بن حنبل فقد نسبه إلى « شىء من **رأى جَهْم**» .

وقال إسحٰق بن منصور : كان مرجئًا .

قلت : ما أدرى هل هما بدعتان أم بدعة واحدة ؟ وهل كان الإرجاء من رأى جهم أيضًا ؟

[ميزان ٣٨٦/٤ - مقدمة الفتح /٤٥٢]

[١٤٠] يونس بن خبَّاب الأسدِى (مولاهم) الكوفى: [٤]

من أتباع التابعين. كرهه أصحاب الحديث من أجل إفراطه ورفضه.

قال الدارقطنى: رجل سوء، فيه شيعية مفرطة.

وكان يجاهر بقوله: إن عثمان قتل بنتى رسول الله ﷺ. فقيل له: قتل واحدة. فلم زوَّجه الأخرى؟ فسكت.

[١٤١] يونس بن راشد الجزرى القاضى: [د]

قاضى حِرَّان. روى له أبو داود، وقال أبو زرعة: لا بأس به.

قال البخارى: كان مرجئًا.

زاد النسائى: وكان داعيًا.

[ميزان ٤/٤٨٠]

الملحق الخامس
مصطلحات
الفرق والمذاهب
الواردة فى الملحق الرابع
مرتبا ترتيبا ألفبائيا بعد التجريد
من أحرف الزيادة

مصطلحات الفرق والمذاهب الواردة
فى الملحق الثالث

الإباضيــة

(مقالات ١/١٨٣ ـ شهرستانى ١/١٤١)

من الخوارج .

وهم أتباع « عبد الله بن إباض » ـ الذى خرج فى أيام مروان بن محمد ـ وإليه نُسبوا .

وهم ـ على كثرة فِرَقهم ـ أقل هؤلاء الخوارج شططًا ؛ فإنهم يرَوْنَ مخالفيهم من أهل القبلة كُفارًا ليسوا مشركين ، ويرون جواز مناكحتهم وموارثتهم . وما تزال منهم بقايا إلى اليوم .

لكنهم مع ذلك لهم مخازٍ وعورات حكى بعضَها ابن حزم ، فقال من ذلك : (الفصل ٤/١٤٤) .

« وشاهدنا الإباضية بالأندلس يحرّمون طعام أهل الكتاب ، ويحرمون قضيب التيس والثور والكبش . ويوجبون القضاء على من نام فى رمضان نهارًا فاحتلم ، ويتيممون وهم على الآبار » ،

ثم حكى أن منهم من يرى ألا صلاة واجبة إلا ركعة واحدة بالغداة وركعة أخرى بالعشىّ فقط ، وأن الحج فى جميع شهور السنة . ويحرّمون أكل السمك حتى يذبح ... الخ .

البَيْهسية

من الخوارج . (معارف /٢٦٧ ، مقالات ١/١٩١)

أتباع « أبي بيهس » ، وهو رجل من بنى سعد بن ضيعة بن قيس ، واسمه « هصيم بن جابر » . وقد كفّروا غيرهم حتى من الخوارج ، وتبرأوا منهم . وهم فى ذلك فِرق . أعاذنا الله من الشقاق .

الجهمية

(مقالات ١/٣٣٨ ، **شهرستانى ١/٩٠**)

(وكذلك : جهمى ـ رأى جهم ...) .

هم أيضًا القدرية .

وهم أتباع جهم بن صفوان ـ مولى بنى راسب ـ ويكنى بأبى محرز ، وينسب إلى ترمذ أو سمرقند ، وهو من أصحاب القول بالقدر ، وألا فِعل للإنسان أصلاً ، وإنما ينسب الفعل إليه مجازًا . وإنما الفعل لله .

ويقول بالتجسيم ، وبفناء الجنة والنار ، وأن الإيمان هو المعرفة بالله فقط ، وأن الكفر هو الجهل بالله فقط . وقد قتل « جهم » هذا بمرو فى أواخر ملك بنى أمية .

ملاحظة :

إختلفت عبارة الشهرستانى عن عبارة الأشعرى فى توصيف جبرية جهم ، فقال الأشعرى « إنه يثبت أن الله خلق للإنسان قدرة وإرادة » ، وقال الشهرستانى إنه من الجبرية الخالصة الذين لا يثبتون للعبد فِعْلاً ولا قدرة على الفعل أصلاً .

ونحن نختار رأى الأشعرى لأنه أثبت وأقدم . والله أعلى وأعلم .

الإجابة فى المِحنة

(أجاب فى المحنة ـ وانظر « خلق القرآن »)

وهم الذين ترخّصوا ، فورَّوا فى الإجابة . وربما قالوا : إن القرآن مخلوق ـ تقية ـ ومنهم يحيى بن معين ـ رحمه الله تعالى .

(راجع الفصل الذى عقده التهانوى فى كتابه « قواعد فى الجرح والتعديل » ـ عن محنة القول بخلق القرآن وأثرها فى التجريح والتعديل) .

الحرورية

من الخوارج .

هم الذين خرجوا على علىٍّ فى « حروراء » .

(راجع الخوارج)

الحمل على علىّ

((كان يحمل على علىٍّ)

يعنى يميل عنه ، ويزداد فى تخطئته أو عيبه ، وربما وقع فيه وسبَّه . واشتهر بذلك قوم منهم الخوارج والأمويون .

(وراجع الناصبى)

الخوارج

(مقالات ١ /١٦٧ ؛ **شهرستانى ١ /١٢٢**)

وهم الشراة ، والنواصب والحرورية .

والخوارج : « جمع خارج ، وهو الذى خلع طاعة الإمام الحق ، وأعلن عصيانه ، وألّب عليه » .

وسُموا بذلك لخروجهم على علىٍّ ـ رضى الله عنه ـ بل قد مرقوا من الدين ـ لولا مظنة التأويل ؛ فكلامهم كفرٌ بائح ، لأنهم أجمعوا على إكفار علىٍّ ـ رضى الله عنه ـ لأنه حكَّم البشر فى دين الله .

وسُمّوا **بالحرورية** : نسبة إلى « حروراء » ، وهو موضع بالكوفة كان فيه أول خروجهم ومخالفتهم أبا الحسن رضى الله عنه .

وأما « **الشراة** » : فهو اسم أطلقوه على أنفسهم ، لادّعائهم أنهم شروا أنفسهم ابتغاء مرضاة الله ـ يعنى باعوا أنفسهم .

وهم فِرَق شتى اجتمعت على إكفار علىّ رضى الله عنه ، وإكفار مرتكب الكبيرة ، وقالوا : يتوب من كُفر لا من ذنب . وأكثرهم يكفّرون عائشة وطلحة والزبير وكثيرًا من الصحابة غير أبى بكر وعمر ـ وهم **الأزارقة** .

ثم اختلفوا فى غير هذا .

خشبى

جماعة من الشيعة . كانوا يحرسون الخشبة التى صُلِبَ عليها زيد بن على بن الحسين ـ رضى الله عنه ـ فنسبوا إليها . نعوذ بالله من الوثنية والشرك .

خلق القرآن

(مقالات ١/٢٦٧ ، **الفصل ٣/٤**)

هو من قول المعتزلة .

وهم يقولون : إن القرآن مخلوق مُحْدَثٌ غير قديم . وهى مقالة سادت فى أيام « المعتصم » العباسى . وقد أراد المعتصم حمل الناس على هذا القول بكل ألوان المحاولة ، وحاول إرغام العلماء عليه ؛ كأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وغيرهما .

وكان السلف على أن القرآن كلام الله قديم غير مخلوق ، وهو الحق ، فأجابوا بذلك ، وعُذِّبوا شديدًا ، فمنهم من ترخّص ، ومنهم من ورَّى ومنهم من ثبت . فأما من ترخّص أو ورَّى ، فقالوا فيه :

(أجاب فى المحنة)

وقانا الله الشرور .

الإرجـاء (مقالات ١/٢١٣ ، شهرستانى ١/١٤٤)

(المرجئة ـ مرجىء ...)

يطلق الإرجاء فى اللغة على معنيين :

الأول : التأخير من قولك : (أرجأت كذا) يعنى أخّرته .

والثانى : إعطاء الرجاء والأمل فى الشىء ، تقول : (أرجيت فلاناً) ، يعنى أعطيته الرجاء .

وإلى المعنيين تنسب فرقة « المرجئة » ؛ فمدَار كلامهم على أنَّ « الإيمان » هو التصديق ، و « الكفر » هو الجحود . ولذلك فالإيمان لا يزيد ولا ينقص ، ولا تُعد الأعمال جزءًا من الإيمان ولا من الكفر . وينسبون « أبا حنيفة النعمان » ـ رحمه الله ـ إلى المرجئة ، بل قد عَدّ « الأشعرى » صاحب المقالات (الحنفية) فرقة منهم . وهذا على معنى .

(راجع ما نقلناه فى الملحق الثانى من كتاب « الرفع والتكميل » فى هذا الصدد) .

لكن بعضهم غلا فزعم أنه ليس بين أهل القبلة وعيد ، وإنما الوعيد خاص بالمشركين . فالله الحافظ من الزلل .

الرجعة

من حيث العموم هى الاعتقاد فى رجوع الموتى . وهى كثيرة فى **الشيعة** :

١ ـ فمنهم من زعم أنه لا بعث ولا حساب ـ كما نسب إليهم أبو الحسن الأشعرى فى مقالاته ـ وإنما تعذب الروح بعد موتها ببعثها فى جسم شقى ـ فى الدنيا ، أو تثاب ببعثها فى جسم سعيد .

وهؤلاء كفروا لا ريب .

٢ ـ ومنهم من زعم أن الأرواح تعود فى الدنيا ـ بعد الموت ـ وتتناسخ . وهذا ضلال وباطل .

٣ ـ ومنهم من زعم أن أئمتهم يرجعون إلى الدنيا ـ إما بعد موتهم ـ أو لأنهم لم يموتوا. واشتهر بذلك **الإمامية** منهم.

(وراجع : الشيعة والتشيع لإحسان إلٰهى ظهير ، التحفة الإثنى عشرية للألوسى ، وغيرها) .

الرافضة

(مقالات ١/٨٨ ، شهرستانى ٢/٢)

وهم الإماميّة من الشيعة .

طائفة من الشيعة ، سمّوا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر رضى الله عنهما ـ ونظنه هو الصواب . وقيل : لأنهم رفضوا الدين ! وقيل : لأن زيد بن على بن الحسين » ـ رضى الله عنهم ـ منعهم من الطعن على أبي بكر فرفضوه .

وأهم ما اتفقوا عليه هو : أن النبي ﷺ ـ قد نصَّ على استخلاف علىّ بن أبي طالب ـ رضى الله عنه ـ وإمامته باسمه ، وأنه أظهر ذلك وأعلنه للصحابة . وأنّ أكثر الصحابة ضّلوا وبدّلوا بعد وفاة النبي ﷺ بتركهم الاقتداء به .

ومن أجل كلامهم فى الإمامة وأنها وصية وتوقيف سمّوا **بالإمامية** ، وهم ـ بعد ـ فرق شتى . وقد نسب إليهم صاحب التحفة الإثنى عشرية أنهم قالوا بنبوة علىّ رضى الله عنه ـ مثل قول الخطابية فى ذلك ـ ونقل شاهدًا من كلام الكلينى فى « الكافى » (انظر مختصر التحفة ص ١٢٦) . كما نسب كثير من أهل السنة إلى فرقهم القول بتحريف القرآن . (راجع الشيعة وتحريف القرآن لإحسان إلـهى ظهيرـ رحمه الله تعالى) .

الأزارقة

(مقالات ١/١٧٠ ، شهرستانى ١/١٢٧)

من الخوارج .

أتباع «نافع بن الأزرق»، وإليه نسبوا. وقد حكى الأشعرى قصة خروجهم فى «المقالات ١٧٣/١» فراجعها هناك.

وقد غلبوا على البصرة، وقتلوا واليها، وأحدثوا بدعًا، من أهمها: تكفيرهم **للقعدة** منهم - الذين لا يرون قتال الأمراء. وكذلك إكفارهم عائشة وطلحة - رضى الله عنهما - وغيرهما من الصحابة، وإنكارهم للرجم - فى الزانى المحصَن - وتجويزهم الكفر على الأنبياء، ونحوها من الأهواء. عافانا الله تعالى بمنّه.

الشُّراة

من الخوارج.

(راجع: خوارج)

الشيعة

فى الأصل: شيعة علىّ رضى الله عنه - وأولياؤه ومحبّوه.

وفى التاريخ: طائفة نسبت نفسها إلى حب علىٍّ وأحقيته بالخلافة.

وهم فِرَق:

يجمعهم تفضيل علىٍّ - رضى الله عنه - على الثلاثة الخلفاء، والاعتقاد بأحقية أهل البيت جميعًا - كلٌّ فى عصره - بالخلافة.

وتفرِّقهم أمور بعضها أشد فى الضلالة من بعض. ذكرنا منهم فى هذا الكشاف الإمامية.

(وراجع: الشيعة: فرق وتاريخ - لإحسان إلهى ظهير، الشيعة وأهل البيت لمال الله، التحفة الإثنى عشرية ومختصرها للألوسى).

الصُّفرية

(مقالات ١٨٢/١، **شهرستانى ١٤٣/١**)

من الخوارج.

وهم أتباع « زياد بن الأصفر » . وإليه نُسِبُوا .

وقد تميزوا بمخالفة « نجدة بن عامر » ، فقالوا : إن مخالفيهم مشركون جميعًا . والسيرة فيهم هى السيرة فى أهل حرب رسول الله ﷺ الذين حاربوه من المشركين . ومنهم تفرَّعت أكثر فِرق الخوارج . قاتل الله الهوى ، ونجانا منه .

المعتزلة

(مقالات ١/٢٤٥ ، شهرستانى ١/٥٠)

هم أتباع « واصل بن عطاء » ـ وقد اعتزل مجلس الحسن البصرى ، فقال الحسن : « اعتزل عنا واصل » وسُمِّى معتزلاً . وهذا ما نختاره أقرب فى توجيه الأسم .

وقد رأوا فى الإسلام مذاهب ـ ربما دفعهم إليها الحرص على الدين ، والرد على المعاندين ، لكن جانبهم الحق فى أكثرها ، فقلوا وأفرطوا ؛ منها القولُ بنَفْىِ الصفات ـ على تفصيل ـ ومنها القول بخلق القرآن ، والإفراط فى مذهب إثبات إرادة الإنسان وقدرته ، وغلت طائفة فقالت : « إن الإنسان يخلق أفعاله بنفسه » .

وما يزال فريق من مفكرى اليوم يقدمون مذهب المعتزلة ، وكذلك كان محمد عبده وغيره من المقدَّمين اليوم .

فحسبنا الله تعالى .

عَلَوى

مائِلٌ إلى علىٍّ رضى الله عنه . (وأنظر : الشيعة) .

الغلــو

(غالٍ) : يعنى مبالغ فى المذهب المنسوب إليه . نسأل الله القصد والقسط .

القــدر

(والقَدَرية ـ والرجل القدرىّ منسوب إليهما) .

أطلق مصطلح القدر على معنيين متباينين :

١ ـ على الذين ينفون القَدَر الإلٰهى أو يحددونه ، ويجعلون للإنسان كل القدرة على خلق أفعالِ نفسه ـ وهم **المعتزلة** ، ومن جاراهم .

٢ ـ الذين يُفْرِطون فى سلب الإنسان قدرته على الفِعْل ، وهم « **الجهمية** » .

وكلاهما خطأ ، والأولى أضل من الثانية .

وقد نُسب إلى القدر طائفة من أهل الخير وعباد المسلمين ؛ كالحسن البصرى ـ نتيجة اختلاف الفهم والإدراك . فالله الهادى إلى التمييز إنه بصير .

القعـدية

من الخوارج .

من لم يَرَوا قتال أهل الجور من الحكام .

(راجع الأزارقة) .

النَّصْبُ

هو الميل عن علىٍّ رضى الله عنه ، ومعاداته ، وهو مذهب **الخوارج** .

بَعْضُ
المصـــادر والمراجـع

١ ـ القرآن الكريم .

٢ ـ بعض كتب السنة ، مثل :

ـ المحدث الفاصل للرامهرمزى .

ـ شرف أصحاب الحديث (ط / أنقرة) .

ـ الإلماع للقاضى عياض (ط / المأمون للتراث) .

ـ مقدمة الفتح للبخارى (ط / الأهرام) .

٣ ـ بعض كتب الجرح والتعديل ، مثل :

ـ ميزان الاعتدال .

ـ تهذيب التهذيب .

ـ الكشف الحثيث عمن رمى بوضع الحديث لبرهان الدين الحلبى .

٤ ـ بعض كتب الفرق والتراجم ونحوها ، مثل :

ـ الفصل لابن حزم .

ـ الملل والنحل للشهرستانى (بهامش ابن حزم) .

ـ مقالات الإسلاميين لأبى الحسن الأشعرى .

ـ طبقات الشافعية للسبكى .

٥ ـ بعض كتب التقييد مثل :

ـ ابن الصلاح .

ـ قواعد فى علوم الحديث للتهانوى .

ـ الرفع والتكميل للكنوى .

٦ ـ بعض كتب التفسير واللغة والأصول مثل :

- تفسير الطبرى .
- القاموس المحيط .
- الرسالة للشافعى .
- المستصفى للغزالى .

وبالله العون ومنه التسديد ،،،

الفهارس

رقم الإيداع ٥٢٣٧ لسنة ١٩٨٨

